

فتاوى الإمام عبد الله بن تيمية

المسماة بالمسائل المنشورة

ترتيب تلميذه

بن

الشيخ علاء الدين ابن العطار

ص ١٠٠ على سبعة أسح حقلة بدار الكتب المصرية
و المكتبة الظاهرية بدمشق

مطبعة من المكتبة التجارية الكبرى ماوراء شارب عند علي عمارة
لصاحبها مصطفى محمد

الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ

ترجمة المؤلف

هو الإمام أبو زكريا محي الدين بن شرف النووى دمشقى محرر المذهب ومهذبه ومحققه ومرتبّه ، إمام أهل عصره علما وعبادة ، وسيد أوانه ورعا وسيادة ، العلم المفرد عابد العلماء وعالم العباد ، وزاهد المحققين ومحقق الزهاد لم تسمع بعد التابعين بمثله أذن ، ولم ترمأ يدانيه عين ، راقب الله فى سره وجهره ولم يبرح طريقة عين عن امتثال أمره ولم يضيع من عمره ساعة فى غير طاعة مولاه إلى أن صار قطب عصره وحوى من الفضل ماحواه وبلغ ما نواه فشرفت به نواه ولم يلف له من ناواه

كان مولده رحمه الله فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وستائة . وقدم دمشق سنة تسع وأربعين وستائة فسكن فى الرواجية واشتغل بالعلم حفظ التنبيه فى أربعة أشهر ونصف ، وقرأ ربع المذهب حفظا فى باقى السنة على شيخه الكمال بن أحمد ، ثم حج مع أبيه وأقام بالمدينة شهرا ونصفا . وسمع من الرضى بن البرهان ، وشيخ الشيوخ عبد العزيز بن محمد الأنصارى وزين الدين بن عبد الدائم ، وعماد الدين عبد الكريم الخرسانى وكثيرين وتخرج به جماعة من العلماء منهم الخطيب صدر سليمان الجعفرى ، وشهاب الدين أحمد بن جعوان ، وشهاب الدين الأربدى وعلاء الدين بن العطار وحدث عنه ابن أبى الفتح ، والمزى ، وشمس الدين بن العطار ، ومن تصانيفه شرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين ، والأذكار والأربعين والإرشاد فى علوم الحديث ، والتقريب ، والمبهمات وتحرير الألفاظ للتنبيه ، والعمدة

في تصحيح التنبيه ، والإيضاح في المناسك ، وله ثلاثة مناسك سواه
والتيان في آداب حملة القرآن . والفتاوى ، وهي المسماة بالمسائل المشورة
وضعها غير مرتبة ورتبها تلميذه ابن العطار وزاد عليها أشياء سمعها منه ،
وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة

وكان له جملة مواقف مع الملوك يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر
وجاهد في الله حق جهاده ولم يخش في الله لومة لائم

توفي رضي الله تعالى عنه بعد زيارته بيت المقدس في الرابع والعشرين
من شهر رجب سنة ست وسبعين وستمائة ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه
فسيح جناته ورفع درجاته وجعله في أعلى عليين مع الذين أنعم الله عليهم
من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين خالق السموات والأرضين ومن فيهن
ومدبرهم أجمعين . أحمده على جميع نعمه ، وأسأله المزيد من فضله وكرمه
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أدخرها للقاءه
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله رحمة للؤمنين ، ونقمة على
الكافرين وجميع أعدائه ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأزواجه
 وذريته صلاة دائمة إلى يوم جزائه

أما بعد فقد استخرت الله تعالى في ترتيب الفتاوى التي لشيخى وقدمتى
إلى الله تعالى أبى زكريا يحيى بن شرف النووى العالم الربانى تغمدته
الله تعالى برحمته وجمع بينى وبينه فى دار كرامته على أبواب الفقه
ليسهل على مطالعها كشف مسائلها ويظهر له تحقيقها ودقائق دلائلها
وألحق فيها من المسائل ما كتبه عن الشيخ رحمه الله فى مجلسه مما سئل
عنه ولم يذكره فيها وما كان فيها من المسائل مما لا تعلق له بالفقه أو ردد
فى أبواب فى آخرها وأنا سائل أخا اتفع بشئ منها أن يدعو لمؤلفها
ومرتبها والله أسأل أن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع بها

من طالها وقرأها وكتبها وحسبى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلى العظيم

وقد قال مؤلفها رحمه الله تعالى فى خطبتها ولا ألزم فيها ترتيباً
لكونها على حسب الوقائع فإن كملت أرجو ترتيبها، وألزم فيها الإيضاح
وتقريبها إلى أفهام المبتدئين ومن لا اختلاط له بالفقهاء لتكون أعم نفعاً
وأحرص على إتقانها وتهذيبها والإشارة إلى بعض أدلة ما قد يخفى منها
وإضافة بعض ما يستغرب منها إلى قائله أو ناقله وأقتصر على الأصح فى معظم
ذلك . ولا أذكر الخلاف فى المسائل المختلف فيها إلا نادراً لحاجة
وبالله التوفيق . قال رحمه الله :

مسألة . يستحب ابتداء كل أمر له حال يهتم به بالحمد لله رب العالمين
وأن يثنى بالصلاة والنسليم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للحديث
المشهور عن أبى هريرة عبد الرحمن بن صخر رضى الله عنه أن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُدْأَى فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ
فَهُوَ أَجْزَمُ حَدِيثٍ حَسَنٍ

قول "نفى رحمه الله : أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر
عليه حمد الله تعالى وإثناء عليه سبحانه وتعالى والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم . قال المتأخرون من أصحابنا الخراسانيين لو حلف
إنسان ليحمدن الله تعالى بجميع الحمد أو بأجل التحاميد فطريقه

فى برّ يمينه أن يقول الحمد لله حمدا يوافى نعمه ويكافى مزيده ومعنى يوافى
نعمه يلاقىها فتحصل معه وقوله يكافى بهمزة فى آخره أى يساوى مزيد
نعمه ويقوم بشكر ما زاده من النعم والإحسان قالوا ولو حلف ليثنين
على الله تعالى أحسن الثناء فطريق البرّ أن يقول لأحصى ثناء عليك
أنت كما أثنت على نفسك وزاد بعضهم فلك الحمد حتى ترضى وصوّر
أبو سعيد المتولى المسألة فيمن حلف ليثنين على الله تعالى بأجل الثناء
وأعظمه وزاد فى أول الذكر « سبحانك » والله أعلم

كتاب الطهارة

(مسألة) الصواب فى حد الماء المطلق أنه المفهوم من قولك ماء
واختلف أصحابنا فى الماء المستعمل هل هو مطلق والأصح أنه ليس بمطلق
وقيل مطلق منع من استعماله تعبدا

(مسألة) لو أغلى الماء فتولد من بخاره رشح فهو طهور فى أصح
الوجهين لأنه من نفس الماء

(مسألة) الماء الذى ينعقد مانحا فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا (أصحها)
أنه طهور (والثانى) لا (والثالث) إن انعقد بجوهر أرضه فطهور وإن
انعقد بجوهره فلا

(مسألة) من المياہ المنهى عن الطهارة بها وشربها مياہ بئار أخجر

منازل ثمود إلا بئر الناقة ثبت ذلك في الصحيحين من رواية ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(مسألة) لا تكره الطهارة بماء زمزم عندنا وبه قال العلماء كافة إلا

أحمد في رواية. دليلنا أنه لم يثبت فيه نهى وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الماء طهور لا ينجسه شيء وأما ما يقال عن العباس من النهى عن الاغتسال بماء زمزم فليس بصحيح عنه

(مسألة) لا تكره الطهارة بالماء المتغير بطول المكث عندنا وبه

قال العلماء كافة إلا محمد بن سيرين فكرهه ولا دليل لقوله، ودليلنا الأصل الطهارة والحديث السابق في المسألة قبلها

(مسألة) المشهور من مذهبنا كراهة الطهارة بالماء المشمس (والمختار)

أنه لا يكره لأن الحديث المروى فيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها والأثر عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ضعيفان جدا وخوف البرص لا يعرفه إلا الأطباء. وقال الشافعي لا أكره الشمس إلا أن يكون من جهة الطب

(مسألة) صحيح أن الماء المتغير بالدهن والعود ونحوهما طهور وأن المستعمل في نقل الطهارة كالغسلة الثانية والثالثة وتحديد الوضوء والاختصاص السنونة طهور وأن الذي استعمله الصبي والكتانية التي انقطع حبضها أو نفستها واغتسأت لاستباحة المسلم ليس بطهور

(مسألة) الماء الذي استعمله الخنفي وغيره ممن لا يعتقد وجوب نية

لوضوء وغسل في وضوئه أو غسله، فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا (أصحها) أنه

ليس بطهور (والثاني) طهور لأنه قد لا ينوى وإن نوى لا يعتد وجوبها
(والثالث) إن نوى فليس بطهور وإلا فطهور

(مسألة) الصحيح المشهور أن الماء الذي توضأ به الصبي المميز
مستعمل لا تجوز الطهارة به لأنه قد رفع حدثاً وأدبت به عبادة وفيه وجه
حكاه البغوى وغيره أنه ليس بمستعمل لأنه لم يؤد به فرض

(مسألة) إذا وقع في الماء نجاسة أو لاقاها ما حكمه على مذهب الشافعى
بجميع وجوه الخلاف والتفصيل فيه

(الجواب) إن الماء ضربان متغير بالنجاسة وغيره (الضرب
الأول) المتغير بها وهو قسمان ، أحدهما ، متغير بنجاسة ميتة لانفس
لها سائلة ، فهذا نجس على أصح الوجهين « القسم الثانى » متغير بنجاسة
أخرى فهذا نجس بلا خلاف (الضرب الثانى) غير المتغير وله حالان
« أحدهما » أن يكون قلتين فلا ينجس إلا أن تقع فيه نجاسة مائعة موافقة له
فى الصفات وكانت بحيث لو قدرت مخالفة له فى أغلظها لتغير طعمه أو
لونه أو ريحه فإنه ينجس قطعاً « والثانى » أن يكون دون القلتين فالنجاسة
فيه نوعان (أحدهما) ما لا يدركها الطرف فلا تنجسه على الأصح من سبعة
طرق مشهورة (والنوع الثانى) ما يدركها الطرف وهو صنفان « أحدهما ،
غسالة نجاسة لم تتغير وأصح الأقوال أنه إن انفصل وقد طهر المحل فهو ظاهر
وإلا فنجس هذا إذا لم يزد وزنها فإن زاد فنجسة على المشهور ، وقيل فيها
الأقوال الثلاثة ، والصنف الثانى غير الغسالة وهو شيثان (أحدهما) راكد-

فنجس على المذهب وفي وجه لا ينجس بلا تغير كذهب مالك (والثاني) جار وأصح القولين أنه كالراكد فلا يزال نجسا حتى يجتمع في موضع قلتان وقيل إذا تباعد عن النجاسة الواقعة قدر قلتين فظاهر والقول الثاني أنه طاهر والله أعلم

(مسألة) ما مقدار القلتين برطل دمشق وكم قدرها بالمساحة
 (الجواب) هما نحو مائة وثمانية أرطال بالدمشقي وبالمساحة
 ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً
 (مسألة) إذا سقى الزرع والبقل والتمر ماء نجسا أوزبكت أرضه هل
 يحمل أكله

(الجواب) يحمل أكله والله أعلم

باب

(مسألة) السواك بالأصبع فيه ثلاثة أوجه وأصحها لا يجزئ، والثاني،
 يجزئ، والثالث، أنه يجزئه إن فقد غيرها ولا يجزئ مع إمكان غيرها
 (مسألة) ما حكم خضاب اللحية البيضاء

(الجواب) خضابها بحمرة أو صفرة سنة وخضابها بالسواد حرام
 على الصحيح. وقيل مكروه وهذا في حق الرجل والمرأة إلا الرجل المجاهد
 قال الماوردي لا يحرم في حقه وفي صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى لحية أبي قحافة والد أبي بكر
 الصديق رضى الله عنه بيضاء قال غيروا هذا وأجنبوا السواد

(مسألة) لو مات إنسان غير محتون فقيه ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه لا يختن لا الصغير ولا الكبير (والثاني) يختنان (والثالث) يختن الكبير دون الصغير ولو ولد محتوناً فلاختن عليه ذكره الشيخ أبو محمد في كتاب التبصرة

باب

(مسألة) هل الأفضل في المضمضة والاستنشاق أن يكونا بست غرفات كما هو المعتاد أم بغير ذلك وكيف صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الجواب) الأفضل أن يكونا بثلاث غرفات يتمضمض من كل غرفة ويستنشق وبهذا جاءت الأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما. وأما فعلهما بست غرفات فلم يصح فيه شيء.

(مسألة) هل يكره غمس يده المشكوك في نجاستها في المائع كالطينخ والدبس والعسل والزيت واللبن والدهن وغيرها قبل غسلها (الجواب) نعم يكره كل ذلك سواء قام من النوم أم لا وكذا يكره أن يأكل بها فأكهة فيها رطوبة

(مسألة) وجد المسافر وغيره غاية ماء مسبلة على الطريق يجوز له الشرب منها ويحرم عليه الوضوء به لأنها سببت للشرب الذي لا بد له ولم تسبل للوضوء لأن له بدلاً وهو التيمم، صرح بهذه المسألة المتولى وغيره من أصحابنا والله أعلم

(مسألة) توضأ من حدث وصلى الصبح والظهر ثم نسي أنه توضأ وصلى فأعادها ثم علم أنه ترك سجدة من إحدى الصلاتين ومسح الرأس

في إحدى الطهارتين فطهارته صحيحة الآن وعليه إعادة الصلاة لاحتمال أنه ترك المسح من الأولى والسجدة من الثانية

(مسألة) إذا أمر المتطهر على أعضائه ثلجا أو بردا وسال كفاه على الصحيح عند أصحابنا لأنه حصل الغسل وقال الإصطخري من أصحابنا لا يصح غسله وإن لم يسلم يجره إلا الممسوح وهو الرأس والجيرة والخف

باب

(مسألة) من مس ذكره يباطن كفه ناسيا هل تبطل صلاته وطهارته
(أجاب رضى الله عنه) نعم تبطل صلاته وطهارته والله أعلم «كتبته عنه»
(مسألة) هل يجوز تمكين الصبي المميز من كتابة القرآن في اللوح وحمله وحمل المصحف وهو محدث أو جنب وكيف تتصور الجنابة في حقه وهل للبالغ كتابة القرآن وهو محدث أو جنب وكذلك المرأة

(الجواب) يجوز تمكين الصبي المميز من ذلك وتتصور جنابته بالوطء سواء أوج أو أوج فيه غيره وأما البالغ من الرجال أو النساء فلا يجوز له كتابة القرآن إلا أن يكتبه بحيث لا يمس المكتوب فيه ولا يحمله بأن يضعه بين يديه ويرفع يده في حال الكتابة

(مسألة) هل يكره استقبال بيت المقدس بالبول والغائط في الصحراء من غير حائل

(الجواب) نعم يكره والحالة هذه وفيه حديث

باب —————

(مسألة) هل يجوز للسافر وغيره الصلاة في الأرض المملوكة في الصحراء إذا لم يكن فيها زرع يتضرر به وهل له التيمم بترابها

(الجواب) تجوز الصلاة فيها والتيمم منها إن علم بقرينة حال أو اطراد عرف أن مالكمها لا يكره ذلك فإن علم كراهته لذلك أو شك فيها لم يجز

(مسألة) إذا لم يجد ماء ولا ترابا ففيه أربعة أقوال الصحيح أنه تلزمه الصلاة على حسب حاله وتجب إعادتها ولا تجوز الإعادة إلا بالوضوء أو بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فإن كان في الحضر وعدم الماء لم تجز الإعادة بالتيمم إذ لا فائدة فيها وإنما أمرناه بالصلاة أو لحرمة الوقت وليس ذلك موجودا بعد خروج الوقت فلا يجوز أن يصلي محدثا بلا تيمم من غير ضرورة ولا حرمة وقت صلاة لا تنفعه

(مسألة) إذا تيمم برمل خالص له غبار يعلق بالوجه واليدين هل يصح تيممه ولو سحق الرمل وتيمم به هل يصح أم لا

(أجاب رضى الله عنه) نعم يصح تيممه في الصورتين وكلام صاحب التلخيص مؤول والله أعلم ، كتبه عنه ،

باب —————

(مسألة) المستحاضة المتحيرة تجب لها النفقة والكسوة وسائر مؤن النكاح على زوجها ولا خيار له في فسخ نكاحها كما لو كانت مريضة

(مسألة) إذا قالت المتحيرة كنت أحيض خمسة أيام من كل شهر منها يومان من إحدى خمسات الشهر وثلاثة من خمسة تليها لا أدرى أى الخمسات هى ولا أدرى هل اليومان سابقان للثلاثة أم عكسه ؟ فليس لها حيض ييقن ولها أربعة أيام طهر ييقن وهى اليومان الأولان والآخران من الشهر وباقي الأيام يحتمل الحيض والطهر وحكهما معروف وعليها عشرة أغسال وهى عقب الثانى والثالث من كل خمسة سوى الخمسة الأولى والله أعلم .

(مسألة) المشهور من المذهب أن المستحاضة المتحيرة إذا لزمها صوم يومين تصومهما بصوم ستة أيام من ثمانية عشريوما ثلاثة فى أولها وثلاثة فى آخرها وإن لزمها ثلاثة صامت ثمانية وإن لزمها أربعة صامت عشرة وهكذا أربعة عشر فيلزمها ثلاثون هذد طريقة الأصحاب وحاصلها أنها تضعف الواجب وتزيد يومين . والصواب طريقة الدارمى أنها يكفيها التضعيف وزيادة يوم واحد فإذا كان عليها يومان صامت خمسة وهى اليوم الأول والثالث والسابع عشر والتاسع عشر وتفطر الرابع والسادس عشر ويوما من الأحد عشر الباقية بينهما أيها شامت وتبرأ ذمتها على كل تقدير وقد صنف الدارمى فى المسألة مجلدا ضخما وقد انتخب مقاصده فى شرح المذهب وبالله التوفيق

(مسألة) تقبل شهادة النساء على الحيض كما تقبل على الولادة والرضاع والعيوب تحت الثياب والمسألة مشهورة فى كتب أصحابنا ومن صرح بها فى مظهرها وموضعها من كتاب الشهادات البغوى وغيره وذكرها صاحب

الشامل في كتاب الخلع ولا خلاف فيها وإنما ذكرت هنا لأنها حدثت في زماننا واضطرب جماعة فيها لعدم وقوفهم على النقل فيها وتخيل بعضهم أنهم يعسر اطلاعهم عليه وهذا عجيب وكيف يخفى على النسوة الخيرات ما هن ممارسات له في أنفسهن وفي غيرهن معظم أعمارهن والله أعلم

باب —————

(مسألة) إذا وقعت في الخمر نجاسة أخرى كعظم ميتة ونحوه فأخرجت منها ثم انقلبت الخمر خلا لم تطهر بلا خلاف ذكره صاحب التتمة في باب الاستطابة أما إذا لم يقع في الخمر نجاسة أخرى ولا خللها بشيء لكنها غلت وارتفعت إلى أعلى الدن ثم سكنت ونزلت إلى وسطه ثم انقلبت بنفسها خلا طهرت وطهر أجزاء الدن التي ارتفعت إليها تبعاً صرح به أصحابنا والله أعلم

(مسألة) خاية زيت فيها جبن وقعت فيه فأرة هل يمكن طهارة الزيت والجبن

(الجواب) لا يطهر الزيت بالغسل بالماء لكن يجوز الاستصباح به وأما الجبن فيطهر بالغسل بالماء مع تراب ونحوه بحيث يطهر عنه الزيت فيطهر الجبن

(مسألة) إذا صنع الثوب بصنع نجس أو خضب رأسه أو شعره بخضاب نجس هل يطهر بالغسل مع بقاء اللون

(الجواب) نعم يطهر

(مسألة) إذا سقى سكيناً ماءً نجساً هل تطهر بغسل ظاهرها أم يشترط

سقيها بماء طاهر مرة أخرى وما حكم ما يقطع بها قبل ذلك وهل فيه خلاف
 (الجواب) الأصح أنه يكفي غسل ظاهرها فلو قطع بها شيئاً رطباً
 قبل غسلها صار نجساً .

(مسألة) الصحيح أن الزيت والسمن والشيرج وسائر الأدهان إذا
 تنجست لا تطهر بالغسل وهو المنصوص للشافعي وصححه الأكثرون
 ودليله الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في
 الفأرة تموت في السمن ، إِنْ كَانَ مَائِعًا فَأَرِيقُوهُ وَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَالْقُوْهَا
 وَمَا حَوَّلَهَا ، فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإزالة المانع
 مع نيه صلى الله عليه وآله وسلم عن إضاعة المال فلو كان الغسل يطهره
 لما أمر بإتلافه ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقر
 على حكم باطل والله أعلم

كتاب الصلاة

(مسألة) هل ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى
 بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ليلة الإسراء ببيت المقدس
 أم لا وهل كانت الصلاة وجبت وهل هي الصلاة المعهودة أم الدعاء وهل
 كان الإسراء في المنام أم في اليقظة وهل كان مرة أو مرتين وهل رأى
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ربه سبحانه وتعالى ليلة الإسراء
 يعني رأسه أم لا ومتى كان الإسراء ؟

(الجواب) نعم ثبت أن نيتنا صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالاثني عشر صلاة الله وسلامه عليهم أجمعين ليلة الإسراء ببית المقدس ثم يحتمل أنه كانت الصلاة قبل صعوده إلى السماء ويحتمل أنها بعد نزوله منها واختلف العلماء في هذه الصلاة ف قيل إنها الصلاة اللغوية وهى الدعاء والذكر وقيل هى الصلاة المعروفة وهذا أصح لأن اللفظ يحمل على حقيقته الشرعية قبل اللغوية وإنما نحمله على اللغوية إذا تعذر حمله على الشرعية ولم يتعذر هنا فوجب الحمل على الصلاة الشرعية وكانت الصلاة واجبة قبل ليلة الإسراء وكان الواجب قيام بعض الليل كما نص الله سبحانه وتعالى عليه فى سورة المزمل وكان الواجب أولاً ما ذكره الله سبحانه وتعالى فى أول السورة بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ لِلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ ثم نسخ ذلك بعد سنة بما ذكره الله تعالى فى آخر السورة بقوله تعالى ﴿فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ﴾ ثم نسخ قيام الليل ليلة الإسراء ووجب فيها الصلوات الخمس وكان الإسراء سنة خمس أو ست من النبوة وقيل ستة اثنتى عشرة منها وقيل بعد سنة وثلاثة أشهر منها وقيل غير ذلك وكانت ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الأول وكان الإسراء به صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة فى المنام ومرة فى اليقظة ورأى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ربه سبحانه وتعالى ليلة الإسراء بعينى رأسه هذا هو الصحيح الذى قاله ن عباس وأ كثر الصحابة والعلماء رضى الله

عنهم أجمعين ومنعته عائشة وطائفة من العلماء رضى الله عنهم أجمعين وليس
للمانعين دليل ظاهر وإنما احتجت عائشة بقوله تعالى ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْإَبْصَارُ﴾
وأجاب الجمهور عنه بأن الإدراك هو الإحاطة والله تعالى لا يحاط به
لكن يراه المؤمنون في الدار الآخرة بغير إحاطة وكذلك رآه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الإسراء

(مسألة) قال لآمت إن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت
مكشوفة الرأس صحت صلاتها ولم تعتق إن صلت وهي قادرة على السترة
لأنها لو عتقت لكان عتقها قبل الصلاة ولو عتقت قبل الصلاة لم تصح
لأنها مكشوفة الرأس مع إمكان السترة وإذا لم تصح لم تعتق فإثبات العتق
يؤدى إلى إبطاله وإبطال الصلاة فأبطلناه وحده كما تقرر في فظائره من مسائل
الدور وأما إذا عجزت عن تحصيل السترة فصلت مكشوفة الرأس فتصح
صلاتها وتعتق لأن الحرية تصح صلاتها مكشوفة الرأس عند العجز والله
تعالى أعلم

(مسألة) إنسان به مرض وصف له من يجوز اعتياده من الأطباء
المسلمين أن يتضمد بالترياق الفاروق ويبقى عليه أياما وقال لا تحصل المداواة
إلا بذلك وهذا الترياق يعمل فيه خمر ولحم الحيات هل يجوز له ذلك ويصلى
على حسب حاله

(الجواب) يجوز وتزومه إعادة الصلاة

(مسألة) إذا ترك التلفظ بتكبيرة الإحرام هل تنعقد صلاته
 (أجاب) رضى الله عنه لا تنعقد صلاته والله أعلم ،
 (مسألة) لو كبر للإحرام بالصلاة ثم كبر ثانية وثالثة وأكثر فإن
 قصد بما سوى الأولى الذكر أو لم يقصد شيئاً لم تبطل صلاته ولا يضره
 وإن قطع الصلاة بعد التكبيرة الأولى أو غيرها ثم نوى وكبر
 انعقدت بالثانية وإن قصد بكل واحدة من تكبيراته تكبيرة الإحرام
 انعقدت صلاته بالأوتار وتبطل بالاشفاعة فإن انتهى إلى وتر فصلاته
 صحيحة مجزئة وإن انتهى إلى شفع لم تصح صلاته لأنها تنعقد بالأولى
 فإذا كبر الثانية بنية الإحرام تضمن إبطال الأولى والدخول في
 الصلاة والتكبيرة الواحدة لاتصلح لقطع الصلاة وعقدها فتبطل
 صلاته فإذا كبر الثالثة انعقدت لأنه ليس في صلاة وإذا كبر
 الرابعة بطلت صلاته لما ذكرناه في الثانية فإذا كبر الخامسة انعقدت
 لما ذكرناه في الثالثة وهكذا أبداً وهذا لاخلاف فيه بين أصحابنا

(مسألة) الصلاة الرباعية فيها اثنان وعشرون تكبيرة في كل ركعة
 خمس وتكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام من التشهد الأول والثلاثية
 سبع عشرة والثانية إحدى عشرة وفي الثلاثية والرباعية أربع جلسات
 جلسة بين السجدين وجلسة الاستراحة وجلسة التشهد الأول وجلسة
 التشهد الأخير والسنة أن يفترش في الثلاث الأول ويتورك في الأخيرة
 إلا المسبوق والساهى فالأصح أنهما يفترشان في الأخيرة . ويتصور في

المغرب أربع تشهدات في حق المسبوق إذا أدرك الإمام بعد فوات ركوع الثانية وقبل تشهده الأول والله أعلم

﴿مسألة﴾ إذا قرأ الإمام إياك نعبد وإياك نستعين فقال المأموم مثله هل هو مخطئ أم مصيب وهل قال أحد تبطل صلاته
 ﴿الجواب﴾ هو مخطئ مبتدع قال بعض أصحابنا وتبطل صلاته إلا أن يقصد الدعاء أو القراءة

﴿مسألة﴾ إذا قرأ الإمام الفاتحة في الصلاة الجهرية ثم سكت حتى يقرأ المأموم الفاتحة هل يستحب له السكوت حقيقة أم تستحب له القراءة سرا أو التسييح وهل لذلك أصل في الشرع أو ذكره أحد من العلماء

﴿الجواب﴾ إنه يستحب له في هذه الحالة أن يشتغل بالذكر أو الدعاء أو القراءة سرا . والقراءة عندي أفضل لأن هذا موضعها ودليل هذا الاستحباب أن الصلاة ليس فيها سكوت حقيق في حق الإمام وبالقياس على قراءته في انظاره في صلاة الخوف «فإن قيل» كيف يسمى سكوتا وفيه قراءة أو ذكر .

﴿الجواب﴾ أنه لا يمتنع كما في السكنة بعد تكبيرة الإحرام فإنه يستحب فيها دعاء الافتتاح وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال قلت يا رسول الله أسكاتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول فيه قال «أقول اللهم بعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين

الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ تَقَيَّ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُتَقَيُّ الثَّوْبُ الْاَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ،
إلى آخر الحديث، فسماء سكوتاً مع القول فيه ولأنه سكوت بالنسبة إلى
الجمهور قبله وبعده وعن ذكر المسألة من العلماء أبو الفرج السرخسى
فى كتابه الأمالى فقال يستحب أن يدعو فى هذه السكته بما ذكرناه فى
حديث أبى هريرة ؓ اللهم باعد بينى وبين خطاياى، الحديث، وهذا الذى قاله
حسن ولكن المختار القراءة سرا كما قدمناه فإن قيل هذا الذكر والقراءة
لم ينقل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يستحب

(فالجواب) أنه كما لم ينقل إثباته لم ينقل نفيه ولا النهى عنه فتكون

مسألة لانصر فيها فيعمل فيها بالقياس الذى ذكرناه والله أعلم

(مسألة) هل تحل له القراءة بالشواذ فى الصلاة وهل تبطل بها

(الجواب) لا تحل له القراءة بالشواذ فى الصلاة ولا فى غيرها فإن

قرأ بها فى الصلاة وغيرت المعنى بطلت صلاته إن كان عالماً عامداً

(مسألة) إذا لحن فى القرآن عمداً بلا عذر هل هو حرام أو مكروه

(الجواب) هو حرام

(مسألة) جماعة يقرءون القرآن فى الجامع يوم الجمعة جهراً وينتفع

بسماع قراءتهم ناس ويشوشون على بعض الناس هل قراءتهم أفضل أم تركها

(الجواب) إن كانت المصلحة فيها وانتفاع الناس بها أكثر من المفسدة

المذكورة فالقراءة أفضل وإن كانت المفسدة أكثر كرهت القراءة

(مسألة) قراءة القرآن فى غير الصلاة هل الأفضل فيها للجمهور أم

الإسرار وما الأفضل في القراءة في التهجد بالليل

(الجواب) الجهر في التلاوة في غير الصلاة أفضل من الأسرار إلا أن يترتب على الجهر مفسدة كرية أو إعجاب أو تشويش على مصل أو مريض أو نائم أو معذور أو جماعة مشتغلين بطاعة أو مباح. وأما قراءة التهجد فالأفضل فيها التوسط بين الجهر والإسرار، وهذا هو الأصح وقيل الجهر أفضل بالشروط المذكورة

(مسألة) هذه القراءة التي يقرؤها بعض الجهلة على الجنائز بدمشق بالتعطيط الفاحش والتغني الزائد وإدخال حروف زائدة في كلمات ونحو ذلك مما هو مشاهد منهم هل هو مذموم أم لا

(الجواب) هذا منكر ظاهر ومذموم فاحش وهو حرام بإجماع العلماء وقد نقل الإجماع فيه الماوردي وغير واحد. وعلى ولي الأمر وفقه الله تعالى زجرهم عنه وتعزيرهم واستتابتهم، ويجب إنكاره على كل مكلف تمكن من إنكاره والله أعلم

(مسألة) هذا الذي يفعله بعض المصلين بالناس في صلاة التراويح وهو قراءة سورة الأنعام في الركعة الأخيرة من التراويح في الليلة السابعة من شهر رمضان أو غير السابعة هل هو سنة أو بدعة فقد قال قائل بأنها نزلت جملة واحدة فهل هذا ثابت في الصحيح أم لا وهل فيه دليل لما يفعلونه فإن كانت بدعة فما سبب كراهتها

(الجواب) هذا الفعل المذكور ليس بسنة بل هو بدعة ~~مكروهة~~

ولكراهتها أسباب منها إيهام كونها ستة، ومنها تطويل الركعة الثانية على الأولى وإنما السنة تطويل الأولى، ومنها التطويل على المأمومين وإنما السنة التخفيف، ومنها هذه القراءة وهذمتها، ومنها المبالغة في تخفيف الركعات قبلها وغير ذلك من الأسباب ولم يثبت نزول الأنعام دفعة واحدة ولا دلالة فيه لو ثبت لهذا الفعل فينبغى لكل مصل اجتتاب هذا الفعل وينبغى إشاعة إنكار هذا فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في النهى عن محدثات الأمور وأن كل بدعة ضلالة. ولم ينقل هذا الفعل عن أحد من السلف وحاشاهم والله أعلم

(مسألة) تستحب المحافظة على جلسة الاستراحة وهى جلسة لطيفة عقب السجدين فى كل ركعة لا يشهد عقبها وقد ثبت حديثها فى صحيح البخارى وثبت فى سنن أبى داود والترمذى من طرق أخرى بأسانيد صحيحة وهو الصحيح فى مذهب الشافعى باتفاق المصنفين ولا تستحب عقب سجدة التلاوة فى الصلاة

(مسألة) فى كيفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المختار أن يقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمى وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد . ودليل استحباب هذه الكيفية أن الله تعالى قال : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلُّوا تَسْلِيمًا

وثبت في الأحاديث الصحيحة أنهم قالوا يا رسول الله أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال صلى الله عليه وسلم «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»، وذكر صلى الله عليه وسلم الصلاة بروايات جاءت في الصحيحين، وكل هذه الالفاظ ثابتة معظمها في الصحيحين إلا قوله النبي الأمي فإنها في سنن أبي داود وغيره بإسناد صحيح وقد أوضحت هذه الطرق وما يتعلق بها مفصلة في صفة الصلاة في شرح المذهب

(مسألة) هل الأفضل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وعلى آله أم لا، وهل الأفضل قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية أو الركعة الأخيرة من المغرب، وهل يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا مر بذكره في الصلاة

(أجاب رضى الله عنه) الأفضل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول دون آله، والأفضل ترك السورة في الركعات الأخيرة من الصلوات، وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة في الصلاة فلا يفعلها إذ لا أصل لها كذلك هنا والله أعلم، كتبه عنه،

(مسألة) هل تستحب الإشارة بالأصبع المسبحة من اليد اليمنى في التشهد، ومتى يشير بها، وهل يحركها أم تبطل الصلاة بتكرار تحريكها وهل يشير معها بمسبحة اليسرى، ولو قطعت مسبحة اليمين هل يشير بمسبحة اليسرى أولا

(الجواب) تستحب الإشارة برفع المسبحة من اليد اليمنى عند الحمزة من قوله إلا الله مرة واحدة ولا يحركها فلو كرر تحريكها كره ولم تبطل صلاته على الصحيح، وقيل تبطل، ولا يشير بمسبحة اليسرى سواء كانت مسبحة اليمنى سليمة أو مقطوعة فإن أشار بها كره ولم تبطل صلاته (مسألة) إذا عطس في الصلاة هل يستحب له أن يقول الحمد لله وإذا قاله هل يستحب لمن سمعه أن يقول له يرحمك الله

(الجواب) نعم يستحب له ذلك، ويستحب لسامعه الذي ليس في صلاة ونحوها أن يقول له يرحمك الله

(مسألة) إذا أدرك المسبوق الإمام راكعا قال أصحابنا إن كبر المأموم قائما ثم ركع واطمأن قبل أن يرفع الإمام حسبته الركعة فإن لم يطمئن حتى رفع الإمام لم تحسب له هذه الركعة ولو شك في ذلك فهل تحسب له فيه وجهان (أصحهما) لا تحسب لأن الأصل عدم الإدراك فعلى هذا يسجد للسهو في آخر ركعته التي يأتي بها بعد سلام الإمام لأنه أتى بركعة في حال انفراده وهو شك في زيادتها فهو كمن شك هل صلى ثلاثا أو أربعا فإنه يأتي بركعة ويسجد للسهو، ومن صرح بمسألتنا الغزالي في الفتاوى وهي مسألة نفيسة تعم البلوى بها ويغفل أكثر الناس عنها فينبغي إشاعتها والله أعلم

(مسألة) إذا صلى سنة الظهر أربعا قبلها أو بعدها أو سنة العصر هل يسلم تسليمة أو تسليمتين

(الجواب) يجوز له تسليمة بتشهد واحد وتشهدين والأفضل تسليمتان

(مسألة) إذا قضى صلاة الصبح هل يستحب له أن يقنت

(أجاب رضى الله عنه) نعم يستحب له ذلك والله أعلم

(مسألة) إذا فكر في صلاته في المعاصي والمظالم ولم يحضر قلبه فيها

ولا تدبر قراءتها هل تبطل صلاته أم لا

(أجاب رضى الله عنه) تصح صلاته وتكره والله أعلم كتبتها عنه ،

(مسألة) هل صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالنعلين وهل

الصلاة فيهما أفضل أم حافيا، وهل صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

خلع نعليه في الصلاة فخلع أصحابه نعالهم فسألهم عن ذلك وأنكره عليهم

ولماذا أنكره

(الجواب) الحديثان صحيحان والصلاة حافيا أفضل لأنه الأكثر من

فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما صلى بالنعلين في بعض

الأوقات يانا للجواز وخلعهما حين أخبره جبريل صلى الله عليه وآله وسلم

أن فيهما أذى ، وإنما أنكر عليهم خلع نعالهم لأنه يكره للبصلي إحداث

الفعل في الصلاة من غير حاجة

(مسألة) إشارة الآخرس بالبيع والنكاح وسائر العقود إذا كانت

مفهومة كانت كعبارة الناطق فيصح البيع والنكاح وسائر العقود ولا تقبل

شهادته فيها في الأصح ولو أشار في صلاته ببيع أو غيره صح البيع وغيره

بلا خلاف ولا تبطل صلاته على الصحيح صححه الغزالي رضى الله تعالى

عنه في كتاب الطلاق من الوسيط وجزم به في فتاويه وجزم القاضي حسين في فتاويه بطلان الصلاة (والصحيح) صحتها لأنه ليس بكلام حقيقة (مسألة) يتصور أن يعقد عقد البيع والنكاح وغيرهما في صلاته ويصح العقد والصلاة وصورته إذا عقد ناسيا للصلاة ولم يطل أوجاهلا بتحريم الكلام وهو بمن يعذر في الجمل أو عقد الآخرس بإشارته المفهومة فإنه يصح عقده بلا خلاف وصلاته : على الصحيح كما سبق قريبا

(مسألة) هل تكره ركعتا سنة الوضوء في أوقات الكراهة

(الجواب) لا تكره والله أعلم

(مسألة) المشهور من مذهب الشافعي رضي الله عنه والمعروف عنه وأصحابه أن الصلاة الوسطى المذكورة في القرآن هي الصبح وقال الماوردي صاحب الحاوي مذهب الشافعي أنها العصر للأحاديث الصحيحة فيها قال وغلط بعض أصحابنا فقال للشافعي فيها قولان فهاتان الصلاتان أصح ما قيل في الوسطى والعصر أقربهما للأحاديث واعلم أن أكد الجماعات في المكتوبات غير الجمعة صلاة الصبح والعشاء لقوله صلى الله عليه وسلم **لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصُّبْحِ وَالْعَتَمَةِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا** رواه البخاري ومسلم ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم **« من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله »**

(مسألة) هل المصافحة بعد صلاة العصر والصبح فضيلة أم لا

(الجواب) المصافحة سنة عند التلاقي وأما تخصيص الناس لها بعد

هاتين الصلاتين فمعدود في البدع المباحة (والمختار) أنه إن كان هذا الشخص قد اجتمع هو وهو قبل الصلاة فهو بدعة مباحة كما قيل وإن كانا لم يجتمعا فهو مستحب لأنه ابتداء اللقاء

(مسألة) صلاة الرغائب المعروفة في أول ليلة جمعة من رجب هل هي سنة وفضيلة أم بدعة

(الجواب) هي بدعة قبيحة منكرة أشد إنكار مشتملة على منكرات فيتمين تركها والإعراض عنها وإنكارها على فاعلها وعلى ولي الأمر وقه الله تعالى منع الناس من فعلها فإنه راع وكل راع مسئول عن رعيته، وقد صنف العلماء كتباً في إنكارها وذمها وتسفيه فاعلها ولا يغتر بكثرة الفاعلين لها في كثير من البلدان، ولا بكونها مذكورة في قوت القلوب وإحياء علوم الدين ونحوهما فإنها بدعة باطلة، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وفي صحيح مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «كُلُّ بِدْعَةٍ ضلالة» وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرجوع إلى كتابه فقال تعالى «وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» ولم يأمر باتباع الجاهلين ولا بالاعتزاز بغلطات المخطين والله أعلم

(مسألة) إذا شك المأموم هل هو متقدم في موقفه على الإمام أم لا

(الجواب) صلاته صحيحة نص عليه الشافعي وسواء جاء من قدام

الإمام أو من ورائه

(مسألة) رجل ثقل في المرض وعجز عن القيام والقعود وعن إزالة

النجاسة هل تلزمه الصلاة

(الجواب) يلزمه أن يصلي مضطجعا ويومئ بالركوع والسجود

ويحتزم من النجاسة بحسب الإمكان وإذا عجز عن شيء منها فإن تعافى لزمه

إعادة تلك الصلوات المفعولات مع النجاسة والله أعلم

(مسألة) إذا سافر إلى موضع يبلغ مسافة القصر ونيته أن لا يجاوزه

فهل إذا وصله ينقطع ترخسه بمجرد وصوله أم له حكم سائر البلدان التي

يمر بها في طريقه وهل في مذهب الشافعي فيه خلاف وهل صرح أحد

بالمسألة أم لا

(الجواب) لا ينقطع ترخسه بذلك بل حكم ذلك البلد الذي هو

مقصده حكم سائر البلدان التي يمر بها في طريقه هذا هو الصحيح في مذهب

الشافعي وبه الفتوى وهو ظاهر نصوص الشافعي في أكثر المواضع وقد

جزم به تصريحاً القاضي أبو علي البندنجي وآخرون وهو مقتضى إطلاق

الجمهور . وذكر جماعة من الخراسانيين منهم البغوي في التهذيب والرافعي

في المسألة قولين للشافعي أحدهما عندهم لا ينقطع ترخسه كما قدمناه والثاني

ينقطع ودليل الصحيح ما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم قصر في حجة الوداع في مكة ومنى ومزدلفة وعرفات وهذا
 منتهى سفره وموضع قصده صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم
 ﴿مسألة﴾ إذا طول ثوبه أو سراويله قنزل عن الكعبين هل هو حلال
 وكذا إذا طول عذبة عمامته وما قدر المستحب منها، وهل ترك العذبة
 للعمامة بدعة مكروهة أم لا

﴿الجواب﴾ ما نزل عن الكعبين من القميص والسراويل والإزار
 وغيرها من ملابس الرجل إن كان للخيلاء فهو حرام وإلا فهو مكروه
 والسنة في عذبة العمامة أن تكون بين كتفيه، فإن طولها طولاً فاحشاً فهو
 كما لو نزل القميص عن الكعبين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال الإسبال المنهى عنه يكون في القميص والعمامة وليس ترك العذبة
 بدعة بل له فعله وتركه

﴿مسألة﴾ من لبس غير زى المسلمين هل عليه ضرر في دينه وصلاته
 أم لا، وهل لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبسه الأجناد في زماننا
 من قباء وغيره مما هو ضيق الكمين أم لا

﴿الجواب﴾ ينهى عن التشبه بالكفار في لباس وغيره للأحاديث
 الصحيحة المشهورة في ذلك وتنقص به صلاته وثبت في صحيح البخاري
 وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس قباء في بعض الأوقات وثبت
 في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس جبة شامية ضيقة
 الكمين والله أعلم

(مسألة) كيف يصلى من فى طريقه الجمعة إذا سافر قبل الزوال
 (أجاب رضى الله عنه) صورته أن يعرف أن فى طريقه قرية أخرى
 قريبة من وطنه بحيث يصل إليها ويصلى الجمعة مع أهلها فى ذلك اليوم
 والله أعلم ، وكتبته عنه ،

(مسألة) هل يستحب للنساء صلاة العيد جماعة فى بيوتهن وتؤمهن
 إحداهن أو محرم أو صبي ميم

(الجواب) نعم يستحب ذلك ويستحب حثن عليه

(مسألة) إذا أمرولى الأمر الناس بصيام ثلاثة أيام للاستسقاء عند
 الحاجة إليه كما هو مقرر فى كتب الفقه هل يكون الصوم واجبا على من
 بلغه الأمر إذا استطاع الصوم

(الجواب) نعم يكون واجبا ومن أخل به والحالة هذه أثم لقوله
 تعالى ، أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، والأمر للوجوب
 وللأحاديث الصحيحة فى الأمر بطاعة ولاية الأمر والله أعلم

كتاب المساجد

(مسألة) فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ، مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بَيْتًا فى الْجَنَّةِ ، وفى رواية بيتا مثله
 يحتمل أن معناه بيتا فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت

الدنيا ، ويحتمل أنه مثله في مسمى البيت ، وأما صفته في السعة وغيرها من صفات الفضل فعلوم كثرتها وأنها مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر

(مسألة) أكل الخبز والبطيخ والفاكهة وغير ذلك في المسجد هل هو جائز وهل يمنع منه

(الجواب) هو جائز ولا يمنع منه ، لكن ينبغي له أن يبسط شيئاً ويصون المسجد ويحترز من سقوط الفتات والفاكهة وغيرها في المسجد وهذا الذي ذكرناه فيما ليس له رائحة كريهة كالثوم والبصل والكراث والطبيخ الذي ليس فيه شيء من رائحة ذلك ونحوه فإن كان فيه شيء من ذلك فيكره أكله في المسجد ويمنع آكله من المسجد حتى يذهب ريحه فإن دخل المسجد أخرج منه للحديث الصحيح المشهور في ذلك هذا كله مع وجود الرائحة فإن مات رائحته بالطبخ لم يمنع آكله من المسجد ويجوز أكله في المسجد والله أعلم

(مسألة) مقبرة مسجلة للسليين بنى إنسان فيها مسجداً وجعل فيه محراباً هل يجوز ذلك وهل يجب هدمه

(الجواب) لا يجوز له ذلك ويجب هدمه

(مسألة) مسجد فيه قناة تحت الأرض يحرق الماء فيها إلى أمكن كثيرة وفيها مكان تصنع منه القناة بوضع الزيل وغيره ولم يعلم هل القناة عمرت قبر مسجد أم بعده لكن الظاهر أن القناة عمرت قبل المسجد

هل لتولى المسجد منعهم من ذلك أم لا
 (أجاب رضى الله عنه) ليس له تغييره والحالة هذه والله تعالى أعلم
 ولا المنع من إدخال الزبل على الوجه المذكور، ولا تكليف أصحاب
 الماء البينة المذكورة بل يكفي استمرار الارتفاع حتى يثبت أنه عدوان
 والله أعلم، وكتبته عنه،

كتاب السلام وغيره

(مسألة) هل يستحب لمن قام من مجلس أن يسلم على الجالسين فيه
 أم لا وهل فيه حديث أم لا؟

(الجواب) هو سنة وقد روى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال «إِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ فَلْيُسَلِّمْ فَإِذَا
 أَرَادَ أَنْ يَقُومَ فَلْيُسَلِّمْ فَلَيْسَ الْأَوَّلَى بِأَحَقَّ مِنَ الثَّانِيَةِ»، رواه الترمذى وقال
 هو حديث حسن

(مسألة) إذا غلب على ظنه أنه إذا سلم لا يرد عليه السلام فهل
 يسلم أم لا؟

(الجواب) نعم يسلم

(مسألة) إذا عطس المسلم ولم يقل الحمد لله هل يستحق التشميت
 وهل تشميته أفضل أم تركه وهل جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم في ذلك شيء أم لا؟

(الجواب) لا يستحق ذلك ويكره تسميته والحالة هذه وقد ثبت في صحيح البخارى ومسلم رضى الله عنهما عن أنس رضى الله تعالى عنه قال : «عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَشَمَّتْ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الْآخَرَ فَقَالَ الَّذِي لَمْ يُشَمِّتْهُ عَطَسَ فَلَانَ فَشَمَّتْهُ وَعَطَسَتْ فَلَمْ تُشَمِّتْنِي فَقَالَ هَذَا حَمْدُ اللَّهِ وَإِنَّكَ لَمْ تَحْمَدِ اللَّهَ» ، وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول : «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ حَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى فَشَمَّتْهُ فَإِنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ فَلَا تُشَمِّتْهُ» ، وفي صحيح البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَإِذَا قَالَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ» .

(مسألة) في قيام الناس بعضهم لبعض كما هو المعتاد هل هو جائز أم مكروه أم حرام وهل ثبت في جوازه أو منعه شيء ؟

(الجواب) في القيام لأهل الفضل وذوى الحقوق فضيلة على سبيل الإكرام وقد جاءت به أحاديث صحيحة وقد جمعتهما من آثار السلف وأقوال العلماء في ذلك ، والجواب عما جاء مما يؤم معارضتها وليس معارضا وقد أوضحت كل ذلك في جزء معروف فالذى نختاره ونعمل به واشتهر

عن السلف من أقوالهم وأفعالهم جواز القيام واستجابته على الوجه الذى ذكرناه والله تعالى أعلم

﴿مسألة﴾ الانحناء الذى يفعله الناس بعضهم لبعض كما هو معتاد لكثير من الناس : ما حكمه وهل جاء فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه ؟

﴿الجواب﴾ هو مكروه كراهة شديدة وقد ثبت عن أنس رضى الله عنه قال : قَالَ رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مَنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيْتَخِي لَهُ قَالَ لَا قَالَ أَفَلْتَرَمَّهُ وَيَقْبَلُهُ قَالَ لَا قَالَ أَفِيَاخُذُ يَدَهُ وَيَصَاحُ لَهُ قَالَ نَعَمْ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ فَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنْهُ . وَلَمْ يَأْتِ لَهُ مَعَارِضٌ فَلَا مَصِيرَ إِلَى مَخَالَفَتِهِ وَلَا يَعْتَرِ بِكَثْرَةِ مَنْ يَخَالِفُهُ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى فَقْهِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ خِصَالِ الْفَضْلِ فَإِنْ الْاِقْتِدَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

﴿مسألة﴾ الانحناء بالرأس للإنسان والسلام بالإشارة باليد وغيرها هل هو حلال أم لا

﴿الجواب﴾ الانحناء بالرأس مكروه والسلام بالإشارة من غير نطق

مكروه في حق الناطق مستحب في حق الآخرس فإن كان الذي يسلم عليه بعيدا جمع بين اللفظ والإشارة

(مسألة) هل يجوز ابتداء الذي بالسلام والقيام له وتشميته إذا عطس والدعاء له والصلاة عليه إذا مات وزيارة قبره وغسله ؟

(الجواب) لا يجوز ابتداءه بالسلام ويكره القيام له وأما الدعاء له بالهداية فستحب . وأما التشميت فيستحب تشميته بأن يقال له يهديكم الله كما جاء به الحديث ويجوز غسله إذا مات وزيارة قبره ولا يجوز الصلاة عليه ولا الدعاء له بالمغفرة

(مسألة) تقبيل يد غيره ما حكمه ؟

(الجواب) يستحب تقبيل أيدي الصالحين وفضلاء العلماء ، ويكره تقبيل يد غيرهم ولا يقبل يد أمرد حسن بحال

(مسألة) السجود الذي يفعله بعض الناس بين يدي المشايخ ونحوهم ما حكمه ؟

(الجواب) هو حرام شديد التحريم والله أعلم

(مسألة) هذا الذي يقوله الناس عند الحديث إذا عطس إنسان إنه تصديق للحديث هل له أصل أم لا ؟

(الجواب) نعم له أصل أصيل روى أبو يعلى الموصلي في مسنده بإسناد جيد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا فَعَطَسَ عَنْدَهُ فَهُوَ حَقٌّ » كل رجال

إسناده ثقة متقنون إلا بقية بن الوليد فختلف فيه وأكثر الحفاظ والأئمة يحتجون بروايته عن الشاميين وهو يروى هذا الحديث عن معاوية ابن يحيى الشامي

كتاب الجنائز

(مسألة) تلقين المحتضر قبل الغرغرة لا إله إلا الله سنة للحديث في صحيح مسلم وغيره ، لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، واستحب جماعة من أصحابنا معها محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكره الجمهور قال أصحابنا وغيرهم ولا يلح عليه في قولها ولا يقال له قل لا إله إلا الله مخافة أن يتضجر فيردها بل يعرض له بقولها وإذا قالها مرة لاتعاد عليه إلا أن يتكلم بعدها بغيرها ، وبستحب أن يكون الملقن غير وارت وأن يكون غير متهم بالمسرة بموته ، وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير . وأما التلقين المعتاد في الشام بعد الدفن (فالمختار) استحبابه ومن نص على استحبابه من أصحابنا القاضي حسين وأبو سعيد المتولى والشيخ أبو الفتح نصر المقدسى الزاهد وأبو القاسم الرافعي وغيرهم ونقله القاضي حسين عن أصحابنا قالوا يستحب أن يجلس إنسان عند رأس الميت عقب دفنه ويقول يا فلان ابن فلان أو يا عبد الله ابن أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا وهي شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها

وأن الله يعث من فى القبور وأنت رضىت بالله تعالى رباً وبالإسلام ديناً
وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين
إخواناً ربى الله الذى لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم
وجاء فى هذا التلقين من الحديث حديث سعيد بن عبد العزيز قال شهدت
أبا أمامة الباهلى وهو فى النزع فقال إذا مت فاصنعوا بى كما أمرنا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إذا مات أحد من إخوانكم فسيتم
التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه
يسمعه ولا ينجيه ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه يستوى قاعداً ثم يقول
يا فلان ابن فلانة فيقول أرشدنا رحمك الله ولكن لا تشعرى فليقل اذكر
ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله
صلى الله عليه وآله وسلم وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد
صلى الله عليه وآله وسلم نبياً وبالقرآن إماماً فإن منكرأ ونكيرأ يأخذ
كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول انطلق بنا ما يقعدنا عند من لقن حجته
فيكون الله عز وجل حجتهما دونه فقالوا يا رسول الله فإن لم يعرف أمه
قال فلينسبه إلى أمه حواء يا فلان ابن حواء، رواه الطبرانى فى معجمه وهو
حديث ضعيف، ولكن يستأنس به، وقد اتفق علماء الحديث وغيرهم على
المساحة فى أحاديث "نفضائل والترغيب والترهيب" وقد بسطت هذا بشواهد
من الأحاديث ينتهـا فى ترح المذهب ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا
فى زمن من يقتدى به إلى الآن وهذا التلقين إنما هو فى حق الميت المكلف

وأما الصبي فلا يلتزم والله أعلم

(مسألة) تكفين الرجل في الحرير حرام ، وتكفين المرأة به ليس بحرام لكنه مكروه ، وقال أصحابنا يجوز تكفين كل شخص فيما كان يجوز له لبسه في الحياة ومالا فلا . والخنثى كالرجل (والأصح) جواز لباس الصبي الحرير والحلي ، وقيل يحرم على الولي تمكينه منه وقيل يحرم في حق المميز دون غيره

(مسألة) إذا صلى المأموم قدام الإمام صلاة الجنازة أو صلى غيره قدام الجنازة هل تصح صلاته وهل فيه خلاف في مذهب الشافعي وهل تصح صلاة الجنازة لمن هو لابس مداسا أسفله نجس

(الجواب) أما لابس المداس فلا تصح صلاته بخلاف في مذهب الشافعي . وأما من صلى قدام الجنازة أو قدام الإمام وإن لم يتقدم على الجنازة فصلاته باطلة (هذا هو الصحيح) في مذهب الشافعي ، وبه قال جماهير أصحابه والله أعلم

(مسألة) إذا صلى على جنازة في جماعة أو منفردا ثم أراد إعادتها مع جماعة أخرى فقيه ثلاثة أوجه (الأصح) أنه خلاف الأولى . والثاني مكروه والثالث مستحب .

(مسألة) إذا ماتت المرأة حاملا هل تكون شهيدة أم لا ؟

(الجواب) إذا ماتت بعد اجتماع خلق الحمل فهي شهيدة في ثواب الآخرة لكن تغسل ويصلى عليها كمن مات غريقا أو تحت هدم أو مبطونا

أوفى الطاعون أو قتل دون دينه أو دون ماله ونحوهم فكلهم شهداء في ثواب الآخرة ويفسلون ويصلى عليهم .

(مسألة) إذا صلى على جنازة حصل له قيراط من الأجر كما ثبت في الصحيحين فإذا صلى عليها ثم تبعها ودام معها حتى تدفن حصل له قيراطان (١) كما ثبت في الصحيحين ولا يقال يحصل بالمجموع ثلاثة قرايط وإنما يحصل قيراطان كما ذكرته وطرق الأحاديث توضحه وما يحصل به القيراط الثانى ثلاثة أوجه حكاهما السرخسى وآخرون من أصحابنا أصحها عند صاحب الحاوى والمحققين أنه لا يحصل إلا بالفراغ من الدفن والثانى يحصل بالمواراة باللبن وإن لم يمل عليه التراب قاله القفال والمروذى واختاره إمام الحرمين والثالث إذا وضع في اللحد فقط قبل نصب اللبن ويحتاج لقول القفال وللتالث بحديث في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُوَضَعَ فِي الْقَبْرِ فَلَهُ قِيرَاطَانِ » وفي رواية حتى توضع في اللحد . ويحتاج للأول برواية البخارى ومسلم في هذا الحديث الشريف « وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ » وفي رواية مسلم « حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا » ويتأول رواية حتى توضع في القبر أو في اللحد

(١) قوله قيراطان منهما القيراط الأول كما في قوله تعالى « قل أنتمكم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين إلى قوله في أربعة أيام ، أى منها اليومان المتقدمان اهـ

على أن المراد وضعها مع الفراغ وتكون الإشارة إلى أنه ينبغي أن لا يرجع قبل وصولها إلى القبر (والصحيح) المختار أنه لا يحصل إلا بالفراغ من إهالة التراب وتسميم الدفن، فالحاصل أن للانصراف عن الجنائزة أربعة أحوال (أحدها) أن ينصرف عقب الصلاة، والثاني أن ينصرف عقب وضعها في اللحد وسترها باللبن قبل إهالة التراب، والثالث أن ينصرف بعد إهالة التراب وفراغ القبر، والرابع أن يمكث عقب الفراغ ويستغفر لليت ويدعوه ويسأل الله تعالى له التثبيت، والرابع أكمل الأحوال، والثالث يحصل القيراطين ولا يحصله الثاني على الأصح ويحصل بالاول قيراط فقط بلا خلاف والله أعلم.

(مسألة) إذا ماتت ذمية وهي حامل بمسلم فأين تدفن وهل فيه خلاف (الجواب) الأصح أنها تدفن بين مقابر المسلمين والكفار، وقيل في طرق مقابر المسلمين، وقيل تدفع إلى أهل دينها ليتولوا غسلها ودفنها في مقابرهم وحيث دفنت يكون ظهرها للقبلة لأن وجه الجنين إلى ظهر أمه.

(مسألة) إذا دفن مع الميت شيء سوى الكفن كمتاع وحلي ونحوه هل ينبش لا أخذه وهل يقطع سارقه.

(الجواب) نعم ينبش ولا يقطع سارقه إلا أن يكون القبر في بيت محرز

(مسألة) هل صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت يعذب بىكاه الحى عليه أو بىكاه أهله عليه ومامعناه

(الجواب) نعم هو صحيح والصحيح في معناه أن المراد به من أوصى أن

ينال عليه ، وقيل المراد من أوصى بالنوح أو لم يوص بتركه
 ﴿مسألة﴾ هل يصل إلى الميت ثواب ما يتصدق به عنه أو الدعاء أو
 قراءة القرآن

﴿الجواب﴾ يصله ثواب الدعاء وثواب الصدقة بالإجماع واختلفوا
 في ثواب القراءة فقال أحمد وبعض أصحاب الشافعي يصل وقال الشافعي
 والأكثر لا يصل

﴿مسألة﴾ إنسان أسلم وكان أبواه كافرين من الترك وسبي وهو صغير
 ومات الأبوان وما يعلم هل أسلما أم لا إلا أنه يغلب على ظنه إسلام الأم
 دون إسلام الأب هل له الاستغفار لها والدعاء لها بالرحمة

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يدعو لها بأعينها لأن الأصل بقاؤهما على
 الكفر والدعاء بالمغفرة للكافر حرام قال الله تعالى : مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ
 آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلنَّاسِ كَيْفَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ ، لكن يستحب أن
 يدعو بالمغفرة والرحمة لكل مسلم من والديه كلهم فيدخل فيه كل من أسلم
 من أبيه وأمه وأجداده وجداته إلى آدم وحواء عليهما السلام والله أعلم
 .: ﴿مسألة﴾ هل يموت أحد في جهنم وهل صح في ذلك حديث أم لا
 فإن صح فما معنى هذا الموت ولما هو

﴿الجواب﴾ ثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ

أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ
 أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا خَمَاءً أَذِنَ بِالشَّفَاعَةِ لِحُجَّتِهِمْ
 ضَبَاطٍ ضَبَاطٍ فَيَأْتُوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ ثُمَّ قِيلَ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ فَيَنْبُتُونَ
 نَبَاتَ الْحَبَّةِ تَكُونُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ ، قَالَ العلماء المراد بأهلها الذين هم أهلها
 الكفار فلا يخرجون منها أبداً ولا يموتون فيها أصلاً قال الله تعالى
 « لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا وَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ
 كَفُورٍ » ، وأما من دخل النار من عصاة الموحدين أصحاب الكبائر فيعذبون
 على قدر ذنوبهم المدة التي قدرها الله تعالى عليهم ثم يموتون مorte خفيفة
 يذهب فيها إحساسهم ثم ييقنون محبوسين في النار من غير إحساس المدة
 التي قدرها الله تعالى ثم يخرجون موتى قد صاروا خمأً كما تحمل الأمتعة
 فيلقون على أنهار الجنة ويصب عليهم ماء الحياة فيحيون وينبتون في أول
 حياتهم نباتاً ضعيفاً لكنه بسرعة كنبات الحبة (بكسر الحاء) ثم تشتد قوتهم
 وتكمل أحوالهم ويصيرون إلى منازلهم في الجنة والله أعلم

كتاب الزكاة

(مسألة) السائمة الموقوفة وتاجها وثمار الأشجار الموقوفة هل فيها
 زكاة وهل فيها خلاف على مذهب الشافعي
 (الجواب) أما الثمار فإن كانت أشجارها وقفاً على معين لزمته زكاتها

بلا خلاف لأنه يملك هذه الثمار ملكا تاما يتصرف فيه كيف شاء فإن كانت على جهة عامة فلا زكاة فيها على الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وأصحابه ، وللشافعي قول ضعيف حكاه عنه ابن المنذر في الاشراف أنه يجب فيها العشر وأما الماشية فإن كانت وقفا على جهة عامة فلا زكاة فيها بلا خلاف ولا تجب حكاية ابن المنذر لأن زكاة الماشية مبنية على المسامحة ولهذا يشترط لها الحول وتدخلها الأوقاف بخلاف الثمار وإن كانت وقفا على معين فينبى على أن الملك في رقبة الموقوف لمن هو وفيه خلاف والأصح أنه لله تعالى والثاني أنه للموقوف عليه فإن قلنا لله تعالى فلا زكاة بلا خلاف وإن قلنا للموقوف عليه فوجهان أحدهما يجب لأنه ملكه وأصحهما أنه لا يجب لأنه ملك ضعيف لا ينفذ التصرف فيه بالبيع ونحوه ولا يورث عنه وأما نتاج الموقوف فإن كان وقفا على جهة عامة فلا زكاة فيه وإن كان على معين فينبى أن الملك في النتاج لمن هو له وفيه وجهان مشهوران الأصح أنه للموقوف عليه فعلى هذا يلزمه زكاته بلا خلاف لأنه يملكه ملكا تاما كالثمار والثاني أنه وقف كالأموال فعلى هذا حكمه حكم الأموال فإن قلنا الملك فيه لله تعالى فلا زكاة وإن قلنا للموقوف عليه فوجهان الأصح لازكاة والله أعلم .

مسألة : قد قال العلماء أن نصاب المعشرات خمسة أوسق وهي ألف وستمائة رطل بالبغدادى فكيف قدرها بالرطل الدمشقى وهل فى قدر رطل بغداد خلاف أم لا ؟

(الجواب) الأصح أن رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وهى تسعون مثقالا وقيل مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع ، وقيل مائة وثلاثون فعلى الأصح الأول يكون قدر الأوسق الخمسة بالرطل الدمشقي ثلاثمائة واثنين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والصاع بالدمشقي رطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية والمد ربع صاع والله أعلم

(مسألة) ما صفة الفقراء الذين يدخلون الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام

(الجواب) هم المحتاجون الذين ليس لهم كفايتهم وليسوا مرتكبين كبيرة من المعاصي هذا ما ظهر لنا والله أعلم .

(مسألة) هل يجوز دفع الزكاة إلى مسلم بالغ لا يصلى ويعتقد أن الصلاة واجبة عليه ويتركها كسلا

(الجواب) إن كان بالغاً تاركا للصلاة واستمر على ذلك إلى حين دفع الزكاة لم يجز دفعها إليه لأنه محجور عليه بالسفه فلا يصح قبضه ولكن يجوز دفعها إلى وليه فيقبضها لهذا السفيه وإن كان بلغ مصليا رشيدا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يحجر القاضى عليه جاز دفعها إليه وصح قبضه لنفسه كما تصح جميع تصرفاته .

كتاب الصيام

(مسألة) كم صام النبي صلى الله عليه وآله وسلم رمضان

(الجواب) تسع سنين نزلت فريضته في شعبان سنة اثنتين من الهجرة

(مسألة) إذا ذاق الصائم طعاما ولم يبلعه أو مضغ الخبز أو نحوه ولم يبلعه أو جمع الريق في فيه ثم ابتلعه أو دخلت ذبابة في جوفه بغير اختياره أو كان يغربل حنطة أو دقيقا أو غيرهما وفتح فيه فدخله شيء من الغبار أو سبقه ماء المضمضة أو الاستنشاق من غير مبالغة هل يفطر

(الجواب) لا يفطر في جميع ذلك والله أعلم

(مسألة) إذا أكل في حضر في نهار رمضان عامدا ثم جامع بعد الإكلاكل عامدا في النهار هل تلزمه الكفارة وهل إذا كرر الجماع في رمضان تتكرر الكفارة أم لا

(أجاب رضى الله عنه) لا يلزمه في ذلك كفارة بل يأثم ويلزمه إمساك بقية النهار والقضاء والتوبة . وإن جامع الصائم مرارا في النهار جماعا موجبا للكفارة لزمه كفارة واحدة بالجماع الأول ولا يلزمه بالثاني كفارة والله أعلم . كتبه عنه ،

(مسألة) المشهور في مذهبنا أن ليلة القدر منحصرة في العشر الأواخر من شهر رمضان وأنها ليلة معينة لا تنتقل بل تكون كل سنة في تلك الليلة ، والمختار أنها تنتقل فتكون في بعض السنين في ليلة وفي بعضها في ليلة أخرى ولكن إنما تنتقل في العشر الأواخر وهذا يجمع بين الأحاديث الصحيحة المختلفة فيها وعن قال به من أئمة أصحابنا أبو إبراهيم إسماعيل ابن يحيى المزني وصاحبه إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمهما الله تعالى والله أعلم

كتاب الحج

(مسألة) هل ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ومتى يكون المراد بترك الرفث والفسوق وما تفسيرهما .

(الجواب) هذا الحديث في الصحيحين من رواية أبي هريرة رضي الله تعالى عنه والظاهر أنه من حين يحرم بالحج إلى أن يفرغ منه لا من حين يخرج من بلده، والرفث الجماع على الصحيح المشهور، والفسق المعصية (مسألة) له أرض مملوكة يحصل له منها كل سنة من الغلة كفايته وكفاية عياله ولا يفضل شيء وإذا باعها يمكنه الحج بشئها ويفضل ما يمكنه عياله في الذهاب إلى الحج والرجوع أو كان له رأس مال يتجر فيه وهو بهذه الصفة هل يلزمه الحج وهل فيه خلاف

(الجواب) الأصح في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وجوب الحج عليه والحالة هذه والله سبحانه وتعالى أعلم (مسألة) هل له الحج بغير إذن والديه ويصح حجه والخروج في طلب العلم وهل يأثم بمنعه

(الجواب) لهما منعه من حج التطوع ولا يأثم بذلك وليس لهما منعه من الحج المفروض ويأثم بمنعه ومتى حج بغير إذنهما صح حجه مطلقا وإن كان عاصيا في التطوع وله السفر في طلب العلم بغير إذنهما

(مسألة) إذا كان الإنسان عاقلاً والديه وماتا ساخطين عليه فما طريقه إلى إزالة ذلك وإسقاط مطالبتهما له في الآخرة

(الجواب) أما مطالبتهما له في الآخرة فلا طريق إلى إبطالها ولكن ينبغي له بعد الندم على ذلك أن يكثر من الاستغفار لها والدعاء وأن يتصدق عنهما إن أمكن وأن يكرم من كانا يحبان إكرامه من صديق لها ونحوه وأن يصل رحمهما وأن يقضى دينهما أو ماتيسر له من ذلك

(مسألة) رجل حج عن غيره بأجرة هل هو بمخطيء وهل يكون له ثواب ما يفعله زائداً على الحج من زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والطواف الزائد والأدعية والزيارات وغير ذلك من العبادات أم لا (أجاب رضى الله عنه) ليس هو بمخطيء بل له الثواب على هذه الأمور المذكورة وهي من طرق الخير وإن كان الحاج متبرعاً أفضل منه والله أعلم ، كتبه عنه ،

(مسألة) لا يتصور مسلم بالغ عاقل حلال ولا يصح إحرامه بالعمرة إلا في صورة واحدة وهي في الحاج إذا تحلل التحللين وبقي بمنى أيام التشريق وميت ليلها

(مسألة) لو نذر من لم يحج أن يحج في هذه السنة ففعل قال أصحابنا وقع عن حجة الإسلام وخرج عن نذره وليس في نذره إلا التزام تعجيل ما كان له تأخيرته والله أعلم

(مسألة) قال الماوردي في مسألة القران بين الحج والعمرة لو أحرم

بالعمرة ثم أحرم بالحج وشك هل كان إحرام الحج قبل طواف العمرة فيكون صحيحاً أو بعده فيكون باطلاً حكم بصحته لأن الأصل جواز الإحرام بالحج حتى يتيقن أنه كان بعده قاله أصحابنا قالوا وهو كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل أحرم قبل تزوجه أم بعده . قال الشافعي صح تزوجه (مسألة) هل يستحب للمسافر حمل هدية إلى أهله وهل جاء فيه حديث أو ذكره أحد من العلماء

(الجواب) نعم يستحب ذلك وعن ذكره من العلماء القاضي أبو الطيب في تعليقه في آخر كتاب الحج واحتج له بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا قدم أحدكم من سفره فليهد إلى أهله وليطرفهم ولو كانت حجارة » رواه الدارقطني في سننه في آخر كتاب الحج

(مسألة) مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل هي شامية أم يمانية (الجواب) ليست شامية ولا يمانية بل هي حجازية وهذا لا خلاف فيه بين العلماء

كتاب الصيد والذبايح

باب —————

(مسألة) ما حقيقة الحياة المستقرة التي إذا ذبح الحيوان وهي فيه حل ولا فلا وإذا شك في الحياة المستقرة هل يحل له أم لا

(الجواب) تعرف الحياة المستقرة بقرائن يدرّكها الناظر ومن علاماتها الحركة الشديدة بعد قطع الخلقوم والمرى. وجريان الدم فإذا حصلت قرينة مع واحد منهما حل الحيوان، والمختار الحل بالحركة الشديدة وحدها فإذا شك في المذبوح هل كان فيه حياة مستقرة حال ذبحه أم لا لم يحل على أصح الوجهين للشك في المييح

(مسألة) الشاة إذا أخرج السبع حشوتها وأبأنها عنها وفيها بعض حياة فذكيت هل تحل

(الجواب) لا تحل

(مسألة) قال أصحابنا كل من حلت منا كخته للسلم حلت ذبيحته ومن لا فلا إلا الأئمة الكتانية فتحل ذكاتها ولا يحل نكاحها للسلم

(مسألة) لو توحل في أرضه صيد أو عشش فيها طير أو سقط فيها ثلج لم يملك شيئاً من ذلك لأنه ليس من نفس الأرض بخلاف الحشيش والماء النابع ولكن لا يحل لأحد دخول أرضه لأخذ الصيد والطيور والثلج إلا بإذنه أو عليه أنه لا يكره دخوله إليها فإن دخل بغير إذنه وأخذه ملكه وإن كان عاصياً بدخوله ولو نصب نخاً أو أحبولة فوق فيها صيد ملكه ناصبه سواء كان الفخ أو الأحبولة ملكاً له أو مغصوباً لكن عليه أجره المغصوب وكذا لو صاد بكلب مغصوب فالأصح أن الصيد أيضاً للصائد ولا شيء عليه لصاحب الكلب إلا إذا قلنا بالضعيف أنه يجوز إجارته فتجب أجرته وفيه وجه ضعيف أن الصيد لصاحب الكلب كما لو غصب

عبدًا فاصطاد فإنه لسيد العبد بلا خلاف والله أعلم
 ﴿مسألة﴾ قال البغوى وغيره لا يحل إخصاء الحيوان الذى لا يؤكل
 وأما المأكول فيجوز إخصاؤه فى صغره ولا يجوز فى كبره
 ﴿مسألة﴾ روى الصيد بالبندق هل هو حلال أم حرام
 ﴿الجواب﴾ هو حلال لأنه طريق إلى اصطياده والاصطياد مباح وقد
 ثبت فى الصحيحين عن عبد الله بن مغفل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه نهى عن الحذف وقال إنه لا ينك العدو ولا يقتل الصيد ولكن يفتق
 العين ويكسر السن فقطضى هذا الحديث إباحة الصيد بالبندق والله أعلم
 وقد ذكر البخارى فى صحيحه عن الحسن البصرى أنه كره رعى البندق
 فى القرى ولا يرى به بأسا فيما سواها وإنما نهى عنه فى القرى خوفاً من
 أن يصيب إنسانا بخلاف الصحراء والله أعلم

كتاب الأطعمة

باب —————

﴿مسألة﴾ الأصح أن سنور البر لا يحل أكله وكذا جلد الميتة
 المدبوغ والمنى وأن المضطر لا يحل له من الميتة إلا سد الرمق وأنه لا يحل
 شرب الخمر لا للدواء ولا للعطش

﴿مسألة﴾ هل يجوز أكل اللحم نيئاً

﴿الجواب﴾ نعم والله أعلم

(مسألة) هل صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتصغير اللقمة في الأكل وتدقيق المضغ أو يستحب ذلك

(الجواب) لم يصح في ذلك شيء وهو مستحب إذا كان فيه رفق بجلسته وقصد بذلك تعليمهم الأدب أو كان في الطعام قلة وكان ضعيفاً أو كان شعبان وعرف أنه إذا رفع يده يرفع غيره ممن له حاجة في الأكل أو نحو ذلك من المقاصد الصالحة

(مسألة) هل يكره الأكل والشرب قائماً وما الجواب عن الأحاديث في ذلك

(الجواب) يكره الشرب قائماً من غير حاجة ولا يحرم وأما الأكل قائماً فإن كان للحاجة مجاز وإن كان لغير حاجة فهو خلاف الأفضل ولا يقال إنه مكروه، وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنهم كانوا يفعلونه، وهذا مقدم على ما في صحيح مسلم عن أنس أنه كرهه. وأما الشرب قائماً ففي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه، وفي صحيح البخاري وغيره أحاديث صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله فأحاديث النهي تدل لكراهة التنزيه وأحاديث فعله تدل لعدم التحريم

(مسألة) هل يكره الكرع في الماء وهو الشرب بالفم من غير عنق في ذلك

(الجواب) لا يكره وفي صحيح البخاري فيه حديث

(مسألة) هل يأكل الشيطان ويشرب من طعام الناس ومائهم أم لا
 (أجاب رضى الله عنه) نعم يأكل ويشرب من طعام الناس والله أعلم
 «كتبته عنه»

(مسألة) ذكر بعض أهل الأدب أنه يستحب في غسل الأيدي عند
 إرادة أكل الطعام أن يبدأ بغسل أيدي الشباب والصبيان ثم الشيوخ فإذا
 فرغوا من الأكل يبدأ بغسل أيدي الشيوخ قال ويستحب مسح اليد بالمنديل
 بعد فراغ الطعام ولا يستحب ذلك قبله فما الحكمة في ذلك على تقدير صحته
 (الجواب) أما تقديم الشباب والصبيان قبل الطعام فسيبه أن أيديهم
 أقرب إلى الوسخ والنجاسة لتساهلهم فكان تقديمهم أهم وأكثر وربما
 قل الماء بقاء أيدي الشيوخ أقل مفسدة وأما تقديم الشيوخ بعد الفراغ
 فلكرامتهم وحرمتهم مع عدم الحاجة المذكورة أولا . وأما ترك المسح
 بالمنديل أولا فسيبه أنه ربما كان في بعض المناديل وسخ ونحوه مما يتقنره
 من يغمس يده معه بخلاف ما بعد الطعام والله أعلم

كتاب البيوع

(مسألة) بيع المكروه بغير حق باطل وبيع المكروه بحق صحيح وبيع
 المصادر فيه وجهان أحدهما صحيح لأنه لم يكره على بيع هذا المال
 والله أعلم .

(مسألة) يصح بيع الهرة والقرد لأنهما طاهران متفع بهما جامعان

شروط المبيع وفي صحيح مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن بيع الحر وله تأويلان (أحدهما) أنه نهى تنزيه لتساع الناس بذلك وبه بعضهم لبعض كما هو الغالب (والثاني) أنه محمول على هر وحشى لا يستأنس فينتفع به ولا يحل أكله على الصحيح والله أعلم

(مسألة) يصح بيع الفقاع وإن كان غائباً ولا يبيح فيه الخلاف في بيع الغائب لأنه مستور بما فيه صلاحه وشربه حلال ولا كراهة فيه (مسألة) إذا أسلم الصبي درهما إلى صير في لينقه أو متاعاً لينظره له ويعرف قيمته أو نحو ذلك هل يحل له رده إلى الصبي وما حكم شراء الصبي والسفيه

(الجواب) لا يحل له رده إليه بل يلزمه رده إلى وليه ويلزم الولي طلبه فلو تلف في يد القابض بتفريط أو بغير تفريط لزمه ضمانه وهكذا لو اشترى الصبي شيئاً وسلم ثمنه لم يصح شراؤه ويلزم البائع رد الثمن إلى ولي الصبي ولا يجوز له تسليمه إلى الصبي فإن تلف الثمن في يد البائع أو رده إلى الصبي قتلف في يده قبل أن يوصله إلى الولي بإتلاف الصبي أو بإتلاف غيره لزم البائع ضمانه وأما العين التي اشتراها فإن أوصلها إلى البائع فإن تلفت في يد الصبي أو ألتفها الصبي فلا ضمان على الصبي لافي الحال ولا بعد بلوغه لأن البائع مفرط بتسليمه إليه ومسلط له على الإتلاف، هذا إذا كان البائع رشيداً فإن اشترى الصبي من صبي أو من سفیه وتقابضا فإن ألتف كل واحد منهما ما قبضه نظر إن جرى ذلك بإذن الولين فالضمان على الولين وإلا

فلا ضمان عليهما ويجب الضمان في مال الصيدين لأن تسليمهما لا يعد تضييعاً وتسليطاً بخلاف الرشيد . وأما البالغ المحجور عليه بالسفه فهو كالصبي في كل ما ذكرناه ولو تزوج هذا السفه بغير إذن الولي ووطئ فالتكاح فاسد ولا يلزمه مهر لافي الحال ولا بعد فك الحجر عنه ، هذا إذا كانت الزوجة رشيدة لأنها سلطته على إتلاف بعضها كما ذكرناه في البائع وإن كانت صبية محجوراً عليها بالسفه وجب مهر المثل في مال الواطئ لأنه لا يصح بذلها وتسليطها كما قلنا في الصبي البائع والله أعلم .

(مسألة) بيع الفقاع حرام أو مكروه

(الجواب) هو حلال لا كراهة فيه .

(مسألة) إذا كان له عبد فباع السيد العبد نفسه هل يصح ولين يكون الولاء

(الجواب) يصح البيع ويعتق العبد بذلك ويثبت عليه الولاء للبائع

(مسألة) هل يجوز بيع الترياق وشرابات الحيات أم لا . ولو اصطاد

الخواء حية وحبسها معه على عادتهم فلسعته ومات هل يأتّم وإن انفلتت

وأتلفت شيئاً هل يضمن

(الجواب) إن كان الترياق والشرابات طاهرين جازييهما وإلا فلا

وإن اصطاد الحية ليرغب الناس في اعتماد معرفته وهو حاذق في صنعته

ويسلم منها في ظنه ولسعته لم يأتّم وإذا انفلتت وأتلفت لم يضمن

(مسألة) هل يجوز بيع الأرز في قشره والسلم فيه كذلك وهل فيه خلاف

(الجواب) الصحيح جوازهما

(مسألة) إذا خلط الزيت بالشيرج أودقيق حنطة بدقيق شعير أوسمن البقر بسمن الغنم ونحو ذلك وباعه على أنه من النوع الجيد أو الرديء هل يحرم (الجواب) يحرم كل ما كان غشا من ذلك وغيره .

(مسألة) لو باع شيئاً ومات البائع فظهر أن المبيع كان ملكاً لابن الميت فقال المشتري باعها عليك أبوك في صورك للحاجة وصدقه الابن أن الأب باعها في صغره أو قامت بينة بذلك لكن قال الابن باعها لنفسه متعدياً ولم يبيعها لحاجتي . قال الغزالي في الفتاوى القول قول المشتري يمينه لأن الأب نائب الشرع فلا يتهم إلا بحجة كما لو قال المشتري اشتريت من وكيلك فقال هو وكيلي ولكن باع لنفسه فالقول قول المشتري يمينه والله تعالى أعلم

(مسألة) رجل خلف داراً وله ابن بالغ رشيد وأولاد صغار فأذن الحاكم للبالغ في بيع نصيب إخوته فباع نصيبه ونصيبهم ثم ثبت بينة أن الدار كانت ملكاً للبائع البالغ بكاملها لا حق لإخوته الصغار فيها وأن جده كان ملكها له وقبلها له أبوه في حال صغر البائع وخفي ذلك التمليك على البائع فهل يصح البيع في جميع الدار أو في بعضها

(الجواب) يصح بيعه في جميع الدار والحالة هذه لأنه صادف ملكه ولا تضر جهاته بكونها ملكه كمن باع مال مورثه يظن حياته فبان ميتاً وأنه انتقل إليه فإنه يصح بيعه على الأصح عند أصحابنا وكذا يصح على الأصح في الجميع والله أعلم .

(مسألة) باع داراً فظهر أن ربها كان مستحقاً لغير البائع

(الجواب) يصح في ثلاثة أرباعها بثلاثة أرباع الثمن

(مسألة) فيمن غرس غرساً فأتت وصرار لورثته فلن ثوابه وما أخذ من ثمر هذا الغراس ظلاً في حياة الغارس فهل الأفضل له إيراً ما لاخذ أم تركه في ذمته وإذا لم يرثه وارثه ولم يستوف ويقي في ذمة الآخذ إلى يوم القيامة فهل يطالبه يوم القيامة بذلك الغارس أم الوارث

(الجواب) للغارس ثواب مستمر من حين غرس إلى فناء المغروس وللوارث ثواب ما أكل من ثمره في مدة استحقاقه من غير معاوضة وما أخذ من ثمره فأبرأوه عنه أفضل من تركه في الذمة وإذا لم يرثه فلنكل واحد من الميت والوارث ثواب كل ما أخذ حتى مطلع الآخذ في مدة استحقاقه وأما المطالبة بأصل المأخوذ يوم القيامة فلمنعصوب منه أولاً على الأصح وقيل للوارث الأخير من المتوارثين بطنابعد بطن ولا يختص هذا بالغراس بل كل دين تعذر أخذه فهذا حكمه والله أعلم ، ومما يستدل به لأصل هذه المسألة من السنة حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم «مَنْ مَسْلَمٌ يَغْرِسُ غَرْساً إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ وَلَا يَهْرَهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» ، رواه مسلم وفي رواية لمسلم «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْساً فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا طَيْرٌ وَلَا دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ، وفي رواية لمسلم أيضاً «فَلَا يَغْرِسُ

مُسْلِمٌ غَرَسَ وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً، رواه البخارى ومسلم جميعاً من رواية أنس رضى الله تعالى عنه

(مسألة) باع شجرة معينة من بستانه لإنسان فبيست تلك الشجرة أو قلعها هو أو غيره هل للبشترى أن يغرس موضعها غيرها

(الجواب) ليس له ذلك ولا يدخل الغرس فى البيع هذا هو الأصح فى مذهب الشافعى رحمه الله تعالى والله أعلم

(مسألة) رجل باع مقناة وأخذ المشتري جميع القناء فى مدته و فرغت ولم يبق فيها قناء ولا يخرج منها شيء وتنازع البائع والمشتري فى أصول القناء فطلب كل واحد منهما أن ترعاها دوابه فلن تكون

(الجواب) هى للبائع وكذا أفتى الجماعة والله أعلم
(مسألة) رجل اشترى بستانا فى قرية فألزمه المتولى أن يصير فلاحا بسبب البستان هل له الخيار فى فسخ البيع

(الجواب) إن كان ذلك البستان معروفا بمثل ذلك فله الخيار وإلا فلا، وقد ذكر الغزالي والأصحاب أنه لو اشترى داراً فكانت معروفة بنزول الجند فله الخيار لأن الخيار يثبت بكل ما نقص العين أو القيمة أو الرغبة
(مسألة) إذا اشترى شيئاً ورأى فيه عيباً ورضى به ثم قال هذا العيب إنما رضيت به لأننى أعتقد به العيب فلاننى وقد بان خلافه هل له الرد بالعيب

(الجواب) إن أمكن اشتباه ذلك العيب بما ادعاه وكان العيب الذى يان دون مارضى به أو مثله فلارد ، وإن كان أعظم منه ضرراً فله رده
(مسألة) لو اشترى شيئاً رأى فيه شيئاً ثم بعد ذلك ظهر أن ذلك الشيء كان عيباً فقال المشتري أنا ظننت أنه أثر ليس بعيب

(الجواب) إن كان ذلك مما قد يخفى على مثله صدق المشتري يمينه
(مسألة) لو اشترى عبداً فوجده غير محتون أو أمة فوجدها غير محتونة
(الجواب) قال أصحابنا لا خيار له فى الأمة ولا فى العبد إن كان صغيراً فإن كان كبيراً يخاف عليه من الحتان كان عيباً على الصحيح وله الرد

(مسألة) هل يدخل الاحتكار فى الصوف والمنزوع والمعدود ونحوها
(أجاب رضى الله عنه) لا يدخل ذلك فى الاحتكار والله أعلم
(مسألة) إذا دخل عليه غلة من ملكه قربص بها الغلاء للسلبين وامتنع من بيعها وقت الرخص هل يكون ذلك احتكاراً ويفسق بفعله ذلك وهل هو حرام

(أجاب رضى الله عنه) ليس هذا باحتكار ولا يحرم ولا يفسق به وإنما الاحتكار أن يشتري القوت فى وقت الغلاء ويمتنع من بيعه فى الحال لا انتظار زيادة الغلاء وإذا اشترى فى وقت الرخاء وانتظر به الغلاء لا يكون ذلك احتكاراً ولا يفسق به أيضاً ولا ترد شهادته والله أعلم ، كتبه عنه ،
(مسألة) ما الصيغة التى يذكرها من أسلم فى حنطة أو شعير أو نحوهما
(الجواب) مثاله أن يقول أسلمت إليك هذه الدراهم فى غرارة قمح

من قح الجولان الجيد الجديد الأصفر لتسلبها إلى في الموضع الفلاني
ويجوز أن يقول أسلفتك بدل أسلت إليك

(مسألة) رجل أقر أن في ذمته شربات معدودة من هذا المسمى استادود

(الجواب) لا يصح الإقرار لأن هذين الجنسيتين لا يتصور ثبوته
في الذمة لأنه إن أتلفه على غيره فالواجب قيمته لأمثله لأنه ليس مثليا وإن
أسلم فيه لم يصح السلم لعلتين إحداهما كونه مختلف الأعلى والأسفل والثاني
كونه يجمع جنسين مختلفين فإنه مركب من نحاس وورصاص والله أعلم

(مسألة) إذا كان له دين على غيره قرض أو غيره فأهدى الذي عليه
الدين هدية إلى صاحب الدين جاز له قبولها ولا كراهة في ذلك سواء كان دين
قرض أو غيره هذا مذهبا ومذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وآخرين

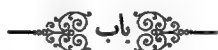
— باب —

(مسألة) إذا حجر على المفلس وقسمت أمواله وبقي عليه شيء من
الديون لم يلزمه أن يكتب بصنعة لو فاء الدين ولا أن يؤجر نفسه
والأصح عند أصحابنا وجوب إجارة أم ولده وأرضه الموقوفة عليه إذ
لا ضرر عليه في ذلك وعلى أصحاب الدين الضرر في ترك ذلك وقد قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار والله أعلم

(مسألة) إذا ثبت على إنسان دين حال وله مال من عقار أو غيره
فأمره الحاكم ببيعه فلم يجد راغبا يشتريه بتمن مثله في ذلك الوقت لم يجبر

على يعه بدون ثمن مثله بلا خلاف بل يصبر حتى يوجد من يشتريه بثمان مثله قال أصحابنا وهكذا لو أسلم عبد لكافر وأمرناه بإزالة ملكه عنه فلم يوجد من يشتريه بثمان مثله في الحال يمهل حتى يوجد لكن تزال يده عنه ويستكسب

(مسألة) اشترى جارية فأجلها ثم حجر عليه قبل أداء الدين هل للبائع الرجوع في الجارية دون الولد
(الجواب) له ذلك



(مسألة) هل له استخدام ولده وله ضربه على ذلك
(الجواب) يجوز له ذلك فيما فيه تأديب الصبي وتدريبه وحسن تربيته ونحو ذلك

(مسألة) هل يجوز للولي المسافرة بمال اليتيم والسفيه في البحر بنفسه أومع العامل وهل في المسألة نقل لأصحاب الشافعي أم لا والمستول يأنه واضحاً مضافاً إلى قائله .

(الجواب) قال إمام الحرمين في النهاية في أول باب تجارة الوصي بمال اليتيم : أما المسافرة بمال اليتيم في البحر فإن كان معطبة فلا سييل إليه ولا يجوز وإن لم يكن كذلك وكان يركبه التجار في تجارتهم وقد يقال الأمن غالب فيه فقد قطع معظم الأصحاب بالمتنع من المسافرة فيه بمال اليتيم

بمخلاف البرقان غرر أسلم البحار لا ينقص عن خطر البرمع الخوف وقال بعض الأئمة إن لم نوجب ركوب البحر للحج لم يحزم المسافرة بمال الأطفال فيه وإن أوجبناه جاز. لآتنا نزلناه منزلة البر قال وقد صح أن عائشة رضى الله عنها أبضعت مال محمد بن أبى بكر فى البحر. ومن منع من ذلك تعب فى تأويله، وأقرب التأويل أنها أمرت بذلك والمر على الساحل بحيث لا يتوقع غرر من جهة البحر لأنه كالبر وقيل لعلها فعلت ذلك بشرط الضمان قال الإمام وهذا بعيد لأن ما لا يضمن فالإقدام عليه ممنوع قال والأولى أن يقال رأت ذلك مذهباً والمسألة مظنونة منقولة، هذا آخر كلام الإمام (وحاصله) أن الذى يفتى به المنع من المسافرة بمال المتولى عليه يتيماً كان أو سفياً أو مجنوناً أو ولداً صغيراً ووليه أبوه فالجميع لا يجوز وجزم القاضى حسين فى الباب المذكور فى تعليقه بتحريم السفر بمال المذكورين فى البحر وتأول فعل عائشة بالتأويلين المذكورين السابقين قال القاضى ولا ينزل الولى بهذا القدر من التعدى كما لا ترد شهادة الشاهد بكل فسق والله تعالى أعلم

(مسألة) إذا كان محجوراً عليه بالسفه فن وليه الذى يزوجه أو يأذن له وبالتزويج هل يستقل الولى بتزويجه أم لابد من إذن السفیه
(الجواب) إذا كان بلغ رشيداً ثم طرأ السفه فنكاحه متعلق بالقاضى وإن بلغ سفياً فإن كان له أب أو جد فالتزويج إليه وإلا فلا يجوز له أن يزوجه إلا القاضى أو من فوض إليه القاضى تزويجه وإن استقل السفیه بالتزويج

من غير إذن الولي فتكاحه باطل فإن وطئ، فلا مهر إن كانت الموطوءة رشيدة وإلا فيجب مهر المثل وإن زوجه الولي من غير إذنه، فالأصح بطلان النكاح وإن استأذن الأب أو الجد فنعته فينبغي أن يرفع أمره إلى القاضي فيزوجه حيثذ ومتى أذن له الولي في أن يتزوج صح إذنه سواء عين المرأة أو قيلتها أم لا فإن تزوج بأكثر من مهر المثل وجب مهر المثل

(مسألة) رجل وصى على أيتام وله أولاد وعيال وله ولهم ملك مشترك ويأكلون كلهم جميعا ويضيف الوصى بعض الأوقات ناسا من ذلك الطعام المشترك بينه وبين الأيتام هل يجوز له ذلك

(الجواب) يجوز له ذلك كله بشرط أن لا يكون على الأيتام حيف في ذلك

(مسألة) رجل توفى وخلف زوجة وابنا له ثلاث سنين فدهبت الزوجة إلى أبيها وأخذ أبوها ابن بنته وبقى عنده يستخدمه حتى بلغ الابن عند جده أبي أمه عشرين سنة ومات هل على الجد أجره مثله ولم يكن وصيا ولا أذن له في ذلك قاض

(الجواب) يستحق عليه أجره مثله للبدن التي لم يكن فيها رشيدا قبل البلوغ وما بعده قبل الرشد والله أعلم

— باب الصلح —

(مسألة) رجلان لأحدهما بيت والآخرفوقه بيت وسقف الأسفل معلق على خشبة فاستغنى عنها وتنازعاها

(الجواب) هي للأسفل لأنها في يده حقيقة ولا يؤثر ارتفاع الأعلى بها بخلاف السقف فإنه بينهما لأنه لا ترجيح لأحدهما في النسبة إليه
(مسألة) رجل هدم حائط غيره هل يضمنه ببناء مثله أو بأرش مانقص وهل للشافعي في ذلك نص أم لا وهل فيه خلاف وهل يفهم من كلام التنبيه حكم هذه المسألة أم لا ، ينوّه واضحا

(الجواب) نقل البغوى وغيره أن الشافعى رضى الله عنه نص أنه يلزمه بناءؤه قالوا والقياس أنه يلزمه أرش مانقص ولكن المتخصص أنه يلزمه بناءؤه فهو مذهب الشافعى وعليه العمل وبه الفتوى وهذا الحكم يفهم من التنبيه في قوله في آخر باب الصلح ، وإن استهدم فنقصه أحدهما أجبر على إعادته ، تصريح بأنه يلزمه بناءؤه . وقوله ، وقيل هو أيضاً على قولين . ليس هو خلافاً في أنه يلزمه بناءؤه أم أرش مانقص وإنما منعناه ، وقيل هو أيضاً على القولين السابقين في وجوب إجبار الشريك على العماره لأنه هدمه للمصلحة فهو معذور وكأنه لم يهدمه بل سقط بنفسه فيكون فيه القولان (أحدهما) يلزمه بناءؤه (والثاني) لا شيء عليه فصل أن كلامه في التنبيه صريح في بئانه وإن لم يذكر أرش النقص وذكر مثل هذا الذى في التنبيه جمهور أصحاب الشافعى وقال إمام الحرمين في أواخر باب ثمرة الحائط يباع أصله إذا هدم حائط غيره عدواناً لزمه أرش نقصه لا بناءؤه لأنه ليس مثلياً وقد ذكر جماعة في باب الغضب نحو هذا ولكن المشهور في المذهب ما سبق والله تعالى أعلم

(مسألة) إنسان له سطح يستحق إجراء ماء المطر الذى له فى بالوعة
درب غير نافذ فأراد أن يبنى فوقه سطحاً آخر ويجرى ماء مطره فى المجرى
الذى كان أولاً فهل لأهل الدرب منعه .

(الجواب) ليس لهم منعه إلا أن يكون فى الثانى زيادة ضرر على
ما كان أولاً

(مسألة) إذا كان عليه دين فأوفاه من مال حرام وأبرأه صاحب الدين
ولم يعلم أن المال الذى استوفاه حرام هل تصح براءته ويسقط دينه
(الجواب) إن أبرأه براءة استيفاء لم يصح ويبقى الدين فى ذمته
(مسألة) إنسان ضمن ديناً على غيره فقال أنا ضامنه إن عجز عن
وفائه أوفيتك ، هذا لفظه

(الجواب) هذا ضمان فاسد لأنه علقه على شرط يناقى مقتضاه فإنه
شرط العجز فى المضمون عنه ولا يلزم هذا الضامن شيء والحالة هذه
والله تعالى أعلم

باب الوكالة

(مسألة) قال بعض أصحابنا لو قال وكلت كل من أراد بيع دارى هذه
فى بيعها فالوكالة باطلة ولا ينفذ تصرف أحد فيها اعتماداً على هذا التوكيل
بخلاف ما لو قال من حج غنى فله مائة درهم فسمعه إنسان وحج فإنه
يستحق المائة ويقع الحج عن القائل ، هكذا نص عليه الشافعى وتابعه
جمهور الأصحاب وقال المزنى وبعضهم يستحق الأجير أجره المثل

(مسألة) رجل عنده وديعة لغائب وكل من يقبضها وثبتت الوكالة فبلغ المودع أن المالك عزله عن الوكالة هل له الدفع إلى الوكيل مع هذه الرية أم لا

(الجواب) إذا أزمه الوكيل دفعها إليه لزمه دفعها ولا يكون ما بلغه من عزل الموكل عزلاً له حتى يثبت العزل لأن وكالة الوكيل واستحقاقه القبض ثابتان في الظاهر فلا يطلها بالشك فإن رضى الوكيل بتأخير الدفع فهو الأحوط لها والله أعلم

باب الوديعة

(مسألة) إنسان أودع فرساً في السفر فركبها المودع في الطريق لحفظها ثم ضاعت

(الجواب) إن لم يكن حفظها إلا بالركوب ولم يزد في ركوبه على القدر الذي يحفظها به وضاعت بلا تفريط لم يلزمه شيء والقول قوله يمينه في ذلك

(مسألة) إذا مات المودع لزم وارثه رد الوديعة إلى مالكها أو من يقوم مقامه وهو وكيله وإلا فالقاضي إن قدّمها فإن تلفت في يده بعد التمكن من الرد ضمنها على الأصح ولو ادعى هذا الوارث أن الميت ردها على المالك أو هنكت في يد الميت بلا تفريط أو في يد الوارث قبل التمكن من الرد فالقول قوله يمينه على الأصح

(مسألة) رجل ادعى على رجل أن أخاه الميت أودعه وديعة موصوفة وأنه وارثه لا وارث له سواه وصدقه المودع على ذلك فطلبها الوارث فقال له المودع أمرني المودع بدفعها إلى فلان فصدقه الوارث على ذلك وقال إنما أمرك بالتسليم إلى فلان ليشتري له بها شيئاً بطريق الوكالة أو قال لتكون وديعة في يده فهل القول قول الوارث أم لا

(الجواب) القول قول الوارث ويجب تسليمها إليه ولا يجوز تسليمها إلى غيره والحالة هذه . ولو قال الوارث لا أعلم على أى وجه أمر بدفعها إلى فلان لم تكن ملكاً لفلان بل يجب تسليمها إلى الوارث لأن الأصل بقاؤها في ملك الميت وسلطته فتنقل إلى وارثه والله أعلم

باب الغصب

(مسألة) إذا غصب إنسان دراهم أو حنطة من جماعة من كل واحد شيئاً معيناً ثم خلط الجميع ولم يتميز ثم فرق عليهم جميع المختلط على قدر حقوقهم هل يحل لهم أخذ قدر حصصهم

(الجواب) يحل لكل واحد أخذ قدر حقه إذا فرق جميعه على جميعهم فإن فرق على بعضهم لزم المدفوع إليه أن يقسم القدر الذى أخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة إلى قدر أموالهم ، ولو أخذ إنسان دراهم أو حنطاً أو غيره لغيره وخلطه بماله ولم يتميز فله عزل قدر الذى لغيره ويتصرف فى الباقي وقد اتفق أصحابنا ونصوص الشافعى على مثله فيما إذا غصب حنطة

أوزيتا أو غيرهما وخطله بمثله قالوا يدفع إليه من المختلط قدر حقه ويحل
الباقى للغاصب وأما ما يقوله بعض العوام اختلاط الحلال بالحرام يحرمه
فباطل لا أصل له والله أعلم

(مسألة) فرس مشترك فباع أحدهما شريكين نصيبه وسلم الفرس إلى
المشتري بغير إذن شريكه قتلت في يد المشتري قلل شريك أن يطالب بقيمة
نصيبه من شاء منهما

(مسألة) إذا أخذ المكاس من إنسان دراهم فخطها بدراهم المكس
ثم رد عليه قدر دراهمه من ذلك المختلط هل له أخذها

(الجواب) لا يجوز ذلك إلا أن تقسم بينه وبين الذى أخذت منهم بالنسبة

(مسألة) سرق صبي مالا وسله إلى أبيه ثم مات أبوه ولم يخلف
شيئاً فهل يلزم الابن غرامة المال بعد البلوغ
(الجواب) نعم تلزمه غرامته

(مسألة) إذا سرق الصبي شيئاً وسله إلى أبيه فأتلفه أبوه ومات أبوه
فبلغ الصبي وليس لأبيه تركه يؤخذ منها بدل المسروق فهل يجب ذلك
فى مال الصبي

(الجواب) نعم يجب فى مال الابن لأنه من أهل الضمان فى غرامة المتلفات

باب القراض

(مسألة) رجل دفع مالا لرجل قراضاً فعامل العامل عاملاً ثانياً

بغير إذن الأول وتلف المال في يد الثاني هل للبالك أن يطالبهما بالضمان أم لا وعلى من يكون قرار الضمان

(الجواب) له مطالبة كل واحد منهما وقرار الضمان على الأول إن كان الثاني جاهلاً بالحال فإن كان عالماً بالحال فالقرار على الثاني والله أعلم (مسألة) المشهور من مذهبنا أن المزارعة الخالية عن المساقاة باطلة وهو نص الشافعي وقال به جمهور أصحابنا وجهات العلماء وقال أحمد ابن حنبل إنها صحيحة وبه قال ثلاثة من كبار أئمة أصحابنا وهم إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة وأبو العباس أحمد بن عمر بن سريج وأبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابي وهو المختار الراجح في الدليل وأما الأحاديث الواردة في النهي عنها فأجاب عنها المجوزون وصنف فيها ابن خزيمة كتاباً وتلخيصه في شرح المذهب والله أعلم

كتاب الإجارة وغيرها

(مسألة) إذا آجر داره أو غيرها بجارية جاز له وطء الجارية بعد الاستبراء قبل انقضاء مدة الإجارة وإن كانت معرضة للانقضاء بانهدام الدار وغيره لكنه احتمال نادر فلا يؤثر في استقرار ملكه صرح بهذه المسألة أصحابنا منهم الماوردي في مسألة زكاة الأجرة قبل انقضاء المدة (مسألة) قال أصحابنا إذا استأجره لينى له حائطاً فبناه معتقداً أن

الحائط لنفسه ثم بان أنه للمستأجر استحق الأجرة المسماة بلا خلاف
 واستدل أصحابنا بهذه المسألة للسألة المشهورة وهي إذا استأجر أجيراً
 للحج عن ميت أو معضوب فأحرم الأجير عن استؤجر له ثم صرف
 الإحرام إلى نفسه والمذهب أنه لا ينصرف بل يبقى للمستأجر وهل يستحق
 الأجير الأجرة فيه قولان مشهوران (أصحهما) عند الأصحاب يستحق كما
 ذكرنا في مسألة بناء الحائط (والثاني) لا لأنه حج معتقداً أن الأفعال لنفسه
 وعلى هذا : الفرق بينهما أنه في الحج خائن مخالف بصرف الإحرام وإن
 كان لا ينصرف بخلاف البناء والله أعلم

(مسألة) إذا أوجر المكان الموقوف على جهة عامة بأجرة مثله حال
 الإيجاب ثم زاد إنسان في الأجرة بعد التفرق من مجلس الإجارة واستقر
 العقد هل ينفسخ العقد أم يجوز للناظر أو لغيره فسخه والحالة هذه
 (الجواب) لا ينفسخ ولا يجوز للناظر ولا لغيره فسخه وسواء زيد
 فيه الثلث أو أكثر لا يجوز فسخه فهذا هو الصواب وأما ما يفعله بعض
 الجهلاء أو الجهلة من متولى الأوقاف ونحوها ونحوهم من قبول الزيادة إذا
 بلغت الثلث وفسخهم بذلك فباطل لا أصل له ولا يغتر بارتفاع مرتبة من
 يتعاطاه فإنه خطأ من جاهل أو متجاهل وإنما ذكر بعض أصحاب الشافعي
 وجهاً أنه يجوز الفسخ مطلقاً وهذا الوجه ضعيف باتفاق الأصحاب لا يحكيه
 جمهورهم ومن حكاه منهم متفقون على ضعفه وبطلانه وأنه لا يفتى به ولا
 يعول عليه والله أعلم

(مسألة) استأجره ليحفر له بركة أو بئراً أو حفرة طولها عشرة أذرع في عرض عشرة أذرع في عمق عشرة أذرع فحفره خمسة في خمسة ثم انفسخت الإجارة ، ما يستحق من الأجرة

(الجواب) طريق عمل هذا النوع أن يكعب ما وقع الاستئجار عليه ثم يكعب ما عمله وينسب إليه فما حصل فهو مقدار ما يستحقه من الأجرة ومعنى التكعب أن يضرب الطول في العرض في العمق فإذا ضربت المستأجر عليه ضربت عشرة الطول في عشرة العرض فيحصل مائة ثم تضربها في عشرة العمق صارت ألفاً ثم تضرب خمسة في خمسة فيحصل خمسة وعشرون ثم تضربها في خمسة فيحصل مائة وخمس وعشرون فإذا نسبتها إلى الألف كانت ثماناً فيستحق ثمن الأجرة وعلى هذا يعمل كل ما جاء من هذا النوع والله أعلم

(مسألة) إذا أجرة السيد عبده نفسه لم تصح الإجارة بخلاف مالو باعه نفسه فإنه يصح البيع على الصحيح المنصوص

(مسألة) إذا استأجر دابة للركوب فركب وضربها الضرب المعتاد فماتت منه (قال أصحابنا) لا ضمان فيه لأنه متولد من مباح ، قالوا والفرق بينه وبين ضرب الزوج زوجته حيث كان مضموناً إذا ماتت منه أنه يمكنه تأديها بغير الضرب بخلاف الدابة

(مسألة) إنسان استأجر نجاراً ليقم له داراً ماثلة بأجرة معلومة فنقص النجار أعاليها ولم يعلقها على ما تقتضيه الصنعة وذهب ليحضر لها الآلات

فوقعت على بيت جار للدار فأثقلتته فعلى من تجب غرامة ذلك البيت
 (الجواب) يجب على النجار لتفريطه بترك التعليق المعتاد ولا شيء
 على صاحب الدار

(مسألة) قال الشافعي والاصحاب لا تصح إجارة الأرض المشغولة
 بالزراعة لعلتين (أحدهما) أنها مستورة لا يمكن رؤيتها (والثاني) أنه
 لا يمكن تسليمها في الحال قصير في معنى إجارة الزمان المستقبل

(مسألة) قال الغزالي في الفتاوى إذا طرح في المسجد غلة أو غيرها
 لزمه أجرته فإن أغلق بابها لزمه أجره جميع المسجد كما لو طرح ذلك في بيت
 من دار أو في دهليز وأغلق الباب فإنه يلزمه أجره جميع الدار قال وكما
 تضمن أجره المسجد بالإغلاق تضمن منفعته بالإتلاف كمنفعة الأملاك
 هذا آخر كلام الغزالي وهو صحيح متعين وإن شغل بالغلة جانباً من المسجد
 ولم يغلقه لزمه أجره ما شغله وتصرف الأجرة في مصالح المسجد والله أعلم
 (مسألة) إذا أقطع السلطان جندياً أرضاً هل يجوز له إيجارها

(الجواب) نعم يجوز لأنه مستحق لمنفعتها ولا يمنع من ذلك كونها
 معرضة لأن يستردها السلطان منه لموته أو غيره كما يجوز للزوجة أن تزجر
 الأرض التي هي صداقها قبل الدخول وإن كانت معرضة لأن تسترد
 منها لا نفاسخ النكاح

(مسألة) هل للخياط والقصار حبس الثوب إلى أن يستوفي الأجرة

(الجواب) يجوز ذلك للقصار ولا يجوز ذلك للخياط لأن الصحيح أن القسارة عين فهي كالبيع له حبسه

(مسألة) إذا أهدى إلى المقرئ أو المعلم من يقرأ عليه ويتعلم ولولا الإقراء والتعليم لم يهد إليه فهل يحل له قبولها

(الجواب) لا يحرم ذلك والورع ترك قبولها

(مسألة) إذا كان الإنسان في حبس السلطان أو غيره من المتعذرين حبس ظلماً فبذل مالاً لمن يتكلم في خلاصه بجاهه أو بغيره هل يجوز وهل نص عليه أحد من العلماء

(الجواب) نعم يجوز وصرح به جماعة منهم القاضي حسين في أول باب الربا من تعليقه ونقله عن القفال المروزي قال هذه جملة مباحة قال وليس هو من باب الرشوة بل هذا العوض حلال كسائر الجمالات

(مسألة) هذه الحجارة التي تكون ملقاة حول القرى وبين الأزقة هل يحل لأحد أخذها والبناء بها وتملكها

(الجواب) يجوز ذلك إن كانت تركت رغبة عنها والله أعلم

(مسألة) رجل ضاع فرسه فلقبه إنسان وهما في العسكر الكثير فتركة الواجد عنده نحو خمسة أشهر ونادى عليه صاحبه أيا ما والعادة في العسكر أن من وجد شيئاً حمله إلى دهليز السلطان فظهر خبر الفرس بعد هذه المدة وحضر واجد المتاع الذي كان على الفرس وادعى أن الفرس مات عنده فهل يقبل قوله في موته وهل يلزمه قيمته وهل على ولي الأمر

خلاص قيمة الفرس وإن أخذ صاحب الفرس القيمة ثم أم لا
 (الجواب) القول في موت الفرس قول الواجد يمينه فإن كان فرط
 في إيصاله إلى صاحبه بعد معرفته به إما بسماع النداء وإما بغيره لزمه قيمته
 وإلا فلا يلزمه وإذا لزمه وبلغ ذلك ولى الأمر فعله تخليص قيمته لصاحبه
 إذا طلبها ولا يأتى مال الكه بأخذ قيمته إن كان الواجد فرط بحيث لزمته والله أعلم

كتاب الوقف وغيره

(مسألة) إذا اشترى السلطان من بيت المال أرضا أو غيرها ووقفه
 على شيء من مصالح المسلمين كندسة أو مارستان أو رباط أو غانة أو
 زاوية أو رجل صالح أو ذريته ثم على الفقراء فهل يصح وقفه أو وقف على
 ذلك أرضا لبيت المال

(الجواب) نعم يصح وقفه من بيت المال إذا رأى ذلك مصلحة لأن
 بيت المال لمصالح المسلمين وهذا منها

(مسألة) رجل وقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده ثم
 نسله وعقبه على أن الذكر والأثني سواء وأن من مات عن ولد أو نسل
 أو عقب عاد نصيبه إليه ومن مات عن غير نسل أعطى نصيبه للأعلى
 فالأعلى من أهل الوقف فمات زيد وترك ابنا يسمى بكرا وثلاث
 بنات عائشة وزينب وهند ثم مات بكر وخلف ثلاث بنين إبراهيم
 ومحمد وأحمد ثم ماتت زينب ولم تخلف عقبا ثم مات أحمد وخلف إسماعيل

ثم مات محمد ولم يخلف عقبا ثم ماتت هند وخلفت ابنا ثم ماتت عائشة وخلفت ابن ابن

(الجواب) يكون لابن هند من الموقوف ربع وسدس ولابن ابن عائشة ربع وسدس أيضا ولا إبراهيم بن بكر نصف سدس ولا إسماعيل نصف سدس

(مسألة) وقف وقفاً على من يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن قراءة مرتلة ما حد المرتلة

(الجواب) أنها تعرف بالعرف وتقريباً أنها قراءة مبيّنة فيها تمهل (مسألة) رجل ولى تدريس مدرسة ولم يقف على شرطها لعدم كتاب الوقف ولم يعرف شرط الواقف على كيفية الصرف إليه وإلى الفقهاء فشى على عادة المدرسين قبله في جميع ذلك فهل يحل له ما كان يأخذه منها على وفق العادة أم يكون حراماً أم فيه شبهة مع أن الذين كانوا قبله فيهم من هو أهل لأن يقتدى به في مثل ذلك وفيهم من لم يكن أهلاً لذلك (الجواب) إذا اتفقت عادتهم جاز العمل بها وكان المأخوذ منها حلالاً فإن شك في شيء استحباب الاحتياط والله أعلم

(مسألة) هل يثبت الوقف أو شروطه بالاستفاضة فإن لم يثبت فكيف يصرف ولو حكم بثبوت شروطه وتفصيله بالاستفاضة حاكم هل ينفذه حاكم آخر أم لا

(الجواب) أما الوقف فيثبت بالاستفاضة وأما شروطه وتفصيله فلا

يثبت بها إن كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بين الجميع بالسوية وإن كان على مدرسة مثلا وتعذرت معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيما يراه من مصالحها وإذا حكم حاكم بثبوت شروطه بالاستفاضة وهو من الأحكام المقلدين لأنمة مذاهبهم كما هو الغالب ولم يكن ذلك مذهب إمامه لم ينفذ حكمه فلا ينفذه غيره والله أعلم

(مسألة) وقف وقفا على أن يشتري بخلته ثياب وتفرق على الأيتام يوم الرابع عشر من شعبان كل سنة فتعذر تفريقه في اليوم بعد ذلك لعدم حضور الغلة أو لغيره هل يجب تأخير تفرقه إلى اليوم الرابع عشر من شعبان المستقبل

(الجواب) لا يجب ذلك بل تجب المبادرة بتفريقه على الأيتام في أول وقت الإمكان لأن الزمان الذي شرطه الواقف قد فات وصارت تفرقه قضاء لا أداء فتي تمكن أخرجه كالأضحية المندورة إذا لم يذبحها حتى فاتت أيام التشريق يذبحها متى تمكن ولا يؤخرها إلى وقت الأضحية من السنة الثانية . (مسألة) إنسان مقيم في مشهد يقصده الناس للتبرك ويندرون للكان الزيت والشمع ونحوه فيفضل عن حاجة المكان في الوقود هل له صرف الفاضل في مصالح المشهد

(الجواب) له صرف الفاضل في مصالح المكان إن كان له النظر الشرعى وإلا فيجوز ذلك للناظر الشرعى

(مسألة) إذا استناب إمام مسجد يصلى فيه بجامكية من يصلى عنه

مدة هل تكون الجامكية للنائب أم للإمام الأصلي

(الجواب) إذا استتاب لعذر لا يعد بسببه مقصراً كانت الجامكية للإمام الأصلي وأما النائب فإن ذكر له جعلاً استحقه وإلا فلا شيء له لأنه متبرع وإن استتاب على صفة يعد معها مقصراً لم يستحق الإمام الأصلي شيئاً من الجامكية وأما النائب فإن أذن له الناظر فيه استحق الجامكية وإلا فلا يستحقها

(مسألة) إذا وقف شيئاً على جماعة يقرؤون القرآن في سبع وغيره وشرط أن يكونوا بالغين رجالاً هل يدخل فيهم من هو بالغ ولا لحية له أم يختص بمن له لحية فإن لم يختص فما فائدة قوله رجالاً (الجواب) نعم يدخل البالغ الذي لا لحية له وفائدة التقييد في قوله رجالاً إما للتوكيد وإما للاحتراز من النساء

(مسألة) إذا فسق ناظر الوقف ثم صار عدلاً هل تعود ولايته (الجواب) إن كانت ولايته مشروطة في أصل الوقف منصوصاً عليه بعينه عادت ولايته وإلا فلا

(مسألة) إذا شرط الواقف النظر لإِنسان وجعل له أن يسنده إلى من شاء ولمن أسنده إليه إسناده إلى من شاء وكذلك مسنداً بعد مسند فأسنده إلى إنسان فهل للسند عزل المسند إليه أم لا وهل له مشاركته أم لا ولو مات هل يعود النظر إلى المسند أم لا ولو أسنده المسند إليه إلى ثالث فهل للأول عزله أم للثاني

(الجواب) ليس للسند عزل المستند إليه ولا مشاركته ولا يعود النظر إليه بعد موته وليس له ولا للثاني عزل الثالث الذي أسند إليه الثاني والله أعلم

(مسألة) مدرسة فيها بيوت موقوفة على سكنى الفقهاء والمتفقيين على مذهب إمام معين فسكن بيتاً منها فقيه من فقهاء ذلك المذهب وليس له منزل فيها هل يجوز له ذلك

(الجواب) نعم يجوز له ذلك إذا أسكنه الناظر إلا أن يتحقق أن شرط الواقف أن لا يسكن فيها من ليس له منزل والله أعلم

(مسألة) رجل إمام مسجد والمسجد أرض موقوفة يتناول الإمام غلتها فيعمر الإمام المسجد منها ويسرجه ويفرشه بالحصر وغيرها فإذا تمت مصلحته أخذ الباقي لنفسه وتصرف فيه هل تحل له الزيادة على كفاية المسجد وهل يحل له الحج بها

(الجواب) إذا ولاء ذلك من له النظر وأذن له أن يأخذ الزيادة على كفاية المسجد ولم يكن فيه مخالفة لشرط الواقف ولا للمصلحة كانت الزيادة له ويحل له الحج بها وسائر التصرفات

(مسألة) وقف شيئا على بناته الثلاث وعلى من يحدث له من الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين على أن مات منهم عاد نصيبه إلى أقرب أهل الواقف إليه فمات إحدى البنات وخلفت أختها إحداهما من أبويها والآخرى من أبيها فقط ثم حدث له ابن

(الجواب) لما مات إحدى البنات انتقل نصيبها إلى أختها من أبويها فيكون لها الثلثان وللأخرى الثلث فلما حدث الابن استحق نصف الوقف ويكون النصف الآخر للبنتين للتي من الأبوين ثلثاه وللأخرى ثلثه وتصح من ستة للابن ثلاثة وللأخت من الأبوين سهمان وللأخرى سهم

(مسألة) رجل وقف على بنيه الثلاثة على وأحمد وأبي بكر بينهم بالسوية يجرى على كل واحد نصيبه من ذلك وهو الثلث أيام حياته فمن توفي منهم عن نسل وإن سفل كان ما كان عليه جارياً من ذلك لنسله وإن سفل ومن توفي من بنيه الثلاثة المذكورين من غير نسل في حياة أخويه عاد ما كان له من ذلك وهو الثلث إلى أخويه الباقيين بينهما نصفين ثم إلى نسلهما للذكر مثل حظ الأنثيين فتوفي على وخلف عبد الخالق ومظفرًا وإسماعيل وسارة ومحجوبة ثم مات أحمد ثم أبو بكر عن غير ولد ولا نسل ثم مات عبد الخالق وخلف ابنا وبنتا ثم مات مظفر ولم يعقب ثم مات إسماعيل وخلف ابنا واحدا ثم مات سارة ولم تعقب ثم مات محجوبة وخلفت ابنتين فالحاصل أن الباقي الآن ابن إسماعيل وولدا عبد الخالق وابنا محجوبة فكيف يقسم بينهم

(الجواب) لابن إسماعيل سهم من ثلاثين ويقسم الباقي بينه وبين الأربعة الباقيين بالسوية وتصح من مائة وخمسين لابن إسماعيل أربعة وثلاثون ولكل واحد من الأربعة الباقيين وهم ولدا عبد الخالق وولدا محجوبة تسعة وعشرون لأن أصل المسألة من ثلاثة مات على عن سهم فاستقل

إلى أولاده الخمسة فتضرب خمسة في ثلاثة بخمسة عشر فمات ابنه عبد الخالق عن سهم واحد وخلف ولدين فتضربهما في خمسة عشر تبلغ ثلاثين لأولاد عليّ منها عشرة لكل واحد سهمان فينتقل نصيب إسماعيل وهو اثنان إلى ابنه ونصيب عبد الخالق وهو اثنان إلى ولديه ونصيب محبوبة وهو اثنان إلى ولديها ويبقى من الثلاثين أربعة وعشرون منها عشرة كانت لأحمد وعشرة كانت لأبي بكر وأربعة كانت لمظفر وسارة وهذه الأربعة والعشرون تكون للموجودين الآن من أهل الوقف وهم هؤلاء الخمسة ولدا عبد الخالق وولدا محبوبة وابن إسماعيل بينهم بالسوية وهي منكسرة فتضرب الخمسة في الأصل وهو ثلاثون تكون مائة وخمسين فيكون لابن إسماعيل اثنان في خمسة بعشرة ولولدى عبد الخالق عشرة لكل واحد خمسة وكذلك لولدى محبوبة يبقى مائة وعشرون للخمسة لكل واحد أربعة وعشرون ولابن إسماعيل منها العشرة التي ذكرناها فصار له أربعة وثلاثون ولكل واحد من الباقيين أربعة وعشرون وخمسة فصار تسعة وعشرين وإنما قلنا إنه يقسم بينهم كذلك لأن نصيب كل واحد من الثلاثة الذين أعقبوا من أولاد عليّ يكون لعقبه ونصيب من لم يعقب منهم مع نصيب أحمد وأبي بكر يكون مسكوتا عن مصرفه فيصرف إلى الموجودين الآن من أهل الوقف وهذا معروف في كتب الأصحاب وقد كان قبل هذا الحال مقسوما على غير هذا لكن مقتضاه الآن قسمته هكذا لأن الاعتبار في كل زمان بالموجودين فيه

عن يدخل في الوقف فإن مات بعضهم عن غير عقب عاد نصيبه إلى الموجودين
 فزاد نصيبهم فإن حدث معهم أحد شار كهم فقص نصيبهم وإنما لم يعد
 نصيب كل إنسان إذا مات إلى عقبه لأن الواقف إنما ذكر ذلك فيما
 يستحقه كل واحد من أولاده الثلاثة من الثلث لافي كل شيء يصير إليهم
 فيبقى فيما سواه مسكوتا عنه فيصرف إلى الموجودين بالسوية ، وأما قوله
 ومن توفي من بنيه الثلاثة المذكورين عن غير نسل في حياة أخويه عاد
 ما كان له من ذلك وهو الثلث إلى أخويه ثم إلى نسلهما فهذا أمر لم يوجد
 لأنه شرط فيه أن يموت من غير نسل في حياة أخويه بل مات أبوبكر عن
 غير نسل ثم مات أحمد فلم يخلف أخويه بل أحدهما فلم يوجد الشرط وإذا
 لم يوجد يكون هذا الكلام كالعدم وحينئذ لا يقسم شيء من ذلك للذكر
 مثل حظ الأنثيين بل يقسم بالسوية بمقتضى الإطلاق والله أعلم

(مسألة) ناظر أوقاف مساجد كان عادته أن يصرف غلة مسجد في
 عمارة مسجد ثم عزل هذا الناظر وولى غيره واحتاج بعض المساجد
 إلى عمارة هل له عمارته من غلة مسجد آخر لاحتمال أن الذي قبله أخذ
 من هذا الثاني وصرفه في عمارة الأول

(الجواب) ما لم يثبت أنه أخذ من غلة المسجد المحتاج إلى عمارة شيئا
 صرفه في عمارة هذا الآخر لا يجوز صرف شيء من غلة هذا في عمارة
 ذلك وإن ثبت صرفه من غلة ذلك في عمارة هذا فإن كان المصروف
 أعيانا موجودة كالأحجار والأخشاب والآجر ونحوها ردت إلى المسجد

الذى أخذت من غلته وإن كان المصروف ليس بعين وإنما هو أجرة
صناع ونحوها لم يجز أخذه من غلة المسجد الثانى بل يجب ضمانه على الذى
صرفه والله أعلم

(مسألة) أوصى لأولاد زيد وله أولاد ذكور وإناث من نوسة
كيف يقسم بينهم

(الجواب) يقسم بينهم بالسوية للأثني مثل الذكر والله أعلم
(مسألة) إذا أوصى لرجل بمائة معينة ثم أوصى له بمائة معينة أخرى
قال أصحابنا استحق المائتين وإن أطلق إحداها حملت المطلقة على المعينة
وكذا لو أطلقهما لم يكن له إلا مائة ولو أوصى له بخمسين ثم بمائة استحق
المائة فقط ولو أوصى له بمائة ثم بخمسين فوجهان أصحهما ليس له
إلا خمسون . والثانى له مائة وخمسون

(مسألة) رجل أوصى أن يشتري من ثلث ماله أرضا بألف درهم
فى موضع بدمشق يدفع فى موضع منها والباقى يكون وقفا على
من يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن عند قبره المذكور ثم إن تعذر القارئ
كان وقفا على القراء فوات الموصى المذكور فى الحجاز ودفن هناك فإذا
يصنع بالألف .

(الجواب) يحكم بطلان الوصية لتعذرها ويجب رد الألف درهم
إلى التركة فتقسم بين الورثة كسائر التركة

(مسألة) رجل تملك نصف عبد وأعتقه لايسرى العتق إلى باقىه مع

أنه قن صورته أن يكون باقيه موقوفا فلا يسرى إلى النصف الآخر
باتفاق أصحابنا و فرق صاحب الشامل وغيره من أصحابنا بينه وبين نصيب
الشريك لأن نصيب الشريك يتصور إعتاقه بخلاف هذا

(مسألة) إذا خارج السيد عبده بمال قرره عليه كل يوم أو أسبوع
فبقى مع العبد شيء بعد نفقته وأداء وظيفة الخراج هل للسيد أن ينتزع
منه ما فضل

(الجواب) نعم له ذلك

(مسألة) إذا قتلت أم الولد والمدر سيدهما هل يعتقان وإذا قتل
مستحق الدين من عليه دين مؤجل هل يحل الدين

(الجواب) يعتقان ويحل الدين

(مسألة) يأجوج ومأجوج هل هم من أولاد حواء وكم صح
في قدر أعمارهم

(الجواب) هم من ولد آدم من حواء عند جماهير العلماء وقيل إنهم
من بني آدم لا من حواء فيكونون إخوتنا لأب ولم يثبت في قدر أعمارهم
شيء وذكر المفسرون وأهل التاريخ في ذلك أشياء لا تثبت

(مسألة) الاشتغال بالعلم والجهاد أيهما أفضل

(الجواب) مادام الجهاد فرض كفاية فالاشتغال بالعلوم أفضل وإن
صار الجهاد فرض عين فهو أفضل من العلم سواء أكان فرض عين أم
فرض كفاية والله أعلم

(مسألة) مذهب الجمهور من الصحابة ومن بعدهم رضى الله عنهم إثبات العول فى مسائل الفرائض إذا زادت الفروض على السهام وهذا هو القياس كما لو ضاقت أموال المفلس والميت عن ديونه فإنها تقسط بنسبتها وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لا عول فسا قول ابن عباس إذا ضاقت السهام عن الفروض

(الجواب) يدخل النقص على الأخوات والبنات لأنهن يكن عصبات فى بعض الأحوال وهو مع إخوتهن وشأن العصبية أن يدخل النقص عليه فىأخذ ما بقى بعد الفروض ولا بد فى مسائل العول من أخوات أو بنات (مثاله) زوج وأم وأخت قال ابن عباس للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت ما بقى وهو السدس . زوج وأبوان وبنتان للزوج الربع وللأبوين السدسان والباقى للبنتين وهو خمسة أسهم من اثنى عشر سهما

(مسألة) مما وقع السؤال فيه مرات مسألة المشتركة فى الفرائض وهى زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الأم وذكر فأكثر من ولد الأبوين فلو كان الذين من الأبوين ذكورا أو إناثا والذين من الأم كذلك فكيف يتقاسمون الثلث الذى هو فرض ولد الأم .

(الجواب) قال أصحابنا وغيرهم يتقاسمه أولاد الأبوين وأولاد الأم الذكر والإناثى بالسوية ولا تفضيل للذكر سواء كان من الأم أو من الأبوين لأنهم إنما يرثون بولادة الأم ولا تفضيل فيها والله أعلم .

(مسألة) سئل عن خمسة عشر ذكرا ورثوا مالا بالنسب خمسة

منهم نصفه وخمسة ثلثه وخمسة سدسه

(الجواب) الأولون أولادهم وإخوة لأم والخمسة الثانية أولاد عم فقط والخمسة الثالثة إخوة لأم فقط والله أعلم ،

كتاب النكاح إلى الطلاق

(مسألة) هل الزواج من أعمال الآخرة أم من أعمال الدنيا وحظوظ النفوس .

(الجواب) إن قصد به شيئا من الطاعات بأن قصد الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو تحصيل ولد صالح أو إعفاف نفسه وصيانة فرجه وعينه وقلبه ونحو ذلك فهو من أعمال الآخرة ويثاب عليه وإن لم يقصد به شيئا من ذلك فهو مباح من أعمال الدنيا وحظوظ النفس ولا ثواب فيه ولا إثم

(مسألة) هل يجوز للسلبه أن تكشف وجهها ونحوه من بدنها ليهودية أو نصرانية وغيرهما من الكافرات وهل في ذلك خلاف في مذهب الإمام الشافعي وما دليله

(الجواب) لا يجوز لها ذلك إلا أن تكون الكافرة مملوكة لها هذا هو الصحيح في مذهب الشافعي رضي الله عنه ، ودليله قول الله تعالى « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ » إلى قوله « أَوْ نَسَائِهِنَّ » أى نساء المسلمات فبقيت الكافرات على

النبى المذكور فى أول الآية وقد كتب سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه وهو بالشام يأمره أن ينهى المسلمين عن ذلك والله أعلم

(مسألة) هل يجوز النظر إلى الأُمرد أم لا ولو كان رجل يهوى الرد وينفق عليهم ماله ويهون عليه إعطاء الواحد منهم جملة كثيرة ويشق عليه إعطاء درهم لفقر ذى عيال محتاج هل يحرم عليه اجتماعه هو وهم وإنفاقه على هذا الوجه وهل إذا جمع بينهم يكون آثماً أم لا وهل تسقط عدالة من جمعهم وداوم على ذلك أم لا وهل قال بإجازة ذلك أحد من العلماء أم لا

(الجواب) مجرد النظر إلى الأُمرد الحسن حرام سواء كان بشبهة أم بغيرها إلا إذا كانت حاجة شرعية كحاجة البيع والشراء أو التطيب أو التعليم ونحوها فيباح حيث قدر الحاجة وتحرم الزيادة ، قال الله تعالى : قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ، وقد نص الشافعى رحمه الله تعالى وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى على تحريم النظر إليه من غير حاجة شرعية واحتجوا بالآية الكريمة ولأنه فى معنى المرأة بل بعضهم أحسن من كثير من النساء ولأنه يمكن فى حقه من الشر ما لا يمكن فى حق المرأة ويتسهل من طرق الرية والشر فى حقه ما لا يتسهل فى حق المرأة فهو بالتحريم أولى وأقوئل السلف فى التفتير منهم والتحذير من رؤيتهم أكثر من أن تحصر وسموهم الاتان لأنهم مستقنون شرعا وسواء فى كل ما ذكرناه نظر المنسوب إلى

الصلاح وغيره ، وأما الخلوة بالأمرد فأشد تحريماً من النظر إليه لأنها أخش وأقرب إلى الشر وسواء خلا به منسوب إلى الصلاح أو غيره . وأما جمع المرد على الوجه المذكور فحرام على الجامع والحاضرين وإتفاق المال في ذلك حرام شديد التحريم ومن جمعهم كذلك وأصر عليه فسق ووردت شهادته وسقطت روايته وبطلت ولايته . ويجب على ولي الأمر وقعه الله لمرضاته أن يمنعهم من ذلك ويعزهم تعزيراً بليغاً ويجزهم وأمثالهم عن مثل ذلك . ويجب على كل مكلف علم حال هؤلاء أن ينكر عليهم بحسب قدرته ومن عجز عن الإنكار عليهم وأمكنه رفع حالهم إلى ولي الأمر لزمه ذلك ولم يقل أحد من العلماء بإباحة ذلك على هذا الوجه المذكور والله أعلم

(مسألة) في حقيقة المرأة التي هي محرم له يحل النظر إليها والخلوة بها هي كل من حرم عليه نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها فقولنا على التأيد احتراز من أخت امرأته ونحوها وقولنا بسبب مباح احتراز من أم الموطوءة بشبهة وبتثا فإنهما محرمتان على التأيد لكن لا بسبب مباح لأن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا حرام لأنه ليس فعل مكلف لأن الغافل ليس مكلفاً ووقع في كلام صاحب المذهب وغيره أنه حرام وهو تساهل ومرادهم صورته صورة الحرام وقولنا لحرمتها احتراز من الملاعة فإنها محرمة على التأيد بسبب مباح لكن لا لحرمتها بل عقوبة لها والله أعلم

(مسألة) جرت عادة كبراء الناس أن يكتبوا الصداق على ثوب حرير

محض هل يجوز

(الجواب) لا يجوز لأنه لا يجوز للرجال استعمال الحرير في لبس ولا في غيره وإنما يجوز للنساء لبسه وهذا استعمال من الرجال فهو حرام فلا يفتربكثرة من يفعله في العادة ولا بكثرة من يراه ولا ينكره فإن هذا كباقي المحرمات الواقعة في العادة وقد صرح بتحريم كتابة الصداق في الحرير جماعة من أصحابنا والله أعلم

(مسألة) هل يجوز لولى السفية والمجنون والصبي تزويج أمته أو عبده أو أم ولده وهل فيه خلاف في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه
(الجواب) نعم في الجميع خلاف والأصح في الأئمة جواز التزويج إذا ظهرت للولى فيه غبطة والأصح أن الولى الذى يزوج هنا هو ولى النكاح الذى على المسال وهو الأب أو الجد لكن لا يزوجان الأئمة الصغيرة الثيب إلا أن تكون الصغيرة مجنونة فإن كانت الأئمة لسفيه اشترط إذنهما والأصح أنه لا يجوز تزويج عبدهم

(مسألة) هل يحرم على زوج أم الريب التزويج بزوجة ربيه إذا طلقها أو مات عنها

(أجاب رضي الله عنه) لا يحرم والله أعلم

(مسألة) هل يجوز للأب أن يزوج ربيه ابنة

(أجاب رضي الله تعالى عنه) نعم يجوز سواء كان للابن ولد من أم

ربيته أم لا والله أعلم ، كتبه عنه ،

(مسألة) هل يجوز نكاح المعتدة منه البائن بغير الثلاث وغير اللعان في عدته سواء كانت معتدة عن خلع بدون الثلاث أو فسخ وكذا المعتدة عن وطء شبهة بنكاح فاسد أو غيره . وأما الرجعية منه فهي زوجة لا يتصور عقد نكاحه عليها ولو عقده فهل تكون رجعة لتضمنه الاستباحة أم لا تكون لأنه ليس بلفظ الرجعة ولا بمعناها فيه وجهان (أصحهما) يكون رجعة والله تعالى أعلم

(مسألة) امرأة قالت لأخيها طلقني زوجي ثلاثاً وأنكر الزوج ثم خالعهما الزوج وبانت منه هل يحل لها أن تزوج به بغير محلل وهل يحل للأخ المذكور تمكينها من النكاح

(الجواب) لا يحل لها ذلك إن كانت صادقة في قولها للأخ فإن أنكرت القول جاز لها في الظاهر نكاحه ولا يحرم في الظاهر إلا بشهادة عدلين على إقرارها وإقرار الزوج المذكور ولا يحل للأخ المذكور تمكينها من الزوج إن علم الطلاق الثلاث ولا يكفي في العلم قولها إلا إذا انضم إليه قرائن تصدقها

(مسألة) هل يكره الجماع مستقبل القبلة في الصحراء أو في البنيان وهل فيه خلاف لأحد من العلماء

(الجواب) لا يكره ذلك لافي الصحراء ولا البنيان هذا مذهب الشافعي والعلماء كافة إلا بعض أصحاب مالك

(مسألة) لو انشق فرج المرأة وصارت مفوضة ونحوها وفسد محل جماعها بولادة أو جنابة أو غيرهما هل لزوجها الخيار في فسخ النكاح كالارتقاء وهل عليه نفقتها وكسوتها إذا لم يفسخ

(الجواب) لا خيار له بخلاف الارتقاء لأن الارتقاء يتعذر وطؤها وهنا لا يتعذر وإنما يفوت كمال اللذة وهذا لا يوجب الفسخ ولأن أحكام الفرج جارية على هذا المحل فيجب الغسل بالإيلاج فيه وكذا غيره . وأما النفقة والكسوة فيجبان والله أعلم

(مسألة) الصحيح من القولين وجوب المتعة للمطلقة بعد الدخول وهذا مما يغفل عن العمل به ولا تعرفه النساء فينبغي تعريفهن به وإشاعته (مسألة) إذا خالغ زوجته ثم تزوجها قبل فعل المحلوف عليه تخلص من الحنث على الصحيح عند أكثر الأصحاب وهو الصحيح المختار لأن هذا نكاح لم يحصل فيه تعليق ومذهبنا أن التعليق السابق للنكاح لا يقع به شيء

(مسألة) لو قال لزوجه خالعتك على ما في كك أو طلقتك على ما في كك فقالت قبلت ولم يكن في كها شيء هل يقع رجعيًا أم بائنا وهل صرح به أحد من أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه

(الجواب) الصواب المعروف في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه يقع الطلاق بائنا ويلزمها مهر المثل كما لو خالغها على خمر أو غيره من الأعواض الفاسدة وبهذا جزم وصرح به خلافاً من أصحاب الشافعي

منهم أبو نصر بن الصباغ في كتابه الشامل وأبو سعيد المتولى في كتابه التتمة وأبو بكر الشاشي في كتابه المستظهرى ويحيى ابن أبي الخير التميمي في كتابه البيان وآخرون وهو مقتضى كلام إمام الحرمين وآخرين وأما قول الغزالي في الوسيط إنه يقع الطلاق رجعيا ولا شيء عليها فإفساد مردود ونقل الغزالي عن أبي حنيفة أنه قال يقع بائنا وتلزمه ثلاثة دراهم وهو ضعيف والله أعلم

كتاب الطلاق إلى الأيمان

(مسألة) الأصح أن طلاق الناسى والجاهل لا يقع صححه أكثر الأصحاب وهو المختار لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: **إِنَّ اللَّهَ يَجَاوِزُ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**، وهو حديث حسن حجة وهو عام على المختار وقيل بجمل. فعلى المختار يعمل بعمومه إلا ما خرج بدليل كغرامة المتلفات وغيرها واليمين بالله تعالى أولى بأن لا يبحث فيها الناسى والجاهل وصورة المسألة أن يعلق الطلاق على فعل شيء فيفعله ناسيا لليمين أو جاهلا بأنه المحلوف عليه وكذا إن فعله مكرها فالأصح أنه لا يقع (مسألة) رجل له امرأتان أو أكثر حلف بالطلاق حاثا ولم يعين الطلاق من بعضهن أو كلهن ولا نواه ولا آتى بلفظ يشملهن فله تعيين الطلاق في واحدة منهن ولا طلاق على الباقيات لأنه التزم الطلاق وذلك

يحصل بطلاق واحدة فلا يكلف زيادة وهذا كما قال أصحابنا في السلم والوصية والإقرار ينزل كل ذلك على أقل ما ينطلق عليه الاسم

(مسألة) رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يزوج ابنته من ابن أخيه ثم ندم وأراد تزويجه هل له طريق في ذلك ولا يقع عليه الطلاق الثلاث وقد قيل له يأمرها أن تحضر عند القاضي وتطالب منه الزواج فيمتنع الأب فيزوجها القاضي لامتناع الأب وعضله هل يجوز ذلك .
(الجواب) طريقه أن يسافر فيزوجها القاضي بغية الأب وله أن يوكل من يزوجه إن لم يكن نوى أنها لا تصير زوجة لابن أخيه أو يخالعه زوجته ثم يزوج ابن أخيه ثم يحدد نكاح امرأته ولا يجوز له العضل المذكور فإن العضل حرام بنص القرآن وإجماع المسلمين فكيف يؤمر بالإقدام عليه وليس حلفه عنده في ارتكاب هذا الحرام لأن له طريقا غيره كما ذكرنا ولو لم يكن له طريق لما حصل له العضل بل تزوج وإن طلقت امرأته والله أعلم

(مسألة) رجل قال لغلامه اعمل الشغل الفلاني فقال لا أحسنه فقال الطلاق يلزمني أنك تعرف أين يسكن إبليس ثم عمل الغلام ذلك الشغل

(الجواب) إن قصد بذلك أن الغلام حاذق فطن نبيه لا يخفى عليه غالب الأمور العرفية لحده ومحو ذلك لم يقع الطلاق

(مسألة) حلف بالطلاق أن زوجته لا تذهب مع أمها إلى الحمام

فهل إذا ذهبت الأم أولاً ثم لحقتها الزوجة واجتمعتا في الحمام يقع الطلاق أم لا

(الجواب) إن قصد منعها من الاجتماع معها في الحمام وقع وإلا فلا يقع سواء قصد منع الذهاب وحده أم لم يكن قصده

(مسألة) حلف بالطلاق لا يبيت في هذا البيت فبات على سطحه

(الجواب) لا يقع طلاقه

(مسألة) لو حلف بالطلاق أن الشافعي أفضل الأئمة في عصره ومذهبه خير المذاهب هل يقع عليه الطلاق أم لا

(أجاب رضى الله عنه) لا طلاق عليه والله أعلم

(مسألة) إذا حلف بالطلاق أن الله تعالى تكلم بالقرآن على هذه الروايات السبع باختلافها هل يحنث أم لا وحلف رجل آخر أن الله تعالى تكلم بالشواذ أيضاً التي رويت عن التابعين فهل يحنث أم لا

(أجاب رضى الله تعالى عنه) لا يحنث واحد منهما والله أعلم

(مسألة) إذا طلق زوجته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ماذا يكون حكمها

حتى تحل له وينكحها

(أجاب رضى الله تعالى عنه) لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره

ويطأها في القبل ويفارقها بطلاق أو غيره وتتقضى عدتها والله أعلم

«كتبتهن عنه»

(مسألة) رجل مسلم ولد له ابن وماتت أمه فاسترضعه عند يهودية

لها ولد يهودى ثم غاب الأب المسلم مدة ثم حضر وقد ماتت اليهودية المرضعة فلم يعرف ابنه من ابن اليهودية وليس لليهودية من يعرف ولدها ولا من يعرف أبا الصبي اليهودى وليس هناك قافة فما الحكم فى كل واحد منهما .

(الجواب) يبقى الولدان موقوفين حتى يتبين الحال بينة أو قافة أو يلغا فينتسبا انتسابا مختلفا وفى الحال يوضعان فى يد مسلم فإن بلغا ولم يوجد بينة ولا قافة ولا ينتسبا أو انتسبا إلى واحد دام الوقف فيما يرجع إلى النسب ويتلطف بهما ليسلما جميعا فإن أصر على الامتناع من الإسلام لم يكرها عليه ولا يطالب واحد منهما بالصلاة والصيام ونحوهما من أحكام الإسلام لأن الأصل عدم إلزامهما به وشككنا بالوجوب على كل واحد منهما بعينه وهما كرجلين سمع من أحدهما صوت حدث وتناكراه لا يلزم واحدا منهما الوضوء بل يحكم بصحة صلاتهما فى الظاهر وإن كانت صلاة أحدهما باطلة فى نفس الأمر وكما لو قال رجل إن كان هذا الطائر غرابا فامرأتى طالق وقال آخر إن لم يكن غرابا فامرأتى طالق فطار ولم يعرف فإنه يباح لكل واحد منهما فى الظاهر الاستمتاع بزوجه للبقاء على الأصل أى الولدان وأما نفقتهما ومؤنتهما فإن كان لكل منهما مال كانت فيه وإلا وجب على أبى المسلم نفقة ولده بشرطه ويجب نفقة الآخر وهو اليهودى فى بيت المال بشرط كونه ذميا ويشترط أن لا يكون هناك أحد من والديه عن يلزمه نفقة القريب وإن مات من

أقارب الكافر أحدهم يورثه الولد وقف نصيبه حتى يتبين الحال أو يقع اصطلاح وكذا إن مات أحد من أقارب المسلم قبل بلوغهما وإن مات الولدان أو أحدهما وقف ماله إلى اليان أو الاصطلاح إلا أن يكون له وارث متعين وكان قدزوج تزويجا صحيحا وإن مات أحدهما قبل البلوغ غسل وصلى عليه ودفن بين مقابر المسلمين واليهود وإن مات بعد البلوغ والامتناع من الإسلام جاز غسله ولم تجز الصلاة عليه لأنه يهودى أو مرتد ولا يصح نكاح واحد منهما بعد البلوغ والامتناع عن الإسلام لأن كل واحد منهما يحتمل أنه يهودى ويحتمل أنه مرتد فلا يصح نكاحه كالحثي المشكل والله أعلم

كتاب الإيمان إلى الجنايات

(مسألة) إذا قال والله لا أفعلن الشيء الفلانى ثم قال مرة أخرى في ذلك الوقت أو بعده بمدة قريبة أو بعيدة والله لا أفعلنه ثم قال أيضا والله لا أفعلنه وتكرر ذلك منه ثم فعله فإن قصد بالإيمان الذى بعد الأولى توكيد الأولى لزمه كفارة واحدة وإن نوى الاستئناف وأنها يمين أخرى لزمه لكل واحد كفارة أو أطلق لم يكن له نية (فالاصح) أنه يلزمه كفارة واحدة وإن تكررت الإيمان مرات كثيرة (و"ثانى) يجب لكل يمين كفارة ولو قال لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق ثم قاله مرات، فإن أراد توكيد الأولى وقع بالدخول طلقة واحدة، وإن قصد الاستئناف وقع

الثلاث ، وإن أطلق (فالأصح) طلقة (والثاني) يقع بكل لفظة طلقة والله تعالى أعلم

(مسألة) حلف لا يشتري لحماً فاشتري طعاماً فيه لحم هل يحنث أم لا
(الجواب) إن كان اللحم مستهلكاً في الطعام لم يحنث وإلا فيحنث
(مسألة) حلف لا يأكل لحماً فأكل لحم ميتة أو خنزير أو ذئب أو
حمار أو بغل أو غيرها من اللحوم التي لا يحل أكلها هل يحنث وهل فيه خلاف
(الجواب) نعم فيه الخلاف والأصح أنه لا يحنث

(مسألة) رجل حلف بالله أو بالطلاق أن ابن صياد هو الدجال وأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع الصلاة عليه من غير مبلغ هل يحنث
(الجواب) لا يحكم بالحنث للشك في ذلك والورع أن يلزم الحنث
(مسألة) إذا حلف لا يسكن فلاناً في هذه الدكان فجعل الدكان
المذكورة دكانين وبني بينهما حائطاً فهل يحنث بسكناه في أحدهما وهل
فيه خلاف

(الجواب) الأصح أنه لا يحنث

(مسألة) حلف لا يشتري في هذه القرية هذه السنة فأقام فيها أكثر
الشتاء ثم رحل منها قبل انقضاء الشتاء هل يحنث في الطلاق أو في غيره
وما دليله

(الجواب) لا يحنث في الطلاق ولا في غيره إلا أن تكون نيته أنه
لا يقيم فيها في شيء من الشتاء فإذا لم يكن له نية لم يحنث لأن مقتضى لفظه

جميع الشتاء كمن حلف لا يأكل رغيفا فأكله إلا لقمة لا يبحث لأن حقيقة أن يأكل جميعه كما أن حقيقة الشتاء جميعه فإن قيل، أهل العرف يطلقون عليه أنه شتى فيها فالجواب، أن أهل العرف أيضا يطلقون عليه أنه أكل الرغيف والرمانة وإن ترك منهما لقمة أو حبة أو حبات وإنما تحصل الأيمان على العرف إذا كان متظما فإن اضطرب ولم يكن له حد تركناه ورجعنا إلى اللغة والحقيقة والله أعلم

(مسألة) إذا قال هذا الطعام أو الشراب أو الثوب أو المال حرام علىّ أو إن فعلت كذا فهذا الطعام أو غيره حرام علىّ

(الجواب) هو لغو ولا يحرم عليه بل له أكله ولبسه وسائر التصرفات فيه ولا كفارة عليه ولا غيرها والله أعلم

(مسألة) هل إذا حلف أن جميع ما يفتى به المفتى هو الحق يبحث وهل إذا ظن أن ذلك المفتى مجتهد يبحث أم لا

(أجاب رضى الله عنه) لا يبحث والله أعلم كتبه عنه،

(مسألة) رجل يلعن الحجاج بن يوسف دائما ويحلف أنه من أهل النار هل هو مخطئ ويبحث أم لا

(الجواب) هو مخطئ ولا يبحث لأننا لا نقطع له بدخول الجنة

(مسألة) إذا كانت امرأة مزوجة وقد بلغت ثلاثين سنة ونحوها ولم تحض قط فطلقت فكيف تعتد وإن كانت قد ولدت ونفست ثم طلقت فكم عدتها وهل فيه خلاف

(الجواب) إذا بلغت خمس عشرة سنة أو ثلاثين سنة أو أكثر ولم تحض قط فعدتها من الطلاق بثلاثة أشهر بلا خلاف أجمع العلماء عليه واستدلوا بقوله تعالى : وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ ، أى فعدتهن كذلك وهذا التقدير يجمع عليه فإن كانت هذه المذكورة قد ولدت ورأت نفاساً أو لم تره فعدتها أيضاً بثلاثة أشهر للآية الكريمة ولا تخرجها الولادة والنفاس عن كونها من اللائى لم يحض ، هذا هو الصحيح عند أصحابنا وقال بعضهم حكمها حكم من انقطع حيضها بلا سبب والصواب الأول

(مسألة) إذا طلق زوجته طلاق رجعية ثم دام يعاشرها معاشرة الأزواج إمام مع الوطء وإما دونه حتى مضى قدر العدة بالأقراء هل تنقض عدتها ويلحقها الطلاق أم لا

(الجواب) لا تنقض عدتها بل يلحقها الطلاق ما لم يعتزلها ويمضى بعد الاعتزال مدة ولكن لا يملك رجعتها بعد انقضاء الأقراء وهو يعاشرها ولو كان الطلاق بائناً انقضت العدة مع المعاشرة لأنها معاشرة محرمة بلا شبهة فأشبهت الزنا والله أعلم

(مسألة) هل يحل له مساكنة المعتدة منه

(الجواب) إن سكن كل منهما في مسكن من دار منفرد بمراقبه كالطبخ والبر والمسترح والمصعد إلى السطح ونحوه جاز وإن اتحدت المرافق لم يحز إلا أن يكون هناك محرم له أو لها من الرجال أو النساء

أو زوجة أو جارية أو امرأة أجنبية ثقة ويشترط في هذا المحرم وغيره أن يكون عاقلاً بالغاً أو مراهقاً أو مميزاً بحيث يستحي منه ويجوز أن يخلو رجل بأجنيتين ولا تجوز خلوة رجلين بأجنبية

(مسألة) هل تجب نفقة المعتدة عن وفاة إذا كانت حاملاً وهل تجب لها السكنى

(الجواب) لا نفقة لها سواء كانت حائلاً أو حاملاً لأن نفقة القريب لا تجب على الميت وأما السكنى فالأصح وجوبها في تركة الميت

(مسألة) رجل سافر بزوجه مع العسكر من مصر إلى الشام وتوفي عنها بالشام ووطئها بمصر هل يلزمها الذهاب إلى مصر لتقضى بقية العدة

(الجواب) يلزمها ذلك ولا يحل لها المقام دون مصر إلا لعذر والله أعلم

(مسألة) في إنسان معسر وله أولاد يستحق النفقة عليهم ثم اكتسب مالا بآرث أو هبة أو وصية أو غيرها فهل له هبته ويصير عاجزاً فقيراً يستحق النفقة على أولاده فإن فعل ذلك فهل يستحق النفقة عليهم أم لا

(الجواب) ينبغي أن لا يفعل فإن فعل وصار عاجزاً استحق النفقة على أولاده

(مسألة) إذا سمى بنته ست الناس أو ست العلباء أو ست العرب ما حكمه وهل هذه اللفظة صحيحة عربية أم لا

(الجواب) هذه اللفظة ليست عربية بل هي باطلة من حيث اللغة وقد عدها أهل العربية في لحن العوام فقالوا من لحنهم قولهم ست بمعنى

سيدة وأما حكمها من حيث الشرع فمكروهة كراهة شديدة وينبغي لمن جهل وسمى به أن يغير الاسم وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير اسم مرة فسمها زينب والله أعلم

(مسألة) إنسان له زوجة وأم هل له تفضيل الزوجة على الأم في النفقة وغيرها من المؤن والكسوة وهل يأثم بذلك

(الجواب) لا يأثم بذلك إذا قام بكفاية الأم إن كانت ممن يلزمه كفايتها بالمعروف لكن الأفضل أن يستطيب قلب الأم وأن يفضلها وإن كان لابد من ترجيح الزوجة فينبغي له أن يخفيه عن الأم

(مسألة) إذا ترك الزوج زوجته مدة بلا نفقة ولا كسوة ولا سكنى وهي مكنة مسلمة نفسها إليه هل يصير ذلك ذمنا في ذمته

(الجواب) ثبت النفقة في ذمته وثبت الكسوة أيضا على الأصح ولا تثبت السكنى ولا عوضها على المذهب الصحيح لأنها إمتاع لا تمليك بخلاف النفقة والكسوة

(مسألة) إذا كان له زوجات فقام بواجبهن من نفقة وكسوة وغيرها ثم أراد أن يتبرع على بعضهن خاصة بشيء زائد من نفقة أو كسوة هل له ذلك

(الجواب) له ذلك وتستحب التسوية بينهما في ذلك

(مسألة) رجل دفع إلى زوجته كسوة فصل من فصول السنة ثم طلقها بعد انقضاء الفصل وهي حامل منه طلاقا بائنا فهل تجب لها كسوة

الفصل الذى شرعت فيه وقد مضى لملها ثمانية أشهر فإن وجبت فوضعت الولد بعد شهر ونحوه فهل يسترجع منها وهل فيه خلاف فى مذهب الإمام الشافعى وما دليله

(الجواب) نعم تستحق كسوة ذلك الفصل الذى شرعت فيه لأن الكسوة تجب بأول الفصل فإن انقضت عدتها بعد شهر ونحوه لم يسترجع منها ذلك على الأصح كما لو ماتت فى أثناء الفصل لم يسترجع كسوته على الأصح

(مسألة) البائن الحامل تجب لها الكسوة كما تجب النفقة صرح به أصحابنا

(مسألة) إذا كسا زوجته كسوة فصل ثم طلقها قبل انقضائه أو مات عنها هل يرجع عليها بها أم لا

(الجواب) لا يرجوع بها

(مسألة) رجل أراد السفر بامرأته فاحتالت عليه فأقرت بدين لبعض أهلها فحبست فى الدين وامتنع سفرها معه هل تسقط نفقتها

(الجواب) تسقط لأنها تجب فى مقابلة الاستمتاع وشرطها التمكين وقد فات بعارض نادر وقد صرح بغوى وغيره بأنها لو وطئت بشبهة فاعتدت عن الشبهة لم يلزم زوجها نفقتها فى مدة العدة وهى كسألتنا وقد أفتى فى مسألتنا الشيخ أبو عمر بن الصلاح بمتل ما ذكرته ثم رأيت فى فتاوى الإمام الغزالى أنها إذا حبست فى دين ثبت بإقرارها سقطت

تفقتها كما ذكرنا وإن ثبت بالبينة لا تسقط لأنها معذورة والمختار أنها تسقط أيضا إذا ثبت بالبينة لأنه يتعذر بالاستمتاع فأشبهه عدة الشبهة ويخالف المرض فإنه عام متكرر ولا يظهر الفرق بين إقرارها والبينة فإنها معذورة أيضا في إقرارها لتلا تكذب

(مسألة) هل يحل قتل النمل أو إحراقه

(أجاب) رضى الله عنه لا يحل قتله ولا إحراقه والله أعلم ، كتبه عنه ،

(مسألة) إذا تزوجت المرأة سقط حقها من الحضانة إلا أن يكون زوجها جد الطفل أبا أبيه أو عم الطفل أو ابن عمه أو غيرهم من له الحضانة من العصابات وإن تزوجت بجده أبى أمه وغيره من ذوى الأرحام فلا حضانة لها وإنما تثبت الحضانة لها إذا تزوجت أبا أبيه أو عمه وغيرهم إذا رضى الذى تزوجها لحضانتها فإن امتنع لزمها الامتناع وله منعها والله أعلم (مسألة) طفل له أم طلقها أبوه فتزوجت غيره وله أم أم مزوجة بأبى الأم وله أب وأم الأب غير مزوجة فلن حضانتها

(الجواب) هي للأب لأن الأم مزوجة لاحق لها وكذا أمها مزوجة لمن لا حضانة له بخلاف ما لو كانت مزوجة بجدها أو بغيره فإن لها الحضانة لأنه من أهل الحضانة وأما أم الأب فلا حضانة لها مع وجود الأب لأنها تدل به

(مسألة) إذا تنازعت المطلقة وزوجها الذى طلقها فى حضانة الولد فادعت أنها أهل للحضانة وأنكر الزوج فهل القول قولها أو قوله ومن

يطالب منهما بالبينة وهل تقبل البينة بأنها ليست أهلامن غير بيان سبب عدم الأهلية.

(الجواب) لا يقبل قولها في الأهلية إلا ببينة ولا تقبل بيته بعدم الأهلية إلا ببيان السبب كما في جرح الشهود والرواة والله أعلم

كتاب الجنايات إلى الأفضية

(مسألة) إذا قال لرجل اقتلني فقتله ماذا يجب عليه من الدية أو الكفارة
(أجاب رضى الله تعالى عنه) إذا كان المقتول حراً فلا قصاص فيه ولادية وتجب الكفارة

(مسألة) إذا قال لرجل اقطع يدى فقطعها ماذا يلزمه والقول قول من إذا اختلفا

(أجاب رضى الله تعالى عنه) لا يلزمه شيء سوى التعزير وإذا اختلفا في الإذن فالقول قول المقتول في عدم الإذن والله أعلم «كتبتهما عنه»
(مسألة) هل يؤخر قصاص الطرف لشدة الحر أو البرد أو المرض ونحوها وهل فيه خلاف في مذهب الشافعى

(الجواب) لا يؤخر، هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الأكثرون

(مسألة) في من قتل مظلوماً فاقتص وارثه أو عني على الدية أو بجناها هل على القاتل بعد ذلك مطالبة في الآخرة

(الجواب) ظواهر الشرع تقتضى سقوط المطالبة فى الآخرة
والحالة هذه

(مسألة) رجل قهر صديقه عمرها أربع سنين على نفسها فوطئها بغير حق
ولاشبهة فأفضاها وخطب قبلها بدبرها ثم زوجها لإياها أبوها فالحكم فى ذلك
(الجواب) يجب عليه بإفضائها دية المرأة مغلظة وهى خمسون بعيرا
منها عشرون خلفه وهى الحوامل وخمسة عشر جذعة وخمسة عشر حقة
ويجب عليه مهر مثلها ثيبا وأرش بكارتها وهى الحكومة ويجب عليه حد
الزنا والنكاح المذكور باطل لأنها صارت ثيبا لا يصح نكاحها إلا بإذنها
بعد بلوغها وقد نص أصحابنا على أن وطئه الضعيفة التى لا تحتمل الوطء
إذا حصل به الإفضاء كان عمدا فيجب به دية مغلظة والله أعلم

(مسألة) إذا كان له جمل أو كلب أو هرة أو غيرها من الحيوانات
وقد تولع بالتعدى كالهرة التى تعودت أخذ الطيور المملوكة أو تعودت
أن تقلب القدور أو الحمار أو الجمل الذى عرف بعقر الدواب أو إتلافها
ونحو ذلك فى كل هذا وجهان لأصحابنا، أحدهما عندهم وبه يفتى أنه يجب
ضمان ما أتلقت سواء كان صاحبها معها أم لا وسواء أتلقت ليلا أو نهارا
لأن عليه حفظها وربطها. أما إذا كانت الهرة لا يعرف منها إلا تلاف
فأتلقت فوجهان: أحدهما عند أصحابنا لا ضمان على صاحبها وبه يفتى سواء
أتلقت ليلا أم نهارا لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها والثانى
يضمن ما أتلفته ليلا لانهارا كالبيسة

(مسألة) إذا كانت الهرة أو نحوها معروفة بالإفساد وضارياً قتلها إنسان في حال إفسادها دفعاً جاز ولا ضمان عليه كقتل الصائل دفعا وإن قتلها في غير حال الإفساد ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما وهو قول القفال لا يجوز فإن فعله ضمنها لأن ضررها عارض والاحتراز عنها ممكن. والثاني قاله القاضي حسين يجوز قتلها ولا ضمان فيها وتلحق بالقواسق الخمس

(مسألة) هل تحمل العاقلة دية النفس والأطراف في شبه العمد

(الجواب) نعم تحمل كل ذلك

(مسألة) إذا تقابلت طائفتان فوجد بينهما رجل من إحدى الطائفتين ليس عليه أثر جراح ولا ضرب ولا غير ذلك ومات بعد يوم أو يومين أو نحو ذلك هل يكون هذا لوثا حتى يكون القول قول وارثه في دعواه القتل على واحد من الطائفة الأخرى أم لا وهل يحلف المدعى عليه في غير اللوث يمينا أم خمسين يمينا

(الجواب) ليس هذا لوثا ويحلف المدعى عليه والحالة هذه خمسين يمينا

(مسألة) رجلان أخوان دخلا دارا الحاجة ففترقا فيها وفيها جماعة

فوجد أحدهما الآخر قتيلا ما حكمه

(الجواب) هذا لوث فإن لم يكن هناك بينة ولا اعتراف وادعى

الآخر الحى على الموجودين أو بعضهم أنه القاتل حلف المدعى خمسين يمينا ووجب له على المدعى عليه دية القتل حالة في مال المدعى عليه إن ادعى عليه قتل عمد وإن ادعى عليه خطأ وجبت الدية على العاقلة دية مخففة

مؤجلة وإن ادعى شبه عمد فعلى العاقلة مغفلة مؤجلة

(مسألة) إذا غم المسلمون غنائم فأعطى السلطان أميراً جملة من
الغنيمة لم يخمسها هل يلزمه خمس ذلك وما حكم ما صار إلى الأمير
(الجواب) إذا لم يخمسها السلطان التخميس الشرعى ولم يقسم الباقي
بالسوية المعتبرة شرعاً بين جميع الحاضرين وجب الخمس فى هذا الذى
صار إلى الأمير ولا يحل له الاتفايع بالأخماس الأربعة حتى يصل منها أو من
غيرها من الغنيمة إلى كل حاضر قدر حصته هذا إذا لم يعطه السلطان ذلك
على سبيل النفل بشرطه فإذا تعذر على الأمير صرف الذى فى يده إلى
مستحقه لزمه دفعه إلى القاضى كسائر الأموال الضائعة والله أعلم

(مسألة) إذا زنى الذمى ثم أسلم وقامت بينة بزناه سقط عنه الحد
فلا يحد ولا يعزر نص عليه الشافعى رحمه الله تعالى نقله عنه ابن المنذر فى
الأشراف واستدل الشافعى بقول الله تعالى «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا
بَغْفَرٌ لَّهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ» ويستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إِذَا سَلِمَ
يَهْدِمَ مَاقَبْلَهُ» رواه مسلم من رواية عمرو بن العاص ولأن نص القرآن يدل
على سقوط الحد عن السارق وقاطع الطريق إذا تابا فعن الكافر أولى
ولأن فى إيجاب الحد تنفيرا عن الإسلام وبمثل هذه العلة عللوا سقوط
قضاء الصلاة عنه، وحكى ابن المنذر هذا عن مالك أيضاً. ورواية عن أبى حنيفة
وقال أبو ثور لا يسقط وهى رواية أخرى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى عليه

(مسألة) إذا زنى بميتة هل يحد أو يلزمه المهر والغسل أم لا

(الجواب) يعزر ولا حد عليه ولا مهر ويلزمه الغسل

(مسألة) رجل قال لإنسان يا مأبوت أو ياسائب هل هذا كناية

فى القذف ؟

(الجواب) قوله يا مأبوت كناية وكذا قوله ياسائب إن كان

يطلق فى العرف للنسبة إلى الزنا

(مسألة) إذا سرق الكفن من القبر هل يقطع ؟

(الجواب) إذا كان القبر فى طرف العمارة قطع وإن كان فى مضیعة فلا

(مسألة) هل يجوز لعن اليهود والنصارى والرافضة والقدرية عموماً

من غیر تخصیص ؟

(الجواب) يجوز ذلك وتركه أفضل

(مسألة) ماذا يجب على من يقول للمسلم يا كلب أو يا خنزير ونحوه

من الألفاظ القبيحة هل يأثم ؟

(الجواب) يأثم ويعزر وعليه التوبة والله أعلم

(مسألة) ما معنى قول عمر رضى الله تعالى عنه إن استخلف فقد

استخلف من هو خير منى وإن أترك فقد ترك من هو خير منى وماذا

أراد به وهل الحسن أفضل من معاوية ؟

(أجاب رضى الله عنه) المراد بالذى استخلف أبوبكر وبالذى لم

يستخلف النبى صلى الله عليه وآله وسلم والحسن أفضل من معاوية رضى

الله تعالى عنهما ، كتبتهما عنه ،

(مسألة) هل يجوز أن يقال لأحد من الخلفاء هذا خليفة الله تعالى

أو خليفة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

(الجواب) يجوز أن يقال هذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ولا يجوز عند جمهور العلماء أن يقال خليفة الله إلا في آدم وداود

صلوات الله عليهما وسلامه

(مسألة) رجل يهودى ولى صير فى بيت مال المسلمين ليزن الدراهم المقبوضة

والمصرفه وينقدها ويعتمد فى ذلك قوله هل تحل توليته أم لا وهل يثاب

ولى الأمر على عزله واستبدال ثقة مسلم بدله وهل يثاب المساعد فى عزله

(الجواب) لا يحل تولية اليهودى ذلك ولا يجوز إبقاؤه فيها ولا يحل

اعتماد قوله فى شيء من ذلك ويثاب ولى الأمر وفقه الله تعالى فى عزله

واستبدال مسلم ثقة ويثاب المساعد فى عزله قال الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ، إِلَى آخِرِ

الآيات ومعناها لا تتخذوا من يداخل بواطن أموركم من دونكم أى من

غيركم وهم الكفار لا يألونكم خبالا أى لا يقصرون فيما يقدرُونَ على إيقاعه

من الفساد والأذى والضرر قد بنت البغضاء من أفواههم يقولون

نحن أعداؤكم والله أعلم

كتاب الأفضية

إلى آخر الأبواب المتعلقة بالفقه

(مسألة) هل صح أن أحدا من الأئمة الأربعة المشهورين
تولى القضاء ؟

(أجاب رضى الله عنه) لم يتوله أحد منهم والله أعلم ، كتبه عنه ،
(مسألة) الأصح أن القاضى يقضى بعله فى غير حدود الله تعالى
ولا يقضى فى حدود الله تعالى بعله وأجمع المسلمون على أنه لا يقضى على
خلاف عله وإن شهد به عدول كثيرون

(مسألة) هل يجوز القضاء على الغائب فى الحدود
(الجواب) يجوز فى القصاص وحدّ القذف ولا يجوز فى حدود
الله تعالى

(مسألة) إذا ادعى على إنسان مالا وحبسه ولى الأمر به فمات فى
الحبس هل على المدعى إثم أو ضمان

(الجواب) لا يلزمه قصاص ولا دية ولا كفارة وأما الإثم فإن كان
محقا فى الدعوى وعلم أو ظن يساره به لم يأتهم وإن كان مبطلا أو محقا وعلم
أو ظن إعساره به آثم والله أعلم

(مسألة) إذا أقام إنسان بيعة أن هذه الدار ملكه وأقام آخر بيعة أنها
وقف عليه ما حكه

(الجواب) لا ترجيح بالوقف بل إن كانت في يد أحدهما فهي له وإلا فهما متعارضان فلو كانت بيته الوقف أقدم تاريخاً وبيته الملك متأخرة لكنها في يد مدعى الملك حكم بها لمدعى الملك لأن اليد أقوى من سبق التاريخ على الصحيح

(مسألة) رجل أشهد عليه بيع مكان وبقبض ثمنه ورضاه بذلك ثم ادعى أنه كان مكرها وكان هناك قرينه تصدق قوله وأقام بيته أنه كان مكرها هل تسمع بينته ويحكم بفساد البيع مع اعترافه بالرضا

(الجواب) نعم تسمع بينته ويحكم بفساد البيع والحالة هذه

(مسألة) هل يجوز الإتيان إلى المنجمين وتصديقهم فيما يقولون أم لا ، وروى النسائي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا تقبل صلاة من أتاكم وصدقهم هل هذا صحيح أو ضحوا لنا ما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما قاله العلماء

(الجواب) ثبت أحاديث كثيرة بتحريم ذلك منها عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل صلاته أربعين يوماً ، رواه مسلم في صحيحه وعن قبيصة بن الحارق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول العياقة والطيرة والطرق من الجبت ، رواه أبو داود بإسناد حسن قال أبو داود والعياقة الخط والطرق الزجر أي زجر الطير وهو أن

يتيمان أو يتشام بطيرانه فإن طار إلى جهة اليمين تيمن وإن طار إلى اليسار تشام قال الجوهري الجبت كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر والمنجم ونحو ذلك وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ زَادَ مَا زَادَ» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن معاوية بن الحكم رضى الله عنه قال «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنَّ مِنَّا رَجَالًا يَأْتُونَ الْكُهَانَ قَالُوا فَلَا تَأْتِهِمْ قُلْتُ وَمِنَّا رَجَالٌ يَطِيرُونَ قَالُوا ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا تُصَدِّقُهُمْ» رواه مسلم وعن أبي مسعود البدرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البنى وحلوان الكاهن . رواه البخارى ومسلم وعن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت «سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَاسٌ عَنِ الْكُهَانِ فَقَالَ لَيْسُوا بِشَيْءٍ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَحْدُثُونَ أَحْيَاءًا بِتَنِيٍّ فَيَكُونُ حَقًّا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطُفُهَا الْجَنِيُّ فَيَقْرُهَا فِي أُذُنٍ وَلِيٍّ فَيَخْطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ» رواه البخارى ومسلم . وعن أنى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ أَوْ أَتَى امْرَأَةً فِي ذَرْهَا فَقَدْ بَرَى بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» رواه أبو داود

بإسناد ضعيف قال العلماء فيحرم تعاطى هذه الامور والمشى اليها وتصديقهم
ويحرم بذل الاموال لهم ويجب على من ابتلى بشيء من ذلك المبادرة بالتوبة منه

(مسألة) اللعب بالنرد جائز أم حرام

(أجاب رضى الله تعالى عنه) هو حرام عند أكثر العلماء والله أعلم

(مسألة) لعب الشطرنج هل يجوز أم لا وهل يأثم اللاعب به

(أجاب رضى الله تعالى عنه) إن فوت به صلاة عن وقتها أو لعب
به على عوض فهو حرام وإلا فكروه عند الشافعى رضى الله تعالى عنه
وحرام عند غيره والله أعلم ، كتبتها عنه ،

(مسألة) رجل قى معدود من الفتيان ترسم على قى آخر بأمر بعض
ولاة الامر فضايقه مضايقة ظاهرة من غير أمر بذلك وتكرر أخذه منه
الدرهم بسبب ذلك بغير رضى المأخوذ منه هل يقدح ذلك فى قوته وهل
يخرج عن كونه قى

(الجواب) يقدح فيها وينبغى أن يستتاب فإن أصر خرج عن كونه
قى والله تعالى أعلم

(مسألة) هل يفسق إذا أعطى المغنى أو الذين يخرجون أنفسهم
فى الأسواق أم يثاب

(الجواب) لا يفسق بمجرد ذلك ولا ثواب له إلا أن يكون له قصد
صحيح شرعى

(مسألة) العبور فى سوق الصاغة هل يجوز أم لا وهل يأثم الإنسان
إذا اجتاز به أم لا

(أجاب رضى الله تعالى عنه) أنه إن كان فيها معاملات محرمة كالربا وغيره حرم العبور فيها لغير حاجة والله أعلم
(مسألة) هل يجوز لمن تذهب بمذهب أن يقلب مذهبها آخر فيما يكون به النفع ويتبع الرخص

(أجاب رضى الله تعالى عنه) لا يجوز تتبع الرخص والله أعلم
(مسألة) إذا علم الإنسان شيئاً هو حرام أو مكروه ففعله هل يفسق ويعاقب عليه في الآخرة أم لا

(أجاب رضى الله تعالى عنه) أما المكروه فلا يعاقب عليه لكن ينقص أجره بالنسبة إلى من يفعله وأما الحرام فيستحق العقاب عليه في الآخرة إن لم يقب منه توبة صحيحة وأما الفسق فيحصل بارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة والله أعلم كتبتهما عنه ،

(مسألة) إذا أقر الأب أو الأم أو الجد أو الجدة بعين مال للولد فيمكن أن يكون مستند إقراره ما يمنع الرجوع كالبيع وأشباهه ويحتمل أن يكون مالا يمنع وهو الهبة فإذا فسر به الهبة وأراد الرجوع في تلك العين ولم يتعلق به حق أجنى فهل له ذلك

(الجواب) فيه وجهان أحدهما له ذلك وبه أقوى القضاة الثلاثة أبو الطيب الطبري وأبو الحسن الماوردي صاحب الحاوى وأبو سعيد الهروي صاحب كتاب الاشراف على غوامض الحكومات وأقوى به آخرون واحتجوا له بأن مبنى الإقرار على قبول التفسير بأقل محتمل

فوجب تنزيهه على أضعف الملوك وأدنى السيين كما ينزل على أقل المقادير فإنه لو أقر بدراهم كثيرة حمل على ثلاثة، والثاني لارجوع له قاله ابن قاسم العبادى وابنه أبو الحسن لأن الأصل بقاء الملك له، قاله الرافعى ويمكن أن يتوسط فيقال إن أقر بانتقال الملك منه إلى الابن فله الرجوع وإن أقر بالملك المطلق فليس له الرجوع والأصح المختار قبول تفسيره بالهبة ورجوعه مطلقا والله أعلم

(مسألة) امرأة أقرت بابن لا أخها هل يثبت نسبه

(أجاب رضى الله عنه) يثبت النسب بشروط: أحدها أن لا يكذبه الحس بل يمكن كونه ولد أخها، والثاني أن يكون الأخ الذى هو ابنه ميتا، والثالث أن يصدقها ابن الأخ المقرب، والرابع أن لا يكون معروف النسب من غير الأخ المذكور، والخامس أن تكون الأخت حائزة لميراث الأخ الميت بأن كانت معتقة له أو لا تكون حائزة ويوافقها باقى الورثة إن كانت ورثة نسب أو يوافقها السلطان والله أعلم «كتبته عنه»

(مسألة) إذا قال له عندى عشرة دراهم إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا درهمن إلا درهما لزمه خمسة دراهم، وطريقه أن يحمل الذى بدأ به وهو الأشفاق مقرا به ويجمعه الذى تثنى به وهو الأوتار مستثنى ويجمعه فالأشفاق هنا عشرة وثمان وستة وأربعة واثان فجعلتها ثلاثون والأوتار خمسة وعشرون فكانه قال ثلاثون إلا خمسة وعشرين فله خمسة والله أعلم

﴿باب في التفسير﴾

﴿مسألة﴾ قوله تعالى «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» هل هي ناسخة لقوله تعالى «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ»

﴿الجواب﴾ قيل إنها ناسخة ولكن هذا قول ضعيف والصحيح الذي جزم به المتقنون وأطبق عليه المحققون أنها ليست ناسخة لها بل هي مفسرة ومبينة للبراد بقوله حق تقاته وأنه ما استطاعه المكلف ، وحقيقة التقوى امتثال أمره واجتناب نهيه سبحانه وتعالى وهو ما استطاعه المكلف لأن غير المستطاع لا يكلف به قال الله تعالى «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وقال الله تعالى «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»

﴿مسألة﴾ ما معنى قوله تعالى «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ» وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ» وأشبه هذا من القرآن والحديث مع أنه قد وقع علم ما في غد في معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه وفي كرامات الأولياء رضى الله عنهم

﴿الجواب﴾ معناه لا يعلم ذلك استقلالاً وعلم إحاطة بكل المعلومات إلا الله ، وأما المعجزات والكرامات فحصلت بإعلام الله تعالى للأنبياء

والأولياء لا استقلالاً وهذا كما أناعلم أن الشمس إذا طلعت تبقى ست ساعات أو نحوها ثم تزول ثم تبقى نحو ذلك ثم تغرب ثم تبقى مثل مجموع ذلك أو نحوها ثم تطلع وهكذا القول في القمر وغيره من الأمور التي يصلم وقوعها في المستقبل وليس هو علم غيب علناه استقلالاً وإنما علناه بإجراء الله تعالى العادة به

(مسألة) ما مختصر تفسير قوله تعالى «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجْمِيًّا، الْآيَةَ

(الجواب) معنى الآية الكريمة لو أنزلنا هذا القرآن بلغة العجم لكفروا به واشتد إنكارهم وقالوا «لولا فصلت آياته، أى هلا بينت آياته بالعربية لفهمه ونعلم معناه «أعجمي وعربي، هذا استفهام إنكارى أى كانوا يقولون كيف يكون القرآن أعجمياً والنبي عربي وهو لا يحسن لسان العجم فلماذا أنزلناه عربياً على نبي عربي وهذه الآية الكريمة في المعنى كقوله تعالى «وَلَوْ زَلَّزْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ»، «قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ، أى قل لهم إن القرآن هدى من الضلالة وشفاء من الهلكة والانتقام وظلمات الكفر وغيره من الأباطيل فهو هدى للؤمنين أى هم الذين يستثمرونه ويتنفقون به فهو هاد لكل أحد لكن لما لم يتنفع به غير المؤمنين قيل «هدى للؤمنين»، وأما الذين لا يؤمنون فلا يتنفقون به ولا يستثمرونه لتقصيرهم وعدم توفيقهم بل «في آذانهم وقر، أى صمم لا يسمعون سماعاً يتنفقون به ويستهدون به وإن كانوا يسمعون سماعاً توجه به حجة الله تعالى عليهم ويصيرون مكلفين

وقوله تعالى « وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَى » أى أعمى الله قلوبهم عن فهم القرآن فلا يفهمونه لخدلانهم وقوله تعالى « أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ » أى قلوبهم بعيدة عن فهمه فهم كمن ينادى من مكان بعيد فإنه لا يفهم والمراد لا يفهمونه فهما ينفعهم لبعده قلوبهم وإن كانوا قد فهموا منه التكليف ومدلول الكلام والله أعلم

(مسألة) رجلان تنازعا فى انشقاق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحدهما انشق فرقتين دخلت إحداهما فى كم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخرجت من الكم الآخر وقال الآخر بل نزل إلى بين يديه وهو فرقتين ولم يدخل فى كه فمن المصيب منهما

(الجواب) الاثنان مخطئان بل الصواب أنه انشق وهو فى موضعه وبقي فى موضعه من السماء وظهرت إحدى الفرقتين فوق الجبل والآخرى دونه هكذا ثبت فى الصحيحين وغيرهما من رواية ابن مسعود رضى الله عنه (مسألة) قوله تعالى « وَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ » من هؤلاء ومن هؤلاء

(الجواب) قيل « أصحاب الميمنة » أصحاب اليمين يؤخذ بأيديهم ذات اليمين إلى الجنة وأصحاب الشمال هم الذين يؤخذ بهم ذات الشمال إلى النار وقيل أصحاب اليمين هم الذين يأخذون كتبهم بأيمانهم وأصحاب الشمال يأخذونها بالشمال وقيل أصحاب اليمين هم الذين عن يمين آدم صلى الله عليه وآله وسلم وأصحاب الشمال هم الذين عن شماله كما ثبت فى الصحيحين

أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى آدم في السماء الدنيا عن يمينه أصحاب الجنة وعن شماله أصحاب النار والله أعلم

(مسألة) هل نزلت سورة «إنا أعطيناك الكوثر» بمكة أو بالمدينة

(الجواب) نزلت بالمدينة، ثبت في صحيح مسلم عن أنس رضي الله

تعالى عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوما بين أظهرنا إذ غفا إغفاة ثم رفع رأسه متبسما قلنا ما أضحكك يا رسول الله قال نزلت

على آتفا سورة قمر «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إنا أعطيناك الكوثر فصل

ربك وأحمر إن شئت لك هو الأبر» ثم قال أتدرون ما الكوثر قلنا الله

ورسوله أعلم قال إنه نهر وعدنيه ربي عز وجل عليه خير كثير وهو

حوض ترده أمتي يوم القيامة آتته عدد النجوم، هذا اللفظ رواه مسلم وفي

رواية «بين أظهرنا في المسجد» وقد أجمع المسلمون على أن أنس لم يصحب

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة إلى المدينة

— باب في الحديث —

(مسألة) لو كان معه خط شيخ بأنه سمع منه الكتاب الفلاني أو

قرأه فضاع هل له كتابة صورته ويربها للناس ليرغبوا في السماع منه

والقراءة عليه

(الجواب) أن يكتب كان معي خط فلان وصورته كذا وكذا

وليس له إطلاق ذكر صورتها من غير بيان أنها محكية ليست نفس

خط الشيخ

(مسألة) هل في صحيح البخارى ومسلم شيء متواتر أم كلها آحاد وهل حديث إنما الأعمال بالنيات متواتر أم لا

(الجواب) أما حديث إنما الأعمال بالنيات فليس بمتواتر لا خلال شرط التواتر منه في أوله فإنه رواه في أوله واحد عن واحد وأما غيره ففى البخارى ومسلم أحاديث كثيرة متواترة منها حديث حجة الوداع وحديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، وحديث إتيان حوض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحاديث كثيرة

(مسألة) هل في صحيح البخارى ومسلم والمسانيد المشهورة وسنن أبى داود والترمذى والنسائى غير صحيح أو أحاديث باطلة أو في بعضها دون بعض

(أجاب رضى الله عنه) أما البخارى ومسلم فأحاديثهما صحيحة وأما باقى السنن المذكورة وأكثر المسانيد ففيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر والباطل والله أعلم ، كتبه عنه ،

(مسألة) هل هذا الذى يقوله العوام أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبق بعد وفاته للقيامة ألف سنة هل هو صحيح

(الجواب) هذا باطل لا أصل له

(مسألة) هل صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من حفظ على أمتى أربعين حديثاً بعثه الله يوم القيامة قتيلاً أو في زمرة الفقهاء أو العلماء ،

(الجواب) هذا الحديث رويناه من رواية جماعة من الصحابة رضى

الله عنهم وطرقه كلها ضعيفة وليس هو بثابت والله أعلم
 ﴿مسألة﴾ في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من عرف نفسه فقد عرف ربه ومن عرف ربه كل لسانه» هل هذا الحديث ثابت أم لا وما معناه

﴿الجواب﴾ ليس هو بثابت ولو ثبت كان معناه من عرف نفسه بالضعف والافتقار إلى الله تعالى والعبودية له عرف ربه بالقوة والقهر والربوبية والكمال المطلق والصفات العليا ومن عرف ربه بذلك كل لسانه عن بلوغ حقيقة شكره والثناء عليه كما ثبت في صحيح مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك والله أعلم

﴿مسألة﴾ جاء في الحديث «ما لنا إلا من عصى أو هم بمعصية إلا يحيى ابن زكريا» هل هذا الحديث صحيح ومن رواه من أصحاب الكتب وما اسم راويه الصحابي

﴿الجواب﴾ هذا حديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن زهير عن عفان عن حماد بن مسلمة عن علي بن زيد ابن جعدان «بضم الجيم وإسكان الدال المهملة» عن يوسف بن مهران عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ما لنا من أحد من ولد آدم إلا وقد أخطأ أو هم بخطيئة ليس يحيى ابن زكريا» ذكره في مسند ابن عباس وهذا الإسناد ضعيف لأن علي بن زيد بن جعدان فيه ضعف ويوسف

ابن مهران مختلف في جرحه والله أعلم

(مسألة) حديث: طلب العلم فريضة على كل مسلم، هل هو صحيح أم لا
ومن رواه من الأئمة والصحابة

(الجواب) هو حديث ضعيف وإن كان معناه صحيحاً رواه أبو يعلى
الموصلى في مسنده بإسناده عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وإسناده ضعيف فيه حفص بن سليمان وهو ضعيف

(مسألة) مثل أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره، هل هو صحيح
ومن رواه من الأئمة وما معناه

(الجواب) هو حديث ضعيف رواه أبو يعلى الموصلى من رواية
يوسف الصفار عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويوسف
ضعيف باتفاق المحدثين كثير الوهم منكر الحديث ولو صح لكان معناه
أن هذا يقع بعد نزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم حين تظهر البركة
ويكثر الخير ويظهر الدين بحيث يتشكك الراى هل هؤلاء أفضل من
أوائل الأمة أم الأواخر أفضل وهذا فيما يظهر للراى وإلا فأول الأمة أفضل
في نفس الأمر وهو قريب الشبه من قول الشاعر:

فيا ظبية الوعاء بين خلاخل وبين النقاها أنت أم أم عامر
معناه لتقاربهما تشككت فيهما وإن كانت الظبية مخالفة لأم عامر
فحصل من هذا أن هذا الحديث لو صح لم يكن مخالفاً للأحاديث الصحيحة
كحديث: خيركم قرني ثم الذين يلونهم، وحديث: مامن عام إلا والذي بعده

شر منه،

(مسألة) حديث «الخلق عيال الله، هل هو صحيح ومن رواه من الأئمة»
 (الجواب) رواه أبو يعلى الموصلى من رواية يوسف بن عطية عن
 ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الخلق عيال الله وأحبهم
 إلى الله أنفعهم لعياله»، وهو حديث ضعيف لأن يوسف بن عطية ضعيف
 باتفاق الأئمة

(مسألة) هذا الحديث المشهور «نهيت عن قتل المصلين»، هل هو ثابت
 ومن رواه من الأئمة

(الجواب) هو ضعيف رواه أبو داود بإسناد ضعيف

(مسألة) ما قول علماء السنة فيما قيل إن علياً رضي الله عنه قال «لما
 غسلت النبي صلى الله عليه وسلم امتصصت ماء محاجر عينيه وسرته فورثت
 علم الأولين والآخرين»، هل هذا صحيح أم لا وما معنى قول النبي صلى الله
 عليه وسلم «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَى مَوْلَاهُ»، وهل كان مولى لأبي بكر وعمر
 وهما أفضل منه أم لا وما معنى «أقضاكم على»، هل كان أقضى من أبي بكر
 وعمر فإن كان فلم خالفاه في مسائل عديدة وإن لم يكن فما معنى أقضاكم
 وهل يستفاد من ذلك أنه كان أفضل منهما وأولى بالإمامة وماذا يجب
 على من يعتقد أنه أفضل منهما

(الجواب) أما الحديث الأول فليس بصحيح وأما قوله صلى الله
 عليه وسلم «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَى مَوْلَاهُ»، لحديث صحيح رواه الإمام
 أبو عيسى الترمذى وغيره قال الترمذى هو حديث حسن ثم معنى هذا الحديث

عند العلماء الذين هم أهل هذا الشأن وعليهم الاعتماد في تحقيق هذا ونظائره من كنت ناصره ومواليه ومحبه ومصافيه فعلى كذلك قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله تعالى أراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك ولاء الإسلام كما قال الله تعالى : ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ، وقيل سبب هذا الحديث أن أسامة بن زيد رضى الله تعالى عنهما قال لعلى لست مولى إنما مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ ، وقد قال العلماء من أهل اللغة وغيرهم إن اسم المولى يطلق على نحو عشرين معنى منها الرب والمالك والسيد والعبد والمنعم والمنعم عليه والمتق والمعتق والناصر والمحِب والتابع والجار وابن العم والحليف والصهر والعقيل ، ويحصل بما ذكرناه أن علياً مولى لها وأنهما مولى لى له ولا يلزم من ذكره وحده نفيه عن غيره ، والسبب فى ذكره وحده ما ذكرناه ، وأما قول السائل هل هما أفضل منه فاعلم أن كل واحد منهما أفضل من على بإجماع أهل السنة ودلائل هذا فى الأحايث الصحيحة المشهورة أشهر من أن تشهر وأظهر من أن تذكر ولا يتسع هذا الموضوع لعشر معشار نصف عشرها وأما حديث : أقضاكم على ، فليس فيه أنه أقضى من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما فإنه يقتضى أنه أقضى من المخاطبين ولم يثبت كونهما كانا من

المخاطبين ولا يلزم من كون واحد أفضى من جماعة أن يكون أفضى من كل واحد ولا يلزم من كونه أفضى أن يقلده غيره فإنه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر بل إذا ظهر له بالاجتهاد خلاف قول غيره لزمه العمل بما ظهر، وأما قوله هل يستفاد من ذلك كونه أفضل منهما، فجوابه أنه لا يستفاد لأوجه (منها) أنه لم يثبت كونه أفضى منهما لما ذكرناه ومنها أنه لا يلزم من كون واحد أفضى من آخر أن يكون أعلم منه مطلقاً وإنما يقتضى رجحانه فى معرفة القضاء فقط، ومنها لا يلزم من كونه أفضى وأعلم أن يكون أفضل لأن التفضيل ليس بمنحصر فى معرفة القضاء وأما قوله هل كان أولى بالإمامة منهما فاعلم أنه لم يكن أولى بالإمامة منهما بل كل منهما فى وقته كان أولى من على بالإمامة، ويحرم اعتقاد كونه أولى بهما تحريماً غليظاً لأن فيه قدحاً فى الأئمة بأسرها ويتضمن الطعن فى تقديم رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر للصلاة وتكريمه ذلك، وبالأمر بسد الخوفاً غير خوفاً أبى بكر وغير ذلك مما يقتضى رضاه صلى الله عليه وسلم بمخلاة أبى بكر ورجحانه على غيره فى ذلك، وقد رويناه فى سنن أبى داود رحمه الله تعالى بالإسناد الصحيح الذى لا يتطرق إليه طعن عن سفيان الثورى رحمه الله تعالى قال من زعم أن علياً رضى الله عنه كان أحق بالولاية منهما فقد خطأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، قال ولا أراه يرتفع له عمل مع هذا إلى السماء، هذا كلام سفيان وقد كان حسن اعتقاده فى على رضى الله عنه بالمحل المعروف والله أعلم

(مسألة) هل هذا الحديث الذى يقوله عوام أهل الشام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من زارنى وزار أبى إبراهيم فى سنة واحدة ضمنت له على الله الجنة » ويقولون أيضا من حج فليقدس حجته من سنته يعنون يزور بيت المقدس فى سنة الحج هل لهذين أصل أم لا ؟

(الجواب) الحديث المذكور باطل وموضوع ولا أصل لواحد من هذين الأمرين المذكورين لكن زيارة الخليل صلى الله عليه وآله وسلم وبيت المقدس فضيلة لا تختص بالحاج ولو تركهما الحاج لم يؤثر ذلك فى صحة حجه

(مسألة) هذا الذى يقال إن يسان لسان الأرض هل هو صحيح

(الجواب) ليس هو بصحيح

(مسألة) فى الحديث أن الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة وأن أبا بكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنة رضى الله عنهم هل هو صحيح أم لا وما معناه وهل توفيا شابين أو كهلين ؟

(الجواب) ثبت عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ » رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، وعن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى بكر وعمر رضى عنهما « هَذَانِ سَيِّدَانِ كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ » رواه الترمذى وقال حديث حسن وتوفى أبو بكر وعمر والحسن والحسين

رضى الله عنهم وهم كلهم شيوخ. ومعنى الحديث أن الحسن والحسين رضى الله عنهما سيّدا كل من مات شابا ودخل الجنة وأن أبا بكر وعمر سيّدا كل من مات كهلا ودخل الجنة وكل أهل الجنة يكونون في سن أبناء ثلاث وثلاثين ولكن لا يلزم كون السيد في سن من يسودهم فقد يكون أكبر منهم سنا وقد يكون أصغر سنا ولا يجوز أن يقال وقع الخطاب حين كنا شابين أو كهلين فإن هذا جهل ظاهر وغلط فاحش لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم توفي والحسن والحسين دون ثمان سنين فلا يسميان شابين ولا أبى بكر فوق سنين سنة ولعمر فوق خمسين سنة فكانا حال الخطاب شيخين فإن هذا الخطاب كان بالمدينة وإنما أقام بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر سنين ولعل هذا الخطاب كان في أواخرها وينقضى سن الكهولة يلوغ أربعين سنة ويدخل بالأربعين سن. الشيخوخة والله أعلم

(مسألة) جاء في الحديث عن عائشة رضى الله عنها قالت: «أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمدى فأراني القمر فقال استعذى بالله من شر هذا فإنه الغاسق إذ اوقب، هل هو حديث صحيح أم لا وما معناه وما سبب الاستعاذة منه

(الجواب) هو حديث ضعيف والغسق الظلمة وسماه غاسقا لأنه ينكشف فيسود ويظلم، والوقوف الدخول والمراد دخوله في ظلمة ونحوها مما يستره من كسوف وغيره. قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي

رحمه الله تعالى يشبه أن يكون سبب الاستعاذة منه في حال وقوبه لأن أهل الفساد ينتشرون في الظلمة ويتمكنون فيها بما لا يتمكنون منه في حال الضياء فيقدمون على العظام و انتهاك المحارم فأضاف فعلهم في ذلك الحال إلى القمر لأنهم يتمكنون منه بسية وهو من باب تسمية الشيء باسم ما هو سية أو ملازم له والله أعلم

(مسألة) في الحديث «من اقتبس علما من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر» فما وجه ارتباط السحر بالنجوم

(الجواب) تقدم هذا الحديث وهنا فيه فائدة أخرى وجهه أنهما اشتراكا في كونهما باطلا وخداعا وتمويهيا فإن النجوم لا فعل لها بل الله تعالى هو الفاعل لحركتها وهو خالقها وخالق كل شيء سبحانه وتعالى وكذلك السحر تخيل

(مسألة) في الحديث إذا ذكرت النجوم فأمسكوا مامعناه

(الجواب) معناه أمسكوا عن الخوض في علم النجوم والعمل به وتصديق قائله

(مسألة) هذه الأحاديث التي تروى في فضل أكل البطيخ والباقلان والعدس والأرز هل هي صحيحة أم لا

(الجواب) ليس فيها شيء صحيح

(مسألة) هل ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنور في شعره

أو أمر بذلك

(الجواب) لم يثبت في ذلك شيء.

(مسألة) قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «البئر جبار» ما معناه

وهل هذا الحديث في الصحيح أم لا

(الجواب) نعم هو في الصحيحين «والجبار يضم الجيم وتخفيف الباء

الموحدة وهو الهدير، ومعناه إذا وقع إنسان في بئر قتل أو أتلّف فيها

غير الإنسان فلا ضمان، وصورته أن تكون البئر محفورة في غير محل

عدوان بأن حفرها إنسان في ملكه أو موات فمات أتلّف فيها لا ضمان فيه

وقيل المراد بالبئر القديمة التي لا يعرف جافرها. وقيل المراد أن يستأجر

الإنسان من ينزل إلى البئر ليصلحها أو يستقي له منها فيموت الأجير فيها

فلا ضمان على المستأجر

(مسألة) هل ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله المغني

والمغني له وأنه قال الغناء ينبت التفاح في القلب كما ينبت الماء البقل

(الجواب) لم يصح شيء في ذلك

(مسألة) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من لعب بالشطرنج فهو ملعون

هل هو صحيح

(أجاب رضي الله تعالى عنه) هذا الحديث ليس بصحيح وإنما جاء

في الصحيح النهي عن الزرد والله أعلم بكتبته عنه،

(مسألة) هل صح أن الورد خلق من عرق النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أو من عرق البراق

(الجواب) لم يصح فيه شيء.

(مسألة) هذا الحديث المشهور «أعمار أمتي ما بين الستين والسبعين»

هل هو صحيح وهل له ذكر في الكتب المعتمدة ومن رواه من الصحابة

(الجواب) هو حديث حسن رواه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين

وأقلهم من يجوز ذلك» رواه الترمذي وقال حديث حسن

(مسألة) في الحديث خير الذكر الحنفى وخير المال ما يكتفى هل هو

ثابت ومأمناه

(الجواب) ليس بثابت ومعناه أن الذكر الحنفى أبعد من الرياء

والإعجاب ونحوهما وهذا محمول على من كان في موضع يخاف فيه الرياء

والإعجاب أو نحوهما فإن كان خاليا في برية أو غيرها وأمن ذلك فالجهر

أفضل. وأما خير المال ما يكتفى فمعناه أن المال الذي هو قدر الكفاية

أقرب إلى السلامة من فتنه الغنى وفتنة الفقر. وقد صح أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال «اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا» أى قدر الكفاية

أوسد الرمق

(مسألة) في الحديث أنا وأمتي برآء من التكلف هل هو صحيح ومأمناه

(الجواب) ليس هو بثابت وفسروه بأن التكلف هنا بمعنى النعصر

لما لا يعنيه ويطلق التكلف أيضا على من يتجشم المشقة في الشيء ويعمله

على خلاف عادته

(مسألة) في الحديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد وفي حديث آخر لا صلاة لمن عليه صلاة هل هما صحيحان

(الجواب) هما ضعيفان

(مسألة) قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدنيا ملعونة ملعون ما فيها غير ذكر الله تعالى، هل هو حديث صحيح

(أجاب رضى الله تعالى عنه) هو حديث حسن رواه الترمذى وغيره والله أعلم كتبه عنه

(مسألة) هل ثبت في فضل عسقلان وعكة وعين البقر وعين سلوان وعين القلوص حديث أم لا

(أجاب رضى الله تعالى عنه) لم يصح في ذلك شيء والله أعلم

(مسألة) هل معنى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة أن من صلى السنن الاربعة يجعل الله له ذلك أم لا وهل هو صحيح أم لا

(أجاب رضى الله تعالى عنه) هو صحيح في صحيح مسلم ويحصل ذلك بالسنن الاربعة والله أعلم

(مسألة) هؤلاء الذين يخرجون من النار قد صاروا حما هل أحرقت مواضع السجود منهم

(أجاب رضى الله عنه) تحرقهم النار إلا مواضع السجود ويتأول مصيرهم حما على معظم أبدانهم والله أعلم

(مسألة) مامعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم زينوا القرآن بأصواتكم وكيف يكون تزيينه

(أجاب رضى الله تعالى عنه) معناه اقرءوه بصوت حسن ليلتذ سامعوه والله أعلم

(مسألة) مامعنى هذا الحديث مامن نفس منقوسة يأتى عليها مائة سنة وهى حية يومئذ

(أجاب رضى الله تعالى عنه) معناه الإخبار بأن كل نفس منقوسة موجودة تلك الليلة لا تبقى مائة سنة بل تموت قبل ذلك والمقصود انخرام ذلك القرن ووجود آخرين وفيه تقصير الأمل وليس معناه أنه لا يعيش أحد بعد ذلك أكثر من مائة سنة والله أعلم

(مسألة) مامعنى هذا الحديث خفف على داود القرآن أى قرآن هو (أجاب رضى الله عنه) المراد الزبور والله أعلم

(مسألة) حديث إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليه من غسل الحديث وهل هو صحيح

(أجاب رضى الله تعالى عنه) هو صحيح لكنه منسوخ ومتى غابت حشفته فى الفرج وجب عليهما الغسل سواء أنزل أم لا والله أعلم

(مسألة) إذا علم أن الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بصحيح هل يحل له أن يرويه أو يكتبه لغيره
 (أجاب رضى الله عنه) يحل له ذلك وينبغي أن يبين ضعفه لئلا يغتر به والله أعلم ، كتبتهما عنه ،

باب في مسائل من الأصول

(مسألة) الإيمان هل يزيد وينقص أم لا
 (الجواب) مذهب جماهير السلف من المحدثين وطائفة من المتكلمين أنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي قال الله تعالى «يزداد الذين آمنوا إيماناً» ، ومازادهم إلا إيماناً ، «فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً» ، ونظائر ذلك من الآيات الكريمة . ومذهب جمهور أصحابنا والمتكلمين وغيرهم أن نفس الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأنه متى قبل الزيادة كان شكاً وكفراً وقالت طائفة من أصحابنا إن نفس الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولكن يزيد بمتعلقاته وثمراته وعليه حلوا الآيات والأحاديث وكلام السلف المصرحات بزيادته . واختار أن نفس التصديق يزيد وينقص لانقص تردد وشك بل زيادته بمعنى بعده عن قبول الشك والتزلزل والشبهة . ونقصه تطرق ذلك إليه ولا يشك عاقل في أن إيمان أبي بكر الصديق رضى الله عنه كان أرسخ من إيمان آحاد الناس ولهذا قال يوم ليلة الاسراء ما قال وقال يوم الحديبية ما قال حتى كاد غيره أن يتحير في ذلك والله أعلم

(مسألة) رجلان قال أحدهما إن العبد إذا طلب من الله المعصية أعطاه إياها وإذا طلب الطاعة أعطاه إياها وقال الآخر إذا طلب الطاعة أعطاه إياها وإذا طلب المعصية لم يعطه فأيهما المصيب

(الجواب) كلاهما مخطئ. بإطلاق هذه العبارة بل الصواب أن الدعاء بالمعصية لا ترجى إجابته والدعاء بالطاعة ترجى إجابته وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل قيل يا رسول الله ما الاستعجال قال يقول قد دعوت فلم يستجب لى فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء

(مسألة) رجلان قال أحدهما إن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء وأشرفهم وقال الآخر هذا الكلام لا يجوز وهذا اعتقاد باطل وقال لا يجوز تفضيل بعض الأنبياء على بعض فأيهما المصيب وهل يعزr واحد منهما على هذا القول

(الجواب) هذا الذى اعتقده الأول هو الصواب وهو اعتقاد المسلمين وقد تظاهرت الدلائل على تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وأما الرجل الثانى فيخطئ في كل ما قاله وعليه التعزير في قوله ولا يجوز الكلام في هذا ولا التفضيل إلا أن يكون جاهلاً لا يعلم قول الله تعالى تلك الرسل

فضلنا بعضهم على بعض، وقوله تعالى «ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض، وفي الحديث الصحيح المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، وأما الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لَا تَفْضَلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»، فأجاب العلماء عنه بخمسة أجوبة مشهورة أحدها أنه صلى الله عليه وسلم نهى قبل أن يعلم أنه أفضلهم فلا علم قال «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»، والثاني أنه نهى عن تفضيل يؤدي إلى الخصومة كما ثبت في الصحيح في سبب هذا الحديث من لعن المسلم اليهودي . والثالث نهى عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص بعضهم لا عن كل تفضيل . ويؤيد هذا قوله تعالى «وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ»، والرابع قاله تواضعا والخامس نهى عن التفضيل في نفس النبوة لا في ذوات الأنبياء وعموم رسالاتهم وزيادة خصائصهم والله أعلم

— باب في الرقائق والمشورات —

(مسألة) هل الانقطاع إلى الله تعالى في برية معتزلة عن الناس أفضل أم الإقامة في البلد بسبب الجماعة

(الجواب) إن خاف ضرراً في دينه بالإقامة في البلد فالأفضل له الانقطاع في البرية أو في قرية لا ضرر عليه فيها في دينه وإن لم يلحقه ضرر في دينه فالإقامة في البلد فالإقامة به لشهود جماعات المسلمين وشعائهم وحلق ذكركم ونحو ذلك أفضل وينبغي له حينئذ أن لا يجالس من يخاف

منه ضرراً في دينه لبدعة أو دعائه له إلى الدنيا وشهواتها أو حديثه له في غيبته ونحوها أو غير ذلك من المفاسد والله أعلم

(مسألة) هل أهل الجنة يأكلون بشهوة

(الجواب) يأكلون بشهوة ويلتذنون بالأكل بسببها لا بشهوة جوع

قال الله تعالى «إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى» ولو كان بغير شهوة بالكلية لم يكن فيه لذة

(مسألة) رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام هل يختص بها الصالحون أم تكون لهم ولغيرهم

(الجواب) تكون لهم ولغيرهم

(مسألة) في اسم الله تعالى الأعظم ماهو وفي أى سورة هو

(الجواب) فيه أحاديث كثيرة في سنن ابن ماجه وغيره من أقربها

عن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إنه في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه» قال بعض الأئمة المتقدمين هو الحى القيوم لأنه في البقرة في آية الكرسي وفي أول آل عمران وفي طه في قوله تعالى «وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَىِّ الْقَيُّومِ» وهذا الاستنباط حسن والله أعلم

(مسألة) هذه الطلسمات التى تكتب المنافع وهى مجهولة المعنى هل

تحل كتابتها أم لا

(الجواب) تتركه ولا تحرم

(مسألة) هل ثبت أن هرم بن حيان حين دفنوه أرسل الله تعالى
سحابة فأمطرت على قبره ولم تصب حوالى القبر أم لا
(أجاب رضى الله تعالى عنه) هذا مشهور فى كتب الرقائق والله أعلم
«كتبته عنه»

تمت الفتاوى بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله الذى بنعمته
تم الصالحات وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلی العظیم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وشيعته
وتابعيه وحزبه صلاة وسلاما دائما إلى يوم الدين

وكان الفراغ من طبع هذا الكتاب فى أواخر شهر ربيع الثانى
سنة ١٣٥٢ هجرية ٩

فهرس الكتاب

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ ترجمة المؤلف
- ٧ كتاب الطهارة
- ١٠ باب السواك، الخضاب الختان
- ١١ د د المضمضة، الماء المسبل، نسيان الطهارة، الطهارة بالثلج
- ١٢ د د لمس المصحف من المحدث، الصلاة في الأرض المملوكة
- ١٣ د د فقد الماء، التيمم بالرمل
- ١٤ د د المستحاضة المتحيرة، شهادة النساء
- ١٥ د د النجاسة في الخمر، نجاسة الزيت، الصبغ النجس
- ١٦ د د نجاسة السمن والشيرج وسائر الأدهان
- ١٦ كتاب الصلاة، صلاة النبي في بيت المقدس بالأنبياء، الصلاة اللغوية والشرعية، حقيقة الإسراء وتاريخه، القراءة الشاذة في الصلاة الجهر بقراءة القرآن في المساجد، التغنى بالقرآن في الجنائز، قراءة التراويح، جلسة الاستراحة. التشميت في الصلاة، إدراك المسبوق الإمام راعياً، التفكير في أثناء الصلاة، القنوت، الصلاة في النعلين بيع الآخرس ونكاحه، عقود الصلاة، النافلة في وقت الكراهة

الصلاة الوسطى ، المصافحة بعد الصلاة ، صلاة الرغائب ، صلاة الجنائز قدام الإمام ، صلاة المريض ، القصر في الصلاة ، تطويل الثياب ، التشبه بالكفار ، صلاة المسافر الجمعة ، صلاة العيد للنساء ، الصيام بأمر الحاكم

٣١ كتاب المساجد ، بناء المساجد ، الأكل في المسجد ، بناء المسجد في المقابر ، تنجيس ماء المسجد

٣٣ كتاب السلام وغيره ، السلام على الجالسين ، تسميت العاطس وعدمه قيام الناس بعضهم لبعض ، التحية بالانحناء والإشارة ، تقبيل يد غيره ، تصديق الحديث عند العطاس

٣٧ كتاب الجنائز تلقين المحتضر ، التكفين بالحرير ، إعادة الصلاة على الجنائز ، الشهداء في غير الحرب ، فضيلة تشييع الجنائز ، دفن الذمية الحامل بمسلم ، دفن المتاع مع الميت ، النواح على الميت ، الدعاء للأبوين المشكوك في إسلامهما ، الموت في جهنم

٤٣ كتاب الزكاة ، زكاة السائمة الموقوفة ، ثمار الأشجار الموقوفة ، رطل بغداد ودمشق ، الفقراء ، الزكاة لتارك الصلاة

٤٥ كتاب الصيام تاريخ صوم رمضان ، ذوق الطعام ومضغ الخبز من الصائم ، كفارة المفطر بالأكل والجماع ، ليلة القدر

٤٧ كتاب الحج ، الرفث والفسوق ، الاستطاعة ، إذن الوالدين ، عقوق

صفحة

الوالدين ، حج البدل ، نذر الحج ، الحج والعمرة

٤ كتاب الصيد والذبائح

باب الحياة مستقرة ، حل نكاح الذمية ، ملك الصيد ، الصيد بالبندق

٥ كتاب الأطعمة

باب ما لا يحل أكله . أداب الطعام . الأكل والشرب قائما

أكل الشيطان

٥ كتاب البيوع ، بيع المكروه . بيع الصبي وشراؤه ، بيع الأب مال ابنه

خيار البيع العيب ، الاحتكار ، الهدية للدائن

باب المفلس ، بيع العقار بأقل من ثمن مثله

باب للأب استخدام ولده ، المسافرة بمال اليتيم ، زواج السفينة بغير

إذن وليه ، تصرف الوصي بالمال المشترك مع اليتيم

باب رجل هدم حائط غيره . وفاء الدين من مال حرام . ضمان الدين

عن الغير ، علو الدار لرجل وأسلفها لآخر

باب الوكالة الفاسدة ، الوديعة لغائب

باب إضاعة الوديعة ، موت المودع ، الوديعة الموصوفة من الميت

باب الغصب ، المكوس ، بيع أحد الشريكين نصيبه من الفرس

المشترك ، سرقة الصبي

صفحة

باب القرض، المزاغة

٦٩ كتاب الإجارة وغيرها، الحج عن الميت، إجارة المكان الموقوف

ركوب الدابة المستأجرة وضربها، أجرة المسجد، الهدية للمعلم الخ

٧٤ كتاب الوقف وغيره، الوقف على قارئ القرآن، قسمة الموقوف

عليهم المتولى الجاهل لشرط الواقف، ثبوت الوقف بالاستفاضة

نذر الزيت والشمع، إنابة الامام غيره، فسق ناظر الوقف، المدارس

والبيوت الموقوفة للفقهاء، استثمار أوقاف المسجد، تصرف ناظر وقف

مساجد متعددة، يأجوج ومأجوج الخ

٨٥ كتاب النكاح إلى الطلاق، الزواج من أعمال الآخرة، كشف

وجه المسئلة وبدنها ليهودية أو نصرانية، النظر إلى الأمر بدل المال له

الحلوة به، حقيقة المرأة المحرم، زواج السفية والمجنون والصبي،

نكاح المعتوة، كراهة الجماع، المتعة للمطلقة، خالع زوجته ثم تزوجها

٩١ كتاب الطلاق إلى الإيمان، طلاق الناس والجاهل، الشافعي أفضل

الأئمة، الروايات السبع في القرآن، طلاق الزوجة قبل الدخول بها

رضاع المسلم من يهودية ثم الشبه بينه وبين ابنها

٩٥ كتاب الإيمان إلى الجنائيات

١٠٣ كتاب الجنائيات إلى الأقضية

١٠٩ كتاب الأُضْية إلى آخر الأبواب المتعلقة بالفقه

باب في التفسير

باب في الحديث

باب في مسائل من الأصول

باب في الرقائق والمشورات

تم الفهرس

